

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

République Algérienne Démocratique et Populaire

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

Université Mohamed KHIDHER -Biskra
Faculté des Sciences Economiques,
Commerciales et des Sciences de Gestion
Département des Sciences Economiques



جامعة محمد خيضر - بسكرة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

الموضوع

دور سياسة سعر الصرف في معالجة الاختلال في
ميزان المدفوعات دراسة حالة الجزائر 1990-2019

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في (العلوم الاقتصادية)
تخصص: اقتصاد دولي

الأستاذ المشرف:

علي بو عبد الله

إعداد الطالب(ة):

عكرون احمد

لجنة المناقشة

الرقم	أعضاء اللجنة	الرتبة	الصّفة	مؤسسة الانتماء
1	حياة بن سماعيل	أستاذ	رئيسا	جامعة بسكرة
2	علي بو عبدالله	أستاذ	مشرفا	جامعة بسكرة
3	عادل مياح	أستاذ محاضر "أ"	ممتحنا	جامعة بسكرة

السنة الجامعية: 2020/ 2021

شكر

إلى من كانا سندا لي في حياتي والذي ووالدتي
إلى اخواتي اللواتي ساعدنني في انجاز هذا العمل
إلى أستاذي المشرف الذي قبل الاشراف على هذا العمل ولم يبخل علي بنصائحه
وارشاداته
إلى كل من ساعد في انجاز هذا العمل من بعيد او قريب

أمام ظهور حركة انتقال رؤوس الأموال على المستوى الدولي وتحرير حركة التجارة الدولية ظهر ما يعرف بسعر الصرف الذي يحدد معالم المبادلات الخارجية. كما ظهر ما يعرف بميزان المدفوعات الذي يبين طبيعة وحجم التبادلات. والجزائر كغيرها مثل كثير من الدول انتهجت العديد من سياسات الصرف. وهدفنا في هذه الدراسة هو معرفة دور هذه السياسات في معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات من خلال ابراز أثر كل سياسة خلال كل فترة على الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات بما في ذلك رصيد الحساب الجاري الخارجي بكل بنوده ورصيد حساب رأس المال بكل بنوده، معتمدين في ذلك المنهج الوصفي والتحليلي للجزائر خلال الفترة (1990-2019) وتوصلنا إلى النتائج التالية:

- سياسة تخفيض العملة (1991-1994): ساهمت في استقرار وتوازن ميزان المدفوعات بشكل نسبي وحزني عدا سنة 1994 حيث بلغ العجز 4.38

- سياسة التعويم المدار (1991-2019): حين تكون أسعار النفط مستقرة تساهم سياسة التعويم المدار في استقرار وتوازن ميزان المدفوعات (عدم حوث فائض أو عجز كبيرين) وحين تتقلب أسعار النفط بشكل حاد ينتهي دور سياسة التعويم المدار ويتأثر ميزان المدفوعات بأسعار النفط بشكل كبير. تعمم هذه الدراسة على كل دولة تعتمد بشكل أساسي على النفط كمصدر للدخل **الكلمات المفتاحية:** سعر الصرف، سياسة سعر الصرف، ميزان المدفوعات، سعر صرف الدينار الجزائري

Summary

In front of the emergence of the movement of capital at the international level and the liberalization of the movement of international trade appeared what is known as the exchange rate, which determines the parameters of foreign exchanges. It also emerged what is known as the balance of payments, which shows the nature and volume of exchanges. Algeria, like many other countries, has adopted many exchange policies. Our goal in this study is to know the role of these policies in addressing the imbalance in the balance of payments by highlighting the impact of each policy during each period on the total balance of the balance of payments, including the balance of the external current account with all its items and the balance of the capital account with all its items, adopting the descriptive approach in that And the analysis of Algeria during the period (1990-2019), and we reach the following results:

- The currency devaluation policy (1991-1994) : contributed to the stability and balance of the balance of payments in a relative and partial way, except for the year 1994, when the deficit amounted to 4.38

- Managed Flotation Policy (1991-2019) : When oil prices are stable, managed float policy contributes to the stability and balance of the balance of payments (no large surplus or deficit) and when oil prices fluctuate sharply, the role of managed float policy ends and the balance of payments is greatly affected by oil prices

This study is generalized to every country that mainly depends on oil as a source of income

Keywords : exchange rate, exchange rate policy, balance of payments, Algerian dinar exchange rate

فهرس الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
38	حسابات ميزان المدفوعات	01
42	ميزان المدفوعات (موضحا العمليات الافتراضية السابقة)	02
66	قيمة الدينار الجزائري مقابل الفرنك الفرنسي قبل وبعد تخفيض الفرنك الفرنسي	03
69	تطور سعر صرف الدينار مقابل الدولار من 1987 إلى 1991	04
73	مراحل تطور قابلية تحويل الدينار	05
74	تطورات سعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة (1995-2019)، (تأخذ القيمة على أساس المتوسط في السنة)	06
76	تطورات ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (1991-2002)	07
77	تطورات ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (2003-2013)	08
78	تطورات ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (2014-2019)	09
86	تطورات الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات الجزائري بالتوازي مع متوسط أسعار النفط لكل سنة خلال الفترة (1995-2019)	10

فهرس الاشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
16	مقاومة التضخم بالاعتماد على سعر الصرف	01
23	دور المشاركين في سوق العملة	02
28	تغيرات الطلب والعرض على العملة وأثرها على سعرها	03
39	قيد التدفقات في ميزان المدفوعات	04
56	أثر المنحنى (J): تأثير تخفيض العملة على الميزان التجاري	05
67	وزن كل عملة داخل سلة العملات	06
70	تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي في السوقين الرسمي والموازي خلال الفترة (1994-1991)	07
74	قرارات سياسات الصرف في إطار التحرير الجزئي للرقابة على الصرف منذ 1990 في الجزائر	08
80	أثر تخفيض قيمة الدينار الجزائري على الرصيد الجاري الخارجي خلال مرحلة التخفيض (1991-1994)	09
81	أثر تخفيض قيمة الدينار على الميزان التجاري خلال الفترة (1994-1991)	10
82	أثر تخفيض قيمة الدينار على خدمات غير العوامل ودخل العوامل والتحويلات خلال الفترة (1994-1991)	11
83	أثر تخفيض الدينار على رصيد حساب رأس المال خلال لفترة (1994-1991)	12
84	أثر تخفيض قيمة الدينار على كل من رؤوس الأموال الرسمية والقروض قصيرة الأجل، والسهو والخطأ خلال الفترة (1994-1991)	13
85	أثر تخفيض قيمة الدينار على الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات خلال الفترة (1994-1991)	14
87	أثر سياسة التعويم المدار للدينار على الرصيد الجاري الخارجي بالموازاة مع تغيرات أسعار النفط (1995-2019)	15
88	أثر سياسة التعويم المدار للدينار على الميزان التجاري بالموازاة مع تغيرات أسعار النفط خلال الفترة (1995-2019)	16
89	أثر سياسة التعويم المدار للدينار على خدمات خارج دخل العوامل ودخل العوامل والتحويلات خلال الفترة (1995-2019)	17
90	أثر سياسة التعويم المدار للدينار على رصيد حساب رأس المال خلال الفترة (1995-2019)	18
90	وضعية بنود رصيد حساب رأس المال خلال فترة التعويم المدار (1995-2019)	19
91	أثر سياسة التعويم المدار للدينار على الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات بالتوازي مع تغيرات أسعار النفط خلال الفترة (1995-2019)	20

المقدمة العامة

1- تمهيد:

تمثل التجارة الدولية والتمويل الدولي مجالاً هاماً من مجالات الدراسات الاقتصادية لصعوبة انعزال الدول عن بعضها البعض، ولقد ازداد وبشدة كل من حجم التبادل السلعي والخدماتي، كما ازدادت حركة رؤوس الأموال بين الدول، وكل هذا في إطار التطور الهائل في وسائل الاتصال. وأمام هذه التغيرات السريعة ظهر موضوع سعر الصرف الذي يحدد قيمة كل عملة بالنسبة للعملة الأخرى وذلك عند انعقاد مختلف المبادلات، وصار بذلك موضوع سعر الصرف ذو أهمية بالغة ما أدى إلى اختلاف سياساته التي ومع مرور السنوات أصبحت تنفصل شيئاً فشيئاً عن السياسات النقدية للدول وصارت تشكل سياسة لوحدها توجه سعر الصرف حسب اتجاه الدولة الاقتصادي وطبيعة الشركاء التجاريين للدولة بالإضافة إلى حجم وطبيعة صادراتها ووارداتها ومعاملاتها الرأسمالية.

وأمام كل هذا ومع تنوع الصادرات والواردات والمعاملات الرأسمالية بين الدول ظهر ما يعرف بميزان المدفوعات الذي يبين حجم كل هذه المعاملات والتبادلات لكل سنة من السنوات لكل دولة مع العالم الخارجي، وبالتالي أضحي سعر الصرف هو الوجه الآخر أو المرآة العاكسة لميزان المدفوعات، إلا أن سعر الصرف توجهه وتحدده سياسة الصرف المتبعة لكل دولة ويختلف تأثير سياسة سعر الصرف باختلاف سياسة سعر الصرف نفسها، حيث تسعى كل دولة إلى تحقيق توازن اقتصادي في ميزان مدفوعاتها، إلا أن هذا الهدف يصعب تحقيقه نسبياً في خصوصية وهيكل المبادلات خاصة في الدول النامية.

والجزائر باعتبارها بلداً نامياً عانى اقتصادها من أزمات حادة أدت إلى اختلال توازن ميزان المدفوعات فيها نتيجة التقلبات الحادة لأسعار النفط على اعتبار أن الاقتصاد الجزائري يعتمد بشكل كبير وأساسي على المحروقات وهو ما دفع بالحكومة إلى اتخاذ إجراءات على الصعيدين الداخلي والخارجي، من بين هذه الإجراءات انتهاج سياسات صرف مختلفة منذ صدور قانون النقد والقرض 10/90 مثل سياسة تخفيض قيمة العملة والتي كانت بالتشاور مع صندوق النقد الدولي وسياسة التعويم المدار لسعر الصرف من سنة 1994 إلى يومنا هذا، إلا أن الاعتماد على هذه السياسات لم يأت بالنتيجة المرجوة، فالدينار الجزائري بقي على طول السنوات من سنة 1990 إلى سنة 2019 في تراجع مستمر، ما أثر بشكل كبير على القدرة التنافسية للمؤسسات الجزائرية الحكومية منها والخاصة ومنه على هيكل ووضع المبادلات الخارجية.

وفي ظل هذا الواقع جاءت هذه الدراسة لمحاولة معرفة ما إذا كان لسياسات الصرف المتبعة منذ سنة 1990 ذلك الدور الهام في معالجة الاختلالات الحاصلة في ميزان المدفوعات خلال الفترة (1990-2019) في ظل الاعتماد الكبير والاساسي للاقتصاد الجزائري على قطاع المحروقات.

2- إشكالية الدراسة

وعلى ضوء ما سبق نبرز الآن إشكالية الدراسة التي نوجزها في الشكل التالي:

هل لعبت سياسات الصرف المتبعة في الجزائر خلال الفترة (1990-2019) دوراً رئيسياً في تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات؟

وفي ضوء هذه الإشكالية الرئيسية تنبثق تساؤلات فرعية أخرى نوجزها كما يلي:

- ماهي مختلف سياسات الصرف التي مرت بها الجزائر خلال الفترة (1990-2019)؟ وما هي آثارها على سعر صرف الدينار الجزائري؟

- ما هي آثار سعر صرف الدينار على الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (1990-2019)؟

- هل كان لتقلبات أسعار النفط أثرا على الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات خلال الفترة (1990-2019) على اعتبار أن اقتصاد الجزائر هو اقتصاد ريعي؟

3-فرضيات الدراسة

ننطلق في هذه الدراسة من الفرضيات التالية:

-مرت على الجزائر كل من سياسة التخفيض للعملة وسياسة التعويم المدار وكانت نتيجتهما التدهور المستمر لسعر صرف الدينار بمرور السنوات.

-تسبب التدهور المستمر لسعر صرف الدينار في عدم تحقيق أي توازن لميزان المدفوعات خلال الفترة (1990-2019).

- كانت للتقلبات الحادة لأسعار النفط الأثر البارز على الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (1990-2019).

4-أهمية الدراسة

يكتسب الموضوع محل الدراسة بالغه نظرا لتزايد الاهتمام به من قبل علماء الاقتصاد والباحثين في المجال الاقتصادي ومختلف صناع القرار الاقتصادي للدول لما تعنيه سياسة سعر الصرف ودورها في معالجة الاختلالات الاقتصادية الكلية، حيث يعتبر ميزان المدفوعات أحد أهم هذه المؤشرات الاقتصادية، بل وأداة من أدوات التحليل الاقتصادي لمختلف الدول، كما أن سعر الصرف أصبح يمتلك سياسة قائمة بحد ذاتها ما جعل الاهتمام يزداد به. وعلى الجانب التطبيقي تكمن أهمية الدراسة في معرفة مسار سياسة سعر الصرف المتبعة في الجزائر خلال فترة الدراسة (1990-2019) والدور الذي لعبته في المساهمة في تحقيق التوازن الاقتصادي لميزان المدفوعات الجزائري.

5-أهداف الدراسة

تسعى الدراسة إلى الوصول للأهداف التالية:

-توضيح أهمية سياسة سعر الصرف في تصحيح الاختلال الاقتصادي لميزان المدفوعات.

-التعرف على مسار سياسة الصرف المتبعة في الجزائر.

-تحليل واقع سياسة سعر الصرف في الجزائر من حيث قراراتها ومرونتها ومواقبتها للواقع الاقتصادي العالمي.

-تقييم دور هذه السياسات المتبعة في تحقيق التوازن الاقتصادي لميزان المدفوعات من خلال إبراز أثر كل سياسة على أرصدة ميزان المدفوعات بكل بنودها.

6- حدود البحث ومنهج الدراسة

بالنسبة لحدود البحث المكانية فقد وقع الاختيار على الجزائر كحالة تطبيقية للدراسة، أما الحدود الزمانية فقد تم تحديدها من سنة 1990 وهي السنة التي تم فيها اصدار قانون النقد والقرض 10/90 هذا الأخير الذي يعد تكريسا لعدة قرارات اقتصادية ونقدية إلى غاية سنة 2019 حيث أنه من المفترض أن فترة الدراسة هذه (30 سنة) كافية وبشكل كبير لإبراز وتقييم دور سياسات سعر الصرف المتبعة في احداث التوازن الاقتصادي لميزان المدفوعات الجزائري.

وللوصول الى الأهداف التي ترمي اليها هذه الدراسة، فقد تم استخدام المنهج التاريخي وذلك لسرد مسار ومراحل تطور سياسة سعر الصرف المتبعة في الجزائر وكذلك لسرد وضعية وهيكل ميزان المدفوعات، كما تم استخدام المنهج الوصفي الذي يركز على وصف دقيق للظواهر الاقتصادية، بالإضافة الى المنهج التحليلي لتحليل ما تم وصفه في المنهج الوصفي وفق ما تم التطرق إليه في جوانب الدراسة وفصولها.

7- مصادر وأساليب جمع البيانات والمعلومات

لإعداد هذه الدراسة تم استخدام مجموعة من المراجع باللغتين العربية والأجنبية من كتب وأطروحات دكتوراه ومجلات وملتقيات ورسائل ومذكرات، بالإضافة إلى التقارير الصادرة عن بنك الجزائر وصندوق النقد العربي واصدارات المعهد العالمي للفكر الإسلامي ومعهد التخطيط العربي والأكاديمية العربية المفتوحة بالإضافة إلى النشرات الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر وقاعدة بيانات البنك الدولي والموقع الرسمي لقناة البلاد الجزائرية.

8- الدراسات السابقة

تمثلت الدراسات السابقة فيما يلي:

الدراسة الأولى: (إيمان مودع، أهمية المؤشرات الاقتصادية الكلية الخارجية وتأثيرها على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (1991-2014)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، السنة الجامعية 2018-2019.

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز أثر التغير في المؤشرات الاقتصادية الكلية الخارجية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر معتمدة في ذلك على كل من المنهج التاريخي والوصفي التحليلي والمنهج الكمي وذلك في الجزائر خلال الفترة (1991-2016) وتوصلت هذه الدراسة إلى نتائج هي أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة (1991-2016) شهدت قيما سلبية أرجعها الاقتصاديون إلى تفاقم العراقيل التي يواجهها المستثمرون الأجانب في الجزائر، إضافة إلى تأثر المؤشرات الاقتصادية الكلية بحدّة صدمة انهيار أسعار النفط 2014 فضلا عن آثار قاعدة 51/49 كما أن

الجزائر تحتل مركزاً متأخراً في ترتيب المؤشرات الدولية لمناخ الاستثمار لسنة 2016 وهو ما يعكس ضعف بيئة الأعمال والاستثمار فيها.

الدراسة الثانية: (سيد اعمر زهرة، انعكاسات سياسات صرف الدينار الجزائري على تحقيق الاستقرار النقدي في الجزائر خلال الفترة (1986-2016)، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية طور ثالث، تخصص: نقود ومالية، جامعة أحمد دراية، أدرار، الجزائر، الموسم الجامعي 2017-2018).

تهدف هذه الدراسة إلى محاولة الوقوف على مراحل تطور نظام سعر صرف الدينار الجزائري ومعرفة تأثير سعر صرف الدينار الجزائري على معامل الاستقرار النقدي في الجزائر معتمدة في ذلك على كل من المناهج (الوصفي والتحليلي والقياسي) وتوصلت هذه الدراسة إلى نتائج هي أن سياسة الصرف في الجزائر عرفت تحولاً تدريجياً ترافق والتحويلات التي عرفها الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال إلى اليوم حيث كانت تتبع نظام الصرف الثابت منذ 1963 ثم نظام الربط بسلة العملات سنة 1974 ثم نظام التعويم المدار من خلال إنشاء سوق للصرف ما بين البنوك سنة 1995 وإلى اليوم. وأن تحركات سعر الصرف في الجزائر لا تعكس تحركات معامل الاستقرار النقدي على المدى القصير.

الدراسة الثالثة: (عبد الحميد مرغيت، إدارة سعر الصرف في الجزائر على ضوء التحول نحو نظام الصرف المرن: دراسة تحليلية وتقييمية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس سطيف-1، السنة الجامعية 2017/2018).

تهدف هذه الدراسة إلى عرض تطور سياسة إدارة سعر الصرف في الجزائر، مع التركيز على الانتقال نحو نظام الصرف المرن وتقييم تأثيره على الأداء الاقتصادي الكلي للبلد واقترح نظام صرف بديل يتلاءم مع خصائص الاقتصاد الجزائري كالاقتصاد نفطي وذلك باستعمال المنهج الوصفي التحليلي وتوصلت إلى نتائج هي أن الجزائر تميزت بالرقابة الصارمة على الصرف قبل سنة 1990 وتحلل ذلك اتباع نظام الصرف الثابت خلال الفترة (1964-1986) وبعد 1986 اتجهت إلى التخفيض إلى غاية 1994 لتنطلق في سياسة التعويم المدار في 1995 وتحلل ذلك تحرير جزئي للرقابة على الصرف منذ سنة 1990. ونظام الصرف البديل والملائم لوضع الاقتصاد الجزائري، هو النظام الوسيط الذي يركز على فكرة "المرونة المحدودة" التي تسمح للبلد بالحصول على منافع العملة المستقرة نسبياً مع الحفاظ على القدرة على مواجهة الصدمات الخارجية، ومن الأنظمة التي يمكن اقتراحها في هذا الشأن: الربط إلى سلة عملات أو تبني نظام أسعار الصرف المتحركة.

الدراسة الرابعة: (جعفري عمار، إشكالية اختيار نظام الصرف الملائم في ظل التوجه الحديث لأنظمة الصرف الدولية -دراسة حالة نظام سعر الصرف في الجزائر للفترة (1990-2010)، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص: اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، السنة الجامعية 2012/2013).

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز ضرورة البحث عن معايير اختيار نظام الصرف الملائم للاقتصاديات المختلفة في ظل تنامي الأزمات المالية والانفتاح الاقتصادي والتوجه الحديث لأنظمة الصرف الدولية، ومن خلال دراسة حالة الجزائر تهدف إلى الوصول إلى نظام صرف أمثل يتماشى والخصائص الهيكلية للاقتصاد الجزائري إضافة إلى ذلك تحاول تشخيص واقع نظام الصرف المتبع في الجزائر. وذلك باستخدام المنهج التاريخي والمنهج الوصفي التحليلي وتوصلت إلى نتائج هي أن التوجه الحديث لأنظمة الصرف في الدول المتقدمة نحو التعويم كان نتاج التنمية المالية ونضج الأسواق وعمقها لكننا نجد أن الدول النامية لازالت تفتقر لهذا المستوى من النضج المالي وبالتالي فإن الخيار الأفضل لها للوصول إلى تعويم حر هو خيار التعويم المدار والتدرج في عملية تحرير سعر الصرف كما توصلت إلى نتيجة هي أن التدرج في عملية تحرير الدينار الجزائري إلى حين توفير كل الشروط التي يتطلبها نظام التعويم لأن تسريع عملية التحرير قد تؤدي إلى تدهور رهيب في قيمة الدينار الجزائري.

الدراسة الخامسة: (مولاي بوعلام، سياسات سعر الصرف في الجزائر -دراسة قياسية في الفترة (1990:01-2004:03) -، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص " اقتصاد كمي"، جامعة الجزائر، 2005).

تهدف هذه الدراسة إلى محاولة إظهار دور وسائل سياسة سعر الصرف في تحقيق النمو الاقتصادي ومحاولة معرفة الطريقة المثلى لتنفيذ سياسة سعر الصرف وذلك باستخدام المنهج الوصفي والتحليلي والمنهج التحريبي وتوصلت إلى نتائج هي أن التخفيض أثر بصفة أكيدة على جميع المتغيرات، على مؤشر أسعار الإنتاج الصناعي زيادة قوية ومستمرة، وكذلك مؤشر أسعار الاستهلاك، عكس الكتلة النقدية في الانخفاض، أما معدل الفائدة الارتفاع وأنه يجب تعجيل سرعة الإصلاحات وتوفير المحيط الملائم لسياسات الصرف (إصلاح النظام البنكي، تحرير نظام الأسعار، نظام الصرف، تنمية القطاع الخاص .. الخ)

الدراسة السادسة: (يوسف عبد الباقي، دور سعر الصرف في تعديل ميزان مدفوعات الدول النامية-دراسة حالة الجزائر-، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع التسيير، جامعة الجزائر، 2001).

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة أثر تغيرات سعر الصرف على توازن ميزان المدفوعات الجزائري معتمدة في ذلك على المنهج الوصفي التحليلي وتوصلت إلى نتائج هي أن سعر الصرف عامل ضروري وأساسي لتعديل ميزان المدفوعات لكنه غير كافي إذ يجب يندرج ضمن استراتيجية اقتصادية كلية شاملة لتحقيق الأثر الايجابي المرجو منه وليس الاعتماد فقط على النفط

9-صعوبات الدراسة

-تمثل الصعوبة الرئيسية في ضعف الباحث من التمكن من اللغات الأجنبية ما قلص بشكل كبير عدد المراجع الأجنبية المعمول بها في هذه الدراسة.

10-خطة مختصرة للدراسة

من أجل الإلمام بجوانب الموضوع جاءت الدراسة بالإضافة إلى المقدمة العامة والخاتمة العامة كما يلي:

-الفصل الأول تناولنا فيه الإطار النظري لأسعار الصرف حيث تضمن أربعة مباحث حيث خصص المبحث الأول للمفاهيم الأساسية حول سعر الصرف أما المبحث الثاني فقد خصص لأنظمة سعر الصرف والنظريات المفسرة له بينما المبحث الثالث فتم فيه التطرق إلى سعر الصرف كسياسة اقتصادية فيما كان المبحث الرابع مخصصا لسوق الصرف الأجنبي.

-الفصل الثاني: تناولنا فيه علاقة سياسة سعر الصرف بتصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات وتضمن أيضا أربعة مباحث حيث خصص المبحث الأول لماهية ميزان المدفوعات أما المبحث الثاني فقد خصص للاختلال والتوازن في ميزان المدفوعات بينما المبحث الثالث فتم التطرق فيه إلى مختلف آليات تسوية الاختلال في ميزان المدفوعات فيما كان المبحث الرابع مخصصا لسياسات الصرف المتبعة لعلاج الاختلال في ميزان المدفوعات.

-الفصل الثالث: تناولنا فيه دراسة تحليلية لدور سياسات الصرف في الجزائر في تعديل اختلال ميزان المدفوعات خلال الفترة (1990-2019) متضمنا بذلك ثلاثة مباحث، كان المبحث الأول عبارة عن وصف لتطورات سياسات وأنظمة سعر الصرف في الجزائر من سنة 1964 إلى غاية سنة 2019، أما المبحث الثاني فقد خصص لدراسة تحليلية لميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (1990-2019)، أما بالنسبة للمبحث الرابع فقد تناولنا فيه دراسة تحليلية لأثر سياسات سعر الصرف المتبعة في الجزائر خلال الفترة (1990-2019) على الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات.

الفصل الأول
الإطار النظري
لأسعار الصرف

تمهيد:

اكتسب سعر الصرف أهمية كبيرة بعد اتساع العلاقات التجارية بين الدول فهو يمثل حلقة وصل بين الأسعار المحلية والأسعار العالمية كما يبين المكانة الاقتصادية للدولة التي بدورها تمتلك سياسة صرف محددة من قبل السلطات النقدية تمكنها من الحفاظ على القدرة الشرائية داخل الدولة باتباع نوع أو أداة سياسة الصرف المتبعة.

إن تفتح معظم الاقتصاديات على العالم الخارجي جعل من وجود سوق للصرف أكثر من ضروري ففيه يتم تحديد الصرف من خلال تبادل وحدات العملة المحلية بوحدات العملة الأجنبية وهو ما أدى إلى ظهور مفهوم سوق الصرف الأجنبي.

وبما أن معظم الدول متفتحة اقتصاديا تجاه العالم الخارجي فقد تطلب ذلك وجود سوق للصرف يتم فيه تحديد الصرف من خلال تبادل وحدات العملة المحلية بوحدات العملة الأجنبية وبذلك ظهر مفهوم سوق الصرف الأجنبي.

وانطلاقا مما سبق سنتطرق في هذا الفصل إلى مباحث كما يلي:

- المفاهيم الأساسية حول سعر الصرف.
- أنظمة سعر الصرف والنظريات المفسرة له.
- سعر الصرف كسياسة اقتصادية.
- سوق الصرف الأجنبي.

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول سعر الصرف

بظهور مختلف عمليات التبادل التجاري بين الدول ظهر ما يعرف بنسبة التبادل بين العملات حيث أن كل عملة تكون قابلة للتبادل بعملة أخرى وذلك من أجل تقييم السلع والخدمات.

المطلب الأول: التعريفات المختلفة لسعر الصرف

من التعريفات المختلفة لسعر الصرف نجد:

- "يقصد بسعر الصرف في بلد ما ذلك المعدل الذي يتم بموجبه تبادل عملة مع عملات باقي دول العالم أي عدد الوحدات التي تدفع من عملة ما مقابل الحصول على وحدات من عملات البلدان الأخرى" (الموسوي، 2016، ص7).

- "يقيس سعر الصرف الأجنبي سعر إحدى العملات مقوما بعملة أخرى" (هالوود وماكدونالد، 2007، ص40).

- "يقصد به " عدد الوحدات من عملة معينة الواجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من عملة أخرى" (عبد المطلب، 2016، ص19).

من ثم تشترك المفاهيم المستخدمة في تحديد سعر الصرف في التالي (نفس المرجع، ص20):

- أن لكل عملة سعر صرف معين مقابل العملات الأخرى.

- يمكن التعبير عن سعر الصرف بعدد الوحدات.

- تتعدد أسعار صرف العملة بتعدد العملات المستخدمة في مقارنتها.

هناك طريقتان لتسعير العملات هما كالتالي (نفس المرجع، ص20):

- التسعير المباشر: يمثل عدد الوحدات من العملة الأجنبية التي يجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من العملة الوطنية.

- التسعير غير المباشر: يمثل عدد الوحدات من العملة الوطنية الواجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من العملة الأجنبية.

المطلب الثاني: أنواع سعر الصرف

عادة ما يتم التمييز بين عدة أشكال من سعر الصرف هي:

الفرع الأول: سعر الصرف الإسمي

يقصد بسعر الصرف الإسمي ب (سعر الصرف المعلن الذي يقع به التبادل في أسواق الصرف، ويحدد هذا السعر في السوق في حالة التعويم ويمكن أن تحدد بطرائق أخرى وفق اختيارات السلطة النقدية في دولة معينة). وكانت غالبية البلدان تثبت القيمة

الإسمية لعملائها بموجب اتفاقية (بريتون وودز) من خلال صندوق النقد الدولي، والقيمة هي سعر الصرف الرسمي معبر عنها بمقدار وزن معين من الذهب.

أما سعر الصرف الإسمي الفعال فيقصد به (متوسط حسابي موزون لأسعار الصرف الثنائية بين عملة الدولة المحلية وعدد من العملات الأجنبية نسبة إلى فترة أساس معينة، وتستخدم الحصص النسبية لتجارة الخارجية كأوزان ترجيحية تعكس الأهمية النسبية للشركاء التجاريين الرئيسيين).

وأسعار الصرف الإسمية الفعالة لا يمكن أن تمثل أسعار الصرف الحقيقية التي تعكس القوة الشرائية للعملة (الباور، 2019، ص53).

الفرع الثاني: سعر الصرف الحقيقي

سعر الصرف الحقيقي هو عبارة عن سعر الإسمي مرجحا بمستويات الأسعار النسبية (وهناك مقاييس أخرى يمكن استخدامها ومن بينها مستويات الأجور النسبية) لذلك إذا كان معدل التضخم في الدولة المعنية أسرع من نظيره في دولة أخرى فينبغي أن يرتفع سعر الصرف الاسمي من أجل تثبيت سعر الصرف الحقيقي.

إن حدوث تغيير في سعر الصرف الإسمي قد لا يعطي صورة كاملة عن مدى التغيير الذي يحدث في القدرة التنافسية الدولية للبلد موضع الاهتمام. على سبيل المثال إذا حدث انخفاض في القيمة الإسمية للعملة بمعدل أقل من نسبة ارتفاع مستوى الأسعار قياسا إلى الوضع في دولة أخرى فإن القدرة التنافسية للدولة المعنية قد تميل إلى الانخفاض بالرغم من حدوث انخفاض في سعر الصرف الإسمي ويستخدم مفهوم سعر الصرف الحقيقي للتوافق مع هذا النوع من المشاكل (هالوود وماكدونالد، 2007، ص 55).

سعر الصرف الحقيقي بين عملتين هو ناتج سعر الصرف الأساسي (تكلفة اليورو بالدولار على سبيل المثال) ونسبة الأسعار بين البلدين. والمعادلة الأساسية هي: سعر الصرف الحقيقي $e \cdot p^*/p$ حيث تكون e في مثالنا هذا هي سعر الصرف الإسمي بين الدولار واليورو، و p هي متوسط سعر السلع في منطقة اليورو، و p هي متوسط سعر السلع في أمريكا (الموسوي، 2016، ص13).

والعلاقة بين القدرة التنافسية وسعر الصرف الحقيقي هي علاقة عكسية أي بارتفاع سعر الصرف الحقيقي تنخفض القدرة التنافسية والعكس صحيح.

"أما أسعار الصرف الحقيقية الفعالة فهي (أسعار الصرف الإسمية المصححة بواسطة أرقام قياسية تراعي تفاوت التضخم بين البلدان)، أي أنها الأسعار التي تعكس المقدار الحقيقي لانخفاض سعر صرف العملة أو ارتفاعه حيث تعكس القوة الشرائية لها" (الباور، 2019، ص54).

الفرع الثالث: سعر الصرف الفعلي

يعبر سعر الصرف الفعلي عن المؤشر الذي يقيس متوسط التغير في سعر صرف عملة ما بالنسبة لعدة عملات أخرى في فترة زمنية ما وبالتالي مؤشر سعر الصرف الفعلي يساوي متوسط عدة أسعار صرف ثنائية وهو يدل على مدى تحسن أو تطور عملة بلد ما بالنسبة لمجموعة من العملات الأخرى. ويمكن قياسه باستخدام مؤشر لاسبيرز للأرقام القياسية.

$$TCNE = \left\{ \frac{\sum_p Z_p X_0^p (e_t^p / e_t^r)}{\sum_p X_0^p (e_0^p / e_0^r)} \right\} \times 100$$

$$TCNE = \sum_p Z_p \frac{(e^{pr})_t}{(e^{pr})_0} \times 100$$

$$TCNE = \sum_p Z_p INER_{PR} \times 100$$

حيث: $(e^{pr})_t$ $(e^{pr})_0$ سعر صرف عملة البلد P بالعملة المحلية في سنتي القياس والأساس على التوالي.

$INER_{PR}$ مؤشر سعر الصرف الثنائي الإسمي في سنة القياس مقارنة بنسبة الأساس.

e_0^p ، e_t^p سعر صرف عملة البلد مقارنة بالدولار في سنة القياس t أو سنة الأساس 0.

e_t^r ، e_0^r سعر صرف العملة المحلية مقومة بالدولار في سنة القياس t أو سنة الأساس.

X_0^p قيمة الصادرات إلى الدولة P في سنة الأساس ومقومة بعملتها، وهي تستخدم كوزن ثابت للدولة P في حساب مؤشر لاسبيرز.

Z_p حصة الدولة P من إجمالي الصادرات الدولية المعنية r مقومة لعملة هذه الأخيرة (قدي، 2003، ص 106، 105).

الفرع الرابع: سعر الصرف الفعلي الإسمي

عبارة عن قياس سعر صرف بلد معين بالنسبة لمنطقة نقدية محددة، أي بالنسبة لعملات الشركاء التجاريين الكبار لهذا البلد، ومن شأن قياس سعر الصرف الفعلي الإسمي أن يسمح بمتابعة تطور القدرة التنافسية السعرية للاقتصاد الوطني، وهو أمر مهم

للاغاية بالنسبة للمتعاملين الاقتصاديين وصناع القرار، حيث يتم قياس سعر الصرف الفعلي الإسمي بالاعتماد على الأسعار التعاقدية الإسمية للعملات.

ولتقييم تطور القيمة الدولية للعملة، نقوم بحساب سعر الصرف الفعلي لهذه العملة والذي يتعلق بالمتوسط الهندسي لأوزان أسعار الصرف الثنائية لكل الشركاء التجاريين الأساسيين، ويعبر الوزن عموماً عن الوزن النسبي لحصة كل دولة أجنبية في التجارة الخارجية الكلية للبلد المعني (مودع، 2019، ص103).

الفرع الخامس: سعر الصرف المتوازن

يقصد به ذلك السعر الذي يسود عندما تتساوى الكمية المعروضة من عملة ما مع المطلوب منها بصرف النظر عن أثر المضاربة وحركات رؤوس الأموال غير العادية. وبالتالي هو السعر الذي يسود في بيئة اقتصادية غير مختلة، وبذلك نجد أنه مثل سعر التوازن لأي سلعة من السلع المتداولة في الأسواق الحرة في حالة المنافسة الكاملة ويكون متزامناً مع التوازن في ميزان المدفوعات عندما يكون

الاقتصاد ينمو بمعدل طبيعي. فيتوقف سعر الصرف التوازني على بعض المتغيرات النقدية منها: معدل نمو الدخل الوطني، معدل التغير النسبي في المعروض النقدي، معدل التغير في سعر الفائدة، اتجاه الطلب على النقود (عبد المطلب، 2016، ص25).

المطلب الثالث: وظائف سعر الصرف

يختص سعر الصرف بوظائف منها (الجباري، 2009، ص24):

الفرع الأول: وظيفة قياسية

حيث يعتمد المنتجون المحليون على سعر الصرف لغرض قياس ومقارنة الأسعار المحلية مع أسعار السوق العالمية، وكذلك يمثل سعر الصرف بالنسبة لهؤلاء حلقة الوصل بين الأسعار المحلية والأسعار العالمية.

الفرع الثاني: وظيفة تطويرية

يستخدم سعر الصرف في تطوير صادرات دول معينة إلى مناطق معينة من خلال دوره في تشجيع تلك الصادرات ومن جانب آخر يمكن أن يؤدي سعر الصرف إلى الاستغناء أو تعطيل فروع صناعية معينة أو الاستعاضة عنها بالاستيرادات التي تكون أسعارها أقل من الاسعار المحلية، في حين يمكن الاعتماد على سعر صرف ملائم لتشجيع استيرادات معينة، وبالتالي يؤثر سعر الصرف على التركيب السلمي والجغرافي للتجارة الخارجية للدول.

الفرع الثالث: وظيفة توزيعية

إن سعر الصرف يمارس وظيفة توزيعية على مستوى الاقتصاد الدولي، وذلك بفعل ارتباطه بالتجارة الخارجية، حيث تقوم هذه الأخيرة بإعادة توزيع الدخل القومي العالمي والثروات الوطنية بين دول العالم.

المطلب الرابع: العوامل المؤثرة في تقلبات أسعار الصرف

إن الطلب والعرض على العملات الأجنبية في أسواق الصرف يخضع لتغيرات مستمرة، وهو ما يتسبب في تقلب الأسعار السائدة، ويمكن أن نقسم هذه العوامل إلى (صيد، 2013):

01-ارتفاع معدلات صرف العملات الأجنبية الذي يؤدي بدوره إلى انخفاض قيمة العملة المحلية.

02-تراجع في أسعار السلع المصدرة.

03-الإصدار النقدي والانفاق الحكومي

إن زيادة الإصدار النقدي ومنه الانفاق يؤدي إلى زيادة عرض العملة، وبالتالي انخفاض الطلب عليها وهو ما يؤدي إلى انتقال منحني الطلب على العملة إلى اليسار مثلما هو موضح في الشكل رقم (3).

04-معدل التضخم المحلي مقارنة مع معدلات التضخم في الدول الأخرى.

05-اختلاف التغيرات في أسعار الفائدة الحقيقية

حيث تميل رؤوس الأموال إلى الدول التي ترتفع فيها هذه الأسعار، وهو ما يزيد من الطلب على عملات هذه الدول، ويرفع من سعر صرفها.

06-تزايد التدفقات المضاربة لرؤوس الأموال

إن تدفق رؤوس الأموال بغرض المضاربة يدفع بأسعار الصرف باتجاهات متباينة حسب تصورات المضاربين.

07-التحول من نظام التثبيت إلى التعويم لأسعار الصرف

08-عمليات السوق المفتوحة

إن تدخل الدولة كبائعة أو مشترية للعملات الأجنبية يؤثر على العرض والطلب للعملة وبالتالي في سعرها.

09-التحويلات من الخارج

10-تغير الدخل النسبي

عندما انخفاض متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي في البلد (أ) وارتفاعه (بالمقابل) في البلد (ب) ، فإن ذلك يدفع المقيمين في البلد (أ) إلى تقليل استيرادهم من البلد (ب)، في حين يزيد المقيمون في البلد (ب) استيرادهم من البلد (أ)، فينخفض عرض عملة البلد (أ) ، وبالتالي ترتفع قيمة هذه العملة اتجاه قيمة عملة البلد(ب) وهنا نفترض وجود مرونة في الجهاز الإنتاجي للبلد(أ) ، حتى يمكن لهذا البلد أن يستجيب لتغيرات الطلب في البلد(ب) بسبب تزايد الدخل فيه.

المبحث الثاني: أنظمة سعر الصرف والنظريات المفسرة له

شهدت أنظمة سعر الصرف تطوراً كبيراً خلال السنوات الأخيرة، وعرفت أنظمة الصرف عدة محطات من قاعدة الذهب انتهاء اليوم إلى نظام الصرف العائم. كما ظهرت العديد من النظريات الاقتصادية التي تفسر اختلافات أسعار الصرف بين مختلف الدول وهو ما سيتم التطرق إليه في هذا المبحث

المطلب الأول: أنظمة سعر الصرف

يمكن أن نقسم أنظمة أسعار الصرف إلى:

الفرع الأول: أسعار الصرف الثابتة

سنركز بصورة أساسية على تعريفه وأسباب العمل به من قبل الدول.

أولاً: تعريفه

"يتحدد سعر الصرف الثابت بصورة رسمية من جانب السلطة النقدية في الدولة وذلك بهدف التقليل من التقلبات في سعر الصرف" (الياور، 2019، ص51).

إن سعر الصرف الثابت عبارة خاطئة حيث أن السلطات تثبت هذه العملة وتغيرها عند الحاجة فعندما ترفع من سعر الصرف فإنها تقوم بتخفيض عملتها وعندما تنقص من العملة فإنها تقوم بإعادة تقييم. ما بين هذين النظامين يوجد درجات مختلفة من الارتباط نحو التثبيت حيث أن بعض الدول تعمل بقاعدة الربط الزاحف. فعندما يكون هناك معدلات تضخم مرتفعة، فإن تثبيت العملة يؤدي إلى فقدان القدرة التنافسية، وبالتالي يتم تعديل العملة وفق تغيرات الدولار. أو يمكن لمجموعة من الدول من تثبيت أسعار صرفها الثنائية في مجال معين مثل حالة النظام النقدي الأوروبي بما يسمى بنظام آلية الصرف الأوروبي.

ثانياً: أسباب تثبيت سعر الصرف

لماذا تثبت الدول لا سيما الصغيرة منها أسعار صرف عملاتها وتفقد إحدى أدوات السياسة الاقتصادية لتصحيح الميزان التجاري وكذلك تربط مستوى أسعار الفائدة بالمستوى العالمي ويصعب التحكم في الميزان التجاري مع أن التوسع الجبائي يؤدي إلى تدهور الميزان التجاري (العباس، 2003).

هنالك بعض العناصر التي تدفع الدول لاعتماد سعر صرف ثابت مثل (نفس المرجع، 2003):

01- تخفيض المخاطرة وعدم اليقين المرتبط بتقلبات أسعار الصرف. والذي يؤثر على القرارات الاقتصادية مثل الاستثمار والإنتاج.

02- أسعار الصرف المرنة ليست بدون مشاكل، وتقلبات أسعار الصرف تؤثر على الواردات والصادرات بصفة سلبية.

03- يمكن تعديل أسعار الصرف الحقيقية لتحقيق التوازن في الميزان التجاري حتى في ظل أسعار الصرف الثابتة وذلك بتغيير الأسعار النسبية. وبالتالي نصلا إلى نفس غرض تغيير الأسعار الصرف الإسمية

04- أسعار الصرف الثابتة تضع قيودا على البنوك المركزية للتأثير سلبا على مجريات الاقتصاد.

الفرع الثاني: نظام سعر الصرف المرن

يعتبر بمثابة النظام الشائع حاليا يتم العمل به من قبل الكثير من الدول خاصة المتقدمة منها وسنقوم في هذا الجزء بتعريفه وتبيان أنواعه

أولا: تعريفه

إن نظام الصرف المرن يعني ترك سعر العملة يتحدد في السوق وفقا لقوى العرض والطلب كأى سلعة أخرى، وعليه لا تكون هذه محددة أو معرفة بعملة دولية أو معيار دولي كالذهب، ويعكس نظام الصرف الثابت الذي يستوجب توظيف السياسات الاقتصادية المحلية لتلبية متطلبات التوازن الخارجي فإن نظام الصرف المرن يعطي الحرية لصانعي السياسات في اختيار الملائم منها للاقتصاد المحلي (جعفري، 2013، ص43)

يطلق على نظام سعر الصرف المرن اسم "نظام تعويم العملات" وفي ظل هذا النظام لا تتحمل السلطات المالية والنقدية عبئ معالجة الخلل في ميزان المدفوعات عن طريق اتخاذ السياسات المناسبة في مجالات الحد من الواردات وإحداث تغييرات في أسعار الفائدة، أو وضع قيود على انتقال رؤوس الأموال فجهاز الأسعار يتكفل بإحداث التغييرات المناسبة في معدلات الصرف والتي تنعكس بدورها في التأثير على قيمة كل من الصادرات، والواردات، وانتقال رؤوس الأموال (شقيري وآخرون، 2015، ص165).

ثانيا: أنواعه

ويمكن التمييز بين نوعين من التعويم هما كالتالي: (عبد المطلب، 2016، ص152).

01-التعويم النظيف

ترك السلطة النقدية سعر الصرف حراً، ولكنها تقوم بتخصيص أرصدة من الاحتياطات النقدية والذهب (أموال موازنة الصرف) التي تسمح بالتدخل في سوق الصرف الأجنبي عن طريق البيع أو الشراء، وهذا لحماية عملتها من التغيرات الناتجة عن عمليات المضاربة.

02-التعويم غير النظيف

تتدخل السلطة النقدية في أسواق الصرف الأجنبي عن طريق:

- بيع العملة المحلية بهدف زيادة المعروض منها وتخفيف قيمتها من أجل تخفيض أسعار صادراتها بغرض زيادة الطلب العالمي عليها.

- شراء عملتها المحلية لزيادة الطلب منها وبالتالي زيادة قيمتها لمنع رؤوس الأموال من التسرب إلى الخارج.

الفرع الثالث: نظام الرقابة على الصرف

ظهرت الرقابة على الصرف على نطاق واسع بعد الحرب العالمية الثانية عندما أخذت بها ألمانيا وأوروبا الشرقية ودول أمريكا اللاتينية، واليوم تأخذ معظم دول العالم بهذا النظام والذي بمقتضاه تتدخل السلطات النقدية للتأثير في القوى التي على أساسها يتحدد سعر الصرف أي تتدخل في ظروف العرض والطلب.

وحتى يكون ذلك ممكناً فإن الدولة لا تسمح للمقيمين فيها بحرية بيع وشراء النقد الأجنبي بلا قيد ولا شرط، بل تلزم كل من

يحصل على عملات أجنبية من الخارج ببيعها للسلطات الرسمية مقابل العملة الوطنية، وعلى كل من يرغب في الحصول على عملات أجنبية لتسوية أي نوع من المدفوعات مع الخارج أن يطلب من هذه السلطات الترخيص له بذلك، ثم يشتري منها ما قد يصرح له به.

وتجدر الإشارة هنا إلى أنه يمكن في ظل الرقابة على الصرف أن يكون هناك تعدد في أسعار الصرف، فإذا ما رغبت الدولة مثلاً في تشجيع بعض أنواع الواردات التي تعتبر أساسية فإنها تقوم بهذه الحالة ببيع العملات الأجنبية اللازمة للحصول على هذه الواردات إلى المستوردين المحليين بثمن منخفض وبالعملة الوطنية.

وقد ترغب الدولة في تشجيع بعض أنواع الصادرات لأهميتها في الاقتصاد القومي عندئذ فإنها تدفع لمصدري هذه السلع ثمناً مرتفعاً من العملة الوطنية مقابل النقد الأجنبي الذي يحصلون عليه من التصدير في حين أنها تدفع ثمناً أقل لشراء العملات المتحصلة من تصدير سلع أخرى.

إن تعدد أسعار الصرف في ظل الرقابة على الصرف يتضمن إمكانية وجود أكثر من سوق للصرف، فتقييد حرية التعامل بالنقد الأجنبي ووجود حدود على الكمية التي يمكن أن يحصل عليها أي شخص إنما يؤدي إلى ظهور ما يسمى "السوق السوداء" والتي يكون فيها سعر الصرف أعلى من سعر الصرف التوازني (شقيري وآخرون، 2015، ص ص 166، 167).

المطلب الثاني: النظريات المفسرة لأسعار الصرف

حاولت العديد من النظريات إيجاد تفسير لكيفية تحديد وتكوين سعر الصرف. لذا سيتم التعرض إلى أهم هذه النظريات والتفسيرات من المنظور الاقتصادي:

الفرع الأول: نظرية تعادل القوة الشرائية

تعود هذه النظرية الاقتصادي السويدي (كوستاف كاسل) في كتاب (النقود وأسعار الصرف) بعد عام 1914، حيث يرى كاسل أن سعر أي عملة يتحدد وفقا للقوة الشرائية لهذه العملة في السوق المحلية مقارنة بقوتها الشرائية الخارجية، أي أن العلاقة بين عملة دولة معينة وعملة دولة أخرى يتحدد وفقا للعلاقة بين مستويات الأسعار السائدة في كل من الدولتين. إذ أن سعر الصرف لدولة ما يتحدد من خلال النسبة بين مستوى الأسعار الداخلية مقوما بالعملة الوطنية ومستوى الأسعار العالمية مقمرا بالعملة الأجنبية (الياور، 2019، ص ص 54، 55).

فيذا افترضنا أن:

$$R = \text{سعر الصرف}$$

$$Pr = \text{مستوى الأسعار المحلية مقوما بإحدى العملات الوطنية}$$

$$Pb = \text{مستوى الأسعار العالمية مقمرا بإحدى العملات العالمية}$$

وعليه يمكن الحصول على سعر الصرف وفقا لهذه النظرية:

$$R = Pa/Pb$$

وبصورة أخرى

$$R \cdot Pb = Pa$$

إذ أن منطوق هذه النظرية يقول بأن مستوى الأسعار المحلية يتكافأ مع سعر الصرف مضروبا في مستوى الأسعار العالمية (نعمة، 2011، ص 21).

إن توقف نجاح نظرية تعادل القوة الشرائية يتوقف على العناصر التالية: (قدي، 2003، ص 120)

- سيادة حرية التجارة الدولية، ذلك أن وجود القيود من شأنه تشويه الأسعار.
- سياد حرية تحويل النقود من دولة إلى أخرى وعدم اخضاع ذلك لنظم المراقبة.
- كما يمكن توجيه العديد من الانتقادات بخصوص هذه النظرية، هذه الانتقادات تكون كالتالي: (نعمة، 2011، ص ص22،23).
- تحمّل النظرية العوامل الأخرى المؤثرة في تحديد سعر الصرف مثل الدخل وسعر الفائدة بين الدول وأثر المضاربة، إذ أن مستوى الدخل من العوامل المؤثرة على الاستيرادات ومن ثم يؤثر في الطلب على العملة الأجنبية.
- تحمّل النظرية أثر اختلاف مرونة الطلب السعرية في الصادرات وأثر الرقابة في النقد الأجنبي وأثر المديونية الخارجية وأعباء الضرائب.
- النظرية غير مهتمة بتأثير تغيرات أذواق المستهلك وظهور السلع البديلة في مستويات الأسعار المحلية ومن ثم تأثيرها في حساب سعر الصرف.
- عدم اهتمام النظرية بأثر التعريف الجمركية المانعة والتي نسبتها مرتفعة جدا من قيمة السلع المستوردة في معظم الدول النامية مما يؤدي إلى زيادة الأسعار المحلية لبيع السلع المستوردة، ومن ثم يتفاوت أثر التجارة الخارجية على القوة الشرائية مما يؤدي إلى تخفيض سعر الصرف اللازم لحدوث التوازن في ميزان المدفوعات.

الفرع الثاني: نظرية تكافؤ أسعار الفائدة

- هذه النظرية تسعى لكشف عن الصلة الموجودة بين السوق النقدي الوطني وسوق الصرف، في الواقع إن أي اختلاف بين معدلات الفائدة في بلدين اثنين ينتج عنه سواء تحسن أو تدهور للعملة المحلية نسبة للعملة الأجنبية.
- في الربع الأخير من سنة 1960 وبداية 1961 عندما انخفضت قيمة الجنية الإسترليني قامت بريطانيا في جويلية 1961 باتخاذ اجراءات عدة من بينها الرفع في سعر إعادة الخصم من 5% إلى 7% فنتج عن ذلك تحسن في قيمة الجنيه.
- بافتراض معدل الفائدة المحلي في الزمن "0" id أما معدل الفائدة لبلد أجنبي في نفس الفترة هو ie. من خلال نظرية تعادل معدلات الفائدة فإن سعر الصرف الآجل للعملة المحلية $NT(Md/Me)_0$ يجب أن يساوي لسعر الصرف الحالي $N(Md/Me)_0$ والمصحح بفرق معدلي الفائدة.

$$NT(Md/Me)_0 = N(Md/Me)_0 \times \frac{(1+id)_0}{(1+ie)_0}$$

- إن سعر صرف التوازن لا يمكن الوصول إليه إلا بعد عملية التحكيم في الأسواق النقدية عن طريق الفوارق في أسعار الفائدة (يوسف، 2001، ص11).

وقد قامت النظرية على الفروض التالية: (مودع، 2019، ص 112).

-تعتبر الأصول المعنية المحلية متماثلة من حيث درجة المخاطرة وتاريخ الاستحقاق.

-غياب تكاليف المعاملات.

- حركة تامة لرؤوس الاموال.

-المنافسة التامة في السوق.

ولقد وجهت لهذه النظرية عدة انتقادات أهمها (نفس المرجع، 2019، ص113):

-الرقابة على الصرف تعتبر من عوائق لحركات رؤوس الأموال.

-وجود عامل المضاربة الذي يؤثر على عملية التحكيم إذا كانت أسعار الفائدة وأسعار الصرف غير حقيقية.

-إن معدلات الفائدة لا تمثل عاملا مهما في توجيه طريق وسلوك المحكمين (مودع، 2019، ص ص113،112).

الفرع الثالث: نظرية فقاعات المضاربة

أدت الأزمة المالية في بداية الثمانينات إلى احداث تحول في بعض المفاهيم جديدة المتعلقة بسعر الصرف وبرزت مفاهيم جديدة تتعلق بسلوك سعر الصرف وكذلك المتعاملين الاقتصاديين. تقوم هذه النظرية على فكرة إمكانية وجود فوارق دائمة بين سعر الصرف (أو أسعار الأصول المالية) الملاحظة في السوق، وقيمة التوازن المتعلق بالأساسيات الاقتصادية (ميزان المدفوعات، تضخم، ...) وهذا الفارق يسمى فقاع المضاربة ويمكن صياغتها بالمعادلة التالية:

سعر الصرف في السوق = سعر الصرف التوازني + فقاعة المضاربة.

إن آلية الفقاعة مبنية على فكرة أساسية تتمثل في تأثير التوقعات على تغيرات سعر الصرف، حيث أن تغير المعلومة في السوق يؤثر سلبا أو إيجابا على سعر الصرف التوازني، لكن في الأخير سعر الصرف سيصحح هذا الخلل وبالتالي تنفجر الفقاعة (الياور، 2019، ص58).

الفرع الرابع: نظرية الأرصدية (ميزان المدفوعات)

حاول بعض الاقتصاديين وضع نظرية أخرى لبيان الطريق يتحدد به سعر الصرف في ظل قاعدة النقود الورقية، ويمكن أن نسميها بنظرية العرض والطلب أو نظرية ميزان المدفوعات، وهي نظرية تقوم على فكرة نسبية أي أن تحديد الصرف لا يعدو أن يكون بحثا في تحديد نظرية الائتمان، وأن سعر الصرف يتحدد كما يتحدد أي ثمن آخر طبقا لقانون العرض والطلب عليها. وأن العرض وذلك الطلب ما هو إلا نتيجة لحقوق البلد وديونه في علاقاته الاقتصادية الخارجية مع البلدان الأخرى، أي من واقع ميزان

المدفوعات. فإذا كانت حقوق البلد أكثر من ديونه فإن عرض العملات الأجنبية سوف يزداد طلباً للعملة الوطنية، أي أن المطلوب من العملة الوطنية يكون أكثر من المعروض منها، فينخفض ثمن العملة الأجنبية مقوماً بالعملة الوطنية، ويكون سعر الصرف متوافقاً وفي صالح البلد الدائن، وعلى العكس ترتفع قيمة العملة الأجنبية مقوماً بالعملة المحلية (انخفاض قيمة العملة المحلية) عندما تكون حقوق البلد أقل من ديونه، أي أن سعر الصرف يكون غير متوافق وليس في مصلحة البلد المدين (الشمري وحمزة، 2015، ص ص 277، 278).

الفرع الخامس: نظرية كفاءة السوق

يقصد بالسوق الكفاء كل سوق يسهل الحصول فيه على المعلومة المناسبة للتوقيت المناسب ومدى قدرة هذه المعلومة على توجيه قرارات المستثمرين أو المضاربين إلى وجهة تحقق لهم أكبر امان وأكبر ربحية ممكنة.

وبالإسقاط على سوق الصرف فإن سهولة الحصول على المعلومة الصحيحة المناسبة في التوقيت المناسب يوفر للمتعاملين في سوق الصرف قدرة أكبر على اتخاذ القرارات المتعلقة ببيع وشراء العملات، ومن ثم تتحدد الأسعار الحقيقية الصحيحة للعملات بالنظر للظروف الاقتصادية والمالية وحتى السياسة السائدة في دولة تلك العملة (لباز، 2016، ص ص 119، 118).

ومن مميزات السوق الكفاء نجد ما يلي: (نفس المرجع، 2016، ص 119)

01- كل المعلومات الجديدة تجد تأثيرها الآني على أسعار الصرف الآنية والآجلة.

02- تكاليف المعاملات ضعيفة.

03- لا يمكن لأي مضارب أن يحقق باستمرار مكاسب.

الفرع السادس: نظرية مستوى الإنتاجية

ذهب العديد من المفكرين إلى أن لإنتاجية الاقتصاد الوطني أثر بالغ في تحديد أسعار صرف العملة المحلية، حيث أن ارتفاع إنتاجية الاقتصاد الوطني يشجع المستثمرين الأجانب على ولوج هذا الاقتصاد من أجل تحقيق أكبر قدر ممكن من الأرباح الناتجة عن الحركة الكبيرة لرؤوس الأموال داخل هذه الدولة التي تتميز بارتفاع إنتاجية قطاعها الاقتصادية، الشيء الذي يجعل هؤلاء المستثمرون يضاربون على اكتساب عملة هاته الدولة مقابل تقديم عملتهم، الشيء الذي يفضي إلى ارتفاع قيمة عملة الدولة المستقبلية لهم على عملتهم المحلية.

وتشير هذه النظرية إلى ضرورة تقويم العملة المحلية بالشكل الذي يناسب مستوى إنتاجية الاقتصاد الوطني في قطاعاته المختلفة وإلا انعدم أو احتل التوازن الاقتصادي المنشود، ففي حالة انخفاض مستوى الإنتاجية مع تحديد سعر صرف العملة المحلية بقيمة مبالغ فيها أي مقدرة بقيمة أكبر من قيمتها الحقيقية ينشأ عن ذلك ارتفاع الأسعار لانخفاض الإنتاج وانخفاض الصادرات بسبب

ارتفاع قيمة العملة، هذا إلى جانب زيادة طلب المواطنين على السلع الأجنبية مما يؤدي في نهاية الأمر إلى حدوث أو تفاقم العجز في ميزان المدفوعات، وهي الوضعية التي عرفتها ألمانيا سنة 1924. (نفس المرجع، 2016، ص، 119)

المبحث الثالث: سعر الصرف كسياسة اقتصادية

أصبحت سياسة سعر الصرف بمثابة سياسة اقتصادية قائمة بذاتها تستعملها الدولة من أجل التأثير على المتغيرات الاقتصادية الكلية ومعالجة الاختلالات التي تؤثر على الأداء الاقتصادي، وعليه سنحاول في هذا المبحث التطرق إلى ماهية سياسة سعر الصرف من خلال التطرق إلى مفهومها، أهدافها وأدواتها وأنواعها والعوامل المحددة لاختيار سياسة الصرف المتبعة.

المطلب الأول: التعريف بسياسات سعر الصرف

اتبعت الدول سياسات ووسائل مختلفة لتدعيم نقدها وتحقيق الاستقرار في اقتصادها وكانت من أهم تلك السياسات "سياسة سعر الصرف".

تعد سياسة سعر الصرف من أهم السياسات الاقتصادية في الوقت الحالي، إذ أنها تعبر عن مجموع التوجيهات والتصرفات للسلطات النقدية والتي لها انعكاسات على نظام وواقع سعر الصرف (مودع، 2019، ص135).

وفي هذا الصدد نستطيع القول إن مفهوم سياسة سعر الصرف يحتوي في جوهره على تكفل الدول برعاية مصالح الاقتصاد القومي وأعوانه في مجال صرف العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية (لياز، 2016، ص114).

المطلب الثاني: أهداف سياسات سعر الصرف

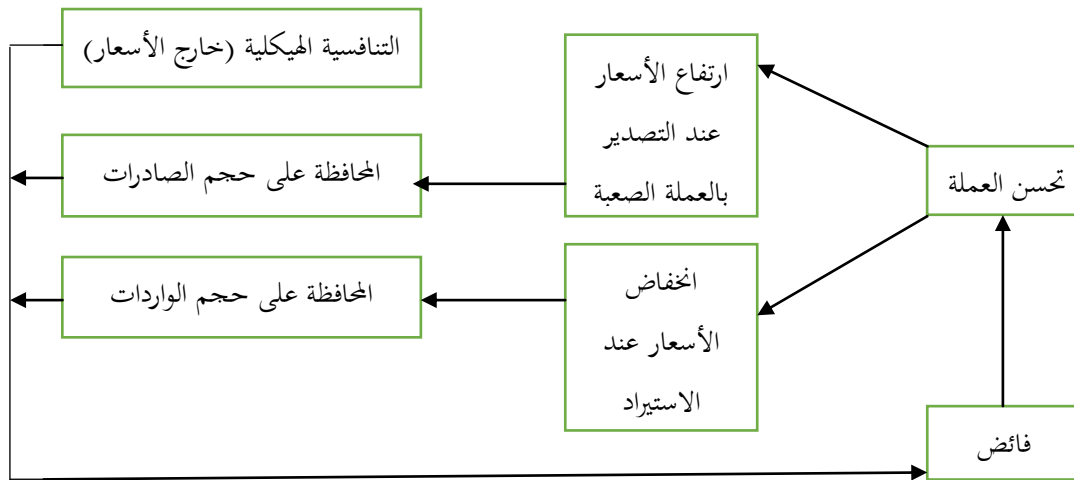
تسعى سياسة سعر الصرف إلى تحقيق مجموعة من الأهداف أبرزها:

الفرع الأول: مقاومة التضخم

يؤدي تحسن سعر الصرف إلى انخفاض في مستوى التضخم المستورد وتحسن في مستوى تنافسية المؤسسات. ففي المدى القصير يكون لانخفاض تكاليف الاستيراد أثر إيجابي على انخفاض مستوى التضخم. وتتضاعف أرباح المؤسسات بما يمكنها من ترشيد أداة الإنتاج في المدى المتوسط، وهكذا تحقق المؤسسات عوائد إنتاجية وتتمكن من إنتاج سلع ذات جودة عالية بما يعني تحسن تنافسيتها.

وتسمى هذه الظاهرة بالحلقة الفاضلة (vertueux) للعملة القوية. وتم اعتمادها كأساس للسياسة المناهضة للتضخم التي تبنتها فرنسا انطلاقاً من سنة 1983 (قدي، 2003، ص ص131، 132)

الشكل (01): مقاومة التضخم بالاعتماد على سياسة الصرف



المصدر: عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات سعر الصرف وتخفيض وتقويم العملة وحرب العملات، الدار الجامعية، الإسكندرية، الطبعة الأولى، ص 64.

الفرع الثاني: تخصيص الموارد

يعتبر سعر الصرف الحقيقي مؤشر يعكس تنافسية الاقتصاد القومي مع باقي الاقتصاديات في العالم، حيث ينعكس أثر تغيير سعر الصرف الحقيقي على إعادة تخصيص الموارد في أسواق عوامل الإنتاج، إذ يؤدي انخفاضه إلى زيادة استخدام عنصري العمل ورأس المال في قطاع التصدير وفي الصناعات المنافسة للاستيراد (صيد، 2013، ص 61).

الفرع الثالث: إعادة توزيع الدخل

يقصد به ادخال تعديلات على توزيع الدخل بغرض تقليل التفاوت في المجتمع، فيلعب سعر الصرف دورا هاما في توزيع الدخل بين القطاعات المحلية فعند ارتفاع القدرة التنافسية للقطاع التصديري نتيجة لانخفاض سعر الصرف الحقيقي فإن ذلك يجعله أكثر ربحية، ويعود الربح إلى أصحاب رؤوس الأموال مع انخفاض القدرة الشرائية للأجور، وعند انخفاض القدرة التنافسية الناجمة عن انخفاض سعر الصرف الإسمي ومع ارتفاع سعر الصرف الحقيقي فإن ذلك يؤدي إلى ارتفاع القدرة الشرائية للأجور، في الوقت الذي تنخفض فيه ربحية أصحاب رؤوس الأموال المستثمرين في قطاع السلع الدولية فتتخفص استثماراتهم، وقد تلجأ الدولة على اعتماد أسعار صرف متعددة.

الفرع الرابع: تحقيق التنمية الاقتصادية

تسعى السلطة النقدية لرفع القدرة التنافسية للصناعات المحلية لتشجيع التصدير وبالتالي زيادة حجم الصادرات من خلال تخفيض سعر الصرف، مما يساهم في نمو الدخل القومي وتحقيق زيادة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي، وتحقيق التنمية الاقتصادية (عبد المطلب، 2016، ص65)

المطلب الثالث: أنواع سياسات سعر الصرف

تلجأ السلطات النقدية إلى اتخاذ مجموعة من الإجراءات والسياسات لتدعيم نقدها وتحقيق الاستقرار اقتصادها، وسنتطرق إلى أهم هذه السياسات فيما يلي:

الفرع الأول: سياسة تخفيض قيمة العملة

إن تخفيض قيمة العملة هو عملية ذات طابع تقني محدد وهو إجراء اداري من طرف السلطات النقدية ويمكن تعريفها كالتالي: (سيداعمر، 2018، ص45)

تعريف 1: تعرف سياسة التخفيض بأنها تخفيض قيمة العملة المحلية تجاه قاعدة نقدية معينة وبالتالي تجاه جميع العملات، وبهذا المعنى يترتب عليها تخفيض الأسعار المحلية مقومة بالعملات الأجنبية، ويرفع الأسعار الأجنبية مقومة بالعملة المحلية.

تعريف 2: يقصد بتخفيض قيمة العملة تخفيض المستوى الذهبي الرسمي المحدد لوحدة النقد في إطار نظام أسعار الصرف الثابتة، فالدولة التي تعاني من اختلال هيكلي في ميزانها التجاري قد تلجأ إلى تخفيض قيمة عملتها لتحفيز الصادرات والحد من الواردات وذلك لتصحيح الاختلال

الفرع الثاني: سياسة رفع قيمة العملة

هي عملية تشير إلى زيادة عدد الوحدات من العملات الأجنبية مقابل الوحدة الواحدة من العملة المحلية، وتهدف هذه العملية إلى تخفيض الفائض التجاري بعد رفع سعر السلع المصدرة وتخفيض سعر السلع المستوردة، ففائض ميزان المدفوعات المستمر لأمد طويل، يمثل بالنسبة للدولة مساوئ عدة نظرا لكونه يسبب تدفقا للسيولة التي تعتبر ضمن العوامل التضخمية، إضافة إلى ذلك أن الخطورة تتفاقم عندما تعود المضاربة في أسواق الصرف إلى اجتذاب رؤوس الأموال القصيرة الأجل نحو البلدان ذات العملات التي تقوم على أنها دون قيمتها الحقيقية بانتظار رفع تلك القيمة لاحقا (عبد المطلب، 2016، ص72).

أسباب رفع قيمة العملة

رغم تعدد الأسباب الا انه يمكن ان نوجزها في العناصر التالية (نفس المرجع، 2016، ص72):

-وجود فائض في ميزان المدفوعات.

-لمعالجة الارتفاع الحادث في الأسعار العالمية لسلعة استراتيجية.

-لتدعيم العملات الأجنبية الأخرى.

الفرع الثالث: سياسة الرقابة على الصرف الأجنبي

الرقابة على الصرف هي أداة لتنظيم الصرف من طرف الدولة وفيه تكون كل المشتريات والمبيعات من العملات الصعبة محتكرة من طرف البنك المركزي، هذا الأخير يقوم بتوزيعها على مختلف القطاعات وتهدف أساسا إلى السماح لبلد ما يكون في فترة يصعب عليه تسديد التزاماته فيها بضبط سياسته الاقتصادية والتحكم فيها كي لا تكون عرضة لاضطرابات أو اختلالات ناتجة عن تدفقات غير مرغوب فيها. ونشير هنا إلى أن الرقابة على الصرف يتضمن الرقابة على المبادلات، لأن منح العملة الصعبة للمستوردين وجباية إيرادات الصادرات هي موضع الرقابة من طرف الدولة.

وإلى جانب ذلك تعتبر الرقابة على الصرف وسيلة لوقاية الاقتصاد الوطني من المؤثرات الاقتصادية الخارجية الضارة وذلك بوضع ضوابط لحركة عرض وطلب الصرف الأجنبي (يوسفي، 2001، ص ص74،73).

الفرع الرابع: سياسة موازنة الصرف الأجنبي

سنحاول هذه السياسة بإبراز مفهومها وشروط نجاحها

أولا: مفهوم سياسة موازنة الصرف الأجنبي

تحاول الدولة المحافظة على سعر الصرف الرسمي الثابت باتباع سياسة موازنة سعر الصرف وذلك بأن يكون للحكومة رصيда رسميا من الدولارات يتم التصرف فيه بالبيع والشراء، فإذا زاد الطلب على الدولار تتدخل السلطات النقدية وتبيع كمية من الدولارات من رصيدها الرسمي أما إذا انخفض الطلب على الدولار تتدخل السلطات النقدية بالشراء ويتم تحديد سعر الصرف الرسمي عن طريق حدين حد أقصى مثلا: 85 دينار وحد أدنى 65 دينار للدولار.

فقد أنشأت إنكلترا عام 1932 وتلتها الولايات المتحدة الأمريكية عام 1933 ما سمي بمال موازنة الصرف تحتاحه السلطات النقدية حتى تتمكن من الحفاظ على سعر الصرف داخل الحدود المرغوبة على أنه كلما اتسع المدى الذي يتقلب خلاله سعر الصرف كلما أعطى ذلك دورا أكبر للتغيرات في هذا السعر، وفي نفس الوقت يتزايد احتياج سوق الصرف بقدر أكبر من رصييد العملات لموازنة الصرف وذلك لمواجهة التقلبات في سعر الصرف (جعفري، 2013، ص 27).

ثانيا: شروط نجاح سياسة مال موازنة الصرف:

لا بد من توفر عدة شروط لنجاح هذه السياسة تكون كالتالي: (نفس المرجع، 2013، ص ص27،28).

- ضرورة توافر رصييد كافي لدى الحكومة من العملة الأجنبية كي تشتري وتبيع به العملة الأجنبية لموازنة سعر الصرف.

- في حالة زيادة الطلب على الدولار مثلا تقوم الحكومة ببيع كمية من الدولارات لمنع سعر الصرف من الزيادة عن الحد الأقصى.
- في حالة انخفاض الطلب على الدولار تقوم الحكومة بشراء كمية من الدولارات لمنع سعر الصرف من الانخفاض إلى الحد الأدنى.
- إذا كان سعر الصرف داخل الحدود الرسمية لا تشتري ولا تبيع الحكومة وهذا دليل نجاح الحكومة وهنا يظل احتياطي الدولار في حالة استقرار نسبي إذ يتغير احتياطي الدولار زيادة أو نقصا في حدود معقولة.
- أما إذا أخطأت الحكومة في تقدير سعر الصرف الذي ينبغي المحافظة عليه وحددت سعر الصرف الحر أعلى بكثير أو أقل بكثير مما تقرره ظروف العرض والطلب فإنها ستواجه تقلبات شديدة في احتياطي العملة الأجنبية

المطلب الرابع: أدوات سياسة سعر الصرف

لتجسيد سياسة سعر الصرف تستند إدارة الاقتصاد إلى العديد من الوسائل والأدوات أهمها:

الفرع الأول: استخدام احتياطات الصرف

في ظل نظام أسعار صرف ثابتة أو شبه مدارية، تلجأ السلطات النقدية إلى المحافظة على سعر صرف عملتها، فعند انهيار عملتها تقوم ببيع العملات الصعبة لديها مقابل العملة المحلية، وعندما تتحسن العملة تقوم بشراء العملات الأجنبية مقابل العملة المحلية، وعندما تكون الاحتياطات غير كافية يقوم البنك المركزي بتخفيض العملة المحلية (صيد، 2013، ص 63، 62).

الفرع الثاني: استخدام سعر الفائدة

عندما تكون العملة ضعيفة يقوم البنك المركزي باعتماد سياسة سعر الفائدة المرتفع لتعويض خطر انهيار العملة. في النظام النقدي الأوروبي عندما اعتبر الفرنك الفرنسي أضعف من المارك الألماني، عمد بنك فرنسا إلى تحديد أسعار فائدة أعلى من أسعار الفائدة الألمانية، إلا أن التكلفة المرتفعة للقرض تهدد النمو (قدي، 2003، ص 136).

الفرع الثالث: إقامة سعر صرف متعدد

يهدف هذا التدبير إلى تخفيض آثار حدة التقلبات في الأسواق وتوجيه السياسة التجارية لخدمة بعض الأغراض المحددة. ومن أهم الوسائل المستخدمة هو اعتماد نظام ثنائي أو أكثر لسعر الصرف بوجود سعرين أو أكثر لسعر صرف العملة، أحدهما مغالي فيه ويتعلق بالمعاملات الخاصة بالواردات الضرورية أو الأساسية أو واردات القطاعات المراد دعمها وترقيتها. أما السلع المحلية الموجهة للتصدير أو الواردات غير الأساسية فتخضع لسعر الصرف العادي.

ترجع فكرة تعدد أسعار الصرف إلى ألمانيا، حيث اضطرت رغبة في تحقيق التزاماتها الدولية بعد عام 1932 إلى أن تسمح للأجانب ببيع حقوقهم وفقا لأسعار صرف مختلفة بحسب الغرض الذي تستخدم فيه هذه الحقوق ولذلك وجدت عدة أنواع من المارك الألماني لها أسعار مختلفة.

ولما كان لتعدد سعر الصرف آثار تنعكس على هيكل الاقتصاد القومي فإنه يحسن أن تقوم سياسة التعدد لا على أساس أهمية السلع فحسب، بل على الإمكانيات الإنتاجية المتاحة في الاقتصاد القومي في المدى القصير والمتوسط والطويل (سيدامر، 2018، ص39).

الفرع الرابع: تعديل سعر صرف العملة

إذا كانت السلطات النقدية تهدف إلى تعديل ميزان المدفوعات فإنها تقوم بتخفيض قيمة العملة أو إعادة تقويمها.

الفرع الخامس: مراقبة الصرف

تقضي هذه الأداة بإخضاع المشتريات والمبيعات من العملة الصعبة إلى ترخيص خاص، وتستخدم كذلك لمقاومة خروج رؤوس الأموال (جعفري، 2013، ص22).

المطلب الخامس: العوامل المؤثرة في اختيار سياسة سعر الصرف

تختلف العوامل التي من شأنها اختيار سياسة ملائمة لسعر الصرف منها ما يتعلق بالدولة نفسها ومنها ما يتعلق بالخارجي للدولة وفيما يلي أهم العوامل (مودع، 2019، ص ص137، 138):

الفرع الأول: الاستقرار السياسي والاقتصادي للدولة

إن الدول التي تتمتع باستقرار سياسي واقتصادي تحقق معدلات متزايدة من النمو وزيادة في حجم التبادل التجاري مع العالم تستطيع ان تتبع سياسات أكثر استقراراً ونجاحاً وفعالية، وتعطي حافزاً لتدفق رؤوس الأموال الأجنبية إليها، وبالتالي تدعم من مكانتها النقدية وتعزز استقرارها الاقتصادي، على عكس الدولة المضطربة التي تعاني من أزمات سياسية واقتصادية والتي نجدها غير قادرة على اتباع سياسة أسعار صرف ثابتة مما يؤدي الى فشل سياستها باستمرار.

الفرع الثاني: القدرة النسبية للدولة للتدخل في أسواق الصرف

إن الدول التي تمتلك موارد مالية كافية واحتياطيات بالعملات الأجنبية وافرة أكثر قدرة على التدخل في أسواق الصرف والدفاع عن أسعار الصرف، وبالتالي انتهاز سياسات ناجحة وفعالة لأسعار الصرف، على عكس الدول الفقيرة ذات المديونية الخارجية المرتفعة والتي تعاني من نقص في مواردها واحتياطياتها بالعملات الأجنبية، فهذه الدول لا تستطيع التأثير بشكل فعال والتدخل في أسواق العملات بالقدر اللازم والكافي، ووضع حد للمضاربات على عملاتها الوطنية والتي تجرى في أسواق الصرف الرسمية او في الأسواق الموازية.

الفرع الثالث: طبيعة العملة

إن الدول التي تركز عملاتها على اقتصاديات قوية ونشطة والتي تعرف بمصطلح العملات الصعبة تتحدد أسعار صرفها خارج إطار سيطرة دولها، وذلك لأنها تتداول على نطاق واسع جدا في العالم، وهذه العملات تحتل أهم حيز ونشاط في أسواق أسعار الصرف العالمية، وبالتالي تتحدد أسعار صرف هذه العملات بناء على عوامل كثيرة أهمها المضاربات والتوقعات وغيرها، فالدولة لا تستطيع السيطرة على ما يجري من تغيرات في أسعار صرف عملتها، وتكون سياسة أسعار الصرف التي تنتهجها متأثرة الى حد بعيد بما يحدث خارج حدودها.

الفرع الرابع: حرية الدولة

وذلك من حيث تقيدها أو اتباعها لبرنامج تصحيح اقتصادي معين أو لا، وذلك لأن مثل هذه البرامج تختم على الدولة انتهاج سياسات معينة، كما أن للقوة الاقتصادية والسياسية والمكانة التي تحتلها في التجارة الدولية أثر كبير في انتهاجها لسياسة صرف معينة دون أخرى.

الفرع الخامس: الشركاء التجاريين للدولة

إن من أهم العامل التي تؤثر على سياسة أسعار الصرف بشكل مباشر الشركاء التجاريين للدولة وعلاقتها الاقتصادية مع العالم الخارجي، والاهمية النسبية للعملات المختلفة في تغطية هذه المعاملات.

المبحث الرابع: سوق الصرف الأجنبي

يعتبر سوق الصرف الأجنبي بمثابة وسيلة لسد حاجيات مختلف المتعاملين الاقتصاديين من عملات صعبة، كما يعتبر كملجأ لتحديد قيمة كل عملة قياسا إلى عملات أخرى أجنبية. كما تختلف أشكال التعامل في سوق الصرف الأجنبي عن باقي الأسواق المالية والتجارة في العالم، وعليه سنحاول في هذا المبحث التطرق إلى مفهوم وخصائص هذا السوق بالإضافة إلى المتعاملون في هذا السوق وأنواعه والعمليات التي تجرى فيه.

المطلب الأول: مفهوم وخصائص سوق الصرف الأجنبي

إن سوق الصرف الأجنبي يعتبر من أكبر الأسواق اتحادا وسعة، ففيه يتم التعامل بأدوات الاتصال الحديثة، ويشمل هذا التعامل العديد من العملات المطلوبة والمعروضة للتداول خاصة العملات العالمية الصعبة مثل اليورو والدولار.... الخ.

الفرع الأول: مفهوم سوق الصرف الأجنبي

ذلك الإطار الذي يحقق تلاقي البائعين والمشتريين للعملات الأجنبية، والذين ينتشرون في كافة انحاء العالم، خاصة في المراكز المالية الكبرى مثل: نيويورك، ولندن، وباريس، وزيوريخ، وفرانكفورت، وطوكيو، وهامبورغ... الخ. وترتبط هذه المراكز المالية ببعضها البعض بواسطة شبكات التلكس، التلفون، الفاكس وغيرها (عبد العظيم، 1996، ص17).

الفرع الثاني: خصائص سوق الصرف الأجنبي

تتمثل هذه الخصائص فيما يلي (أبو طربوش، 2008، ص ص32، 35):

أولاً: السيولة

يستند السوق على أموال طائلة غير محدودة تمكن من فتح للعملات في تلك اللحظة. لدى الدرجة العالية من السيولة جاذبية هائلة في فتح وإغلاق أي صفقة وبأي حجم.

ثانياً: الفعالية

نسبة العمل السوق على مدار الساعة فإنه ليس على المتاجرين حدث معين كما يكون الحال في البورصات والأسواق الأخرى.

ثالثاً: السرعة وقلة التكاليف

هو السوق الوحيد الذي يجري التداول فيه على مدار الساعة. 24 ساعة متتالية. سرعة في إتمام الصفقات، تكاليف جد قليلة، سيولة عالية كل هذه العوامل تجعل من سوق العملات الأجنبية (أو سوق القطع الأجنبي)، أكثر الأسواق إثارة بالنسبة للمتعاملين. وسوق تداول العملات هذا لا يمكن تشبيهه بأسواق تداول الأسهم من حيث الشكل، إذ لا توجد هنالك بورصة بالمعنى التقليدي المعروف للكلمة. إنما هو يتكون من شبكة عالمية هائلة تربط بكل بساطة عددا هائلا من تجار العملات في العالم أجمع.

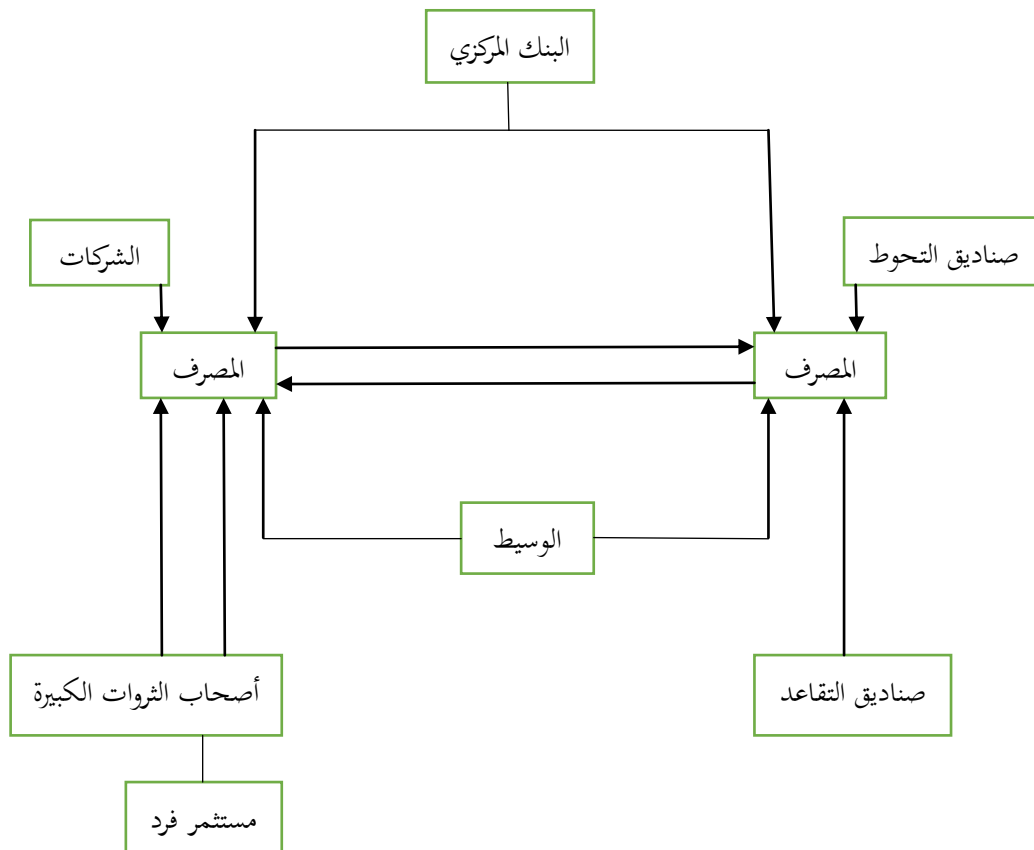
رابعاً: استعمال وسائل الاتصال الحديثة

هنا يتم التداول بين مئات من البنوك عبر الهاتف هو بواسطة الإنترنت. إن العملات الرئيسية التي يتم تداولها هي: الدولار الأمريكي، اليورو، الجنيه الإسترليني، الين الياباني، الفرنك السويسري، بالإضافة إلى كل عملات العالم. إن أكبر خمس مراكز يتم فيها التداول بين البنوك وهي تمثل ثلثي حجم التبادل العالمي هي: لندن، نيويورك، زيوريخ، فرانكفورت وطوكيو.

المطلب الثاني: المتعاملون في سوق الصرف الأجنبي

تعتبر البنوك التجارية وبنوك الاستثمار والبنوك المركزية، والمؤسسات التجارية، وصناديق التحوط، والشركات، والأشخاص وافردي الثراء والمستثمر الفرد من أهم المشاركين في سوق العملة، وفيما يلي دور كل منها: (الحجار، 2009، ص99)

الشكل (02): دور المشاركين في سوق العملة



المصادر: بسام الحجار، نظام النقد العالمي وأسعار الصرف، دار المنهل اللبناني بيروت، الطبعة الأولى، 2009.

الفرع الأول: البنوك التجارية والمؤسسات المالية

تنقسم إلى (الشمري وحمزة، 2015، ص287):

أولاً: البنوك والمؤسسات المالية خارج السوق

وهنا تعمل البنوك والمؤسسات المالية كوسيط لعملائها للتعامل في السوق أو نيابة عنهم بشراء وبيع العملات

ثانياً: البنوك والمؤسسات المالية داخل السوق

التعامل لحسابها الخاص ومن خلال وسطائها المرخصين من قبلها.

الفرع الثاني: البنوك المركزية

البنوك المركزية تجري صفقاتها في هذا السوق بتكليف من حكوماتها، وهي تتحرك في معظم الأحيان للتأثير في مجرى الوجهة التي تتخذها عملاتها الخاصة، بحسب المصلحة التي تنسجم مع سياساتها المالية وتحمي بالتالي مصاحها الاقتصادية.

الفرع الثالث: الصناديق الاستثمارية

هي تعود في معظمها إلى مؤسسات استثمارية، أو صناديق تقاعد، أو شركات التأمين، تتدخل في السوق بحسب ما تمليه مصالحها. أشهر هذه الصناديق نذكر "كوانتوم" وهو الصندوق الذي يملكه المستثمر المشهور جورج سوروس، وهو الذي كتب تاريخاً في هذا المجال وما زال يعتبر من أكبر المستثمرين القادرين على توجيه التأثير في مجرى السوق.

الفرع الرابع: عملاء تجارة العملات

مهمة هؤلاء تنحصر في الربط الدائم بين المشتريين والبائعين، بتعبير آخر هم يتحركون من جهة كوسطاء بين مختلف البنوك، ومن جهة ثانية بين البنوك والمستثمرين العاديين. ومقابل عملهم هذا تراهم يحتسبون عمولة أو ما يسمى بروكج.

الفرع الخامس: الأشخاص المستقلون

هؤلاء هم الأشخاص العاديون الذين يجرون يومياً عمليات تبادل هائلة بين العملات لتمويل رحلاتهم المزمعة، أو لتأمين الحصول على مرتباتهم، أو على تقاعدهم، الخ

واليوم على إثر الثورة التي أدخلتها الأنترنت على عمليات الاتصال العالمية، وبعد الاثباتات المتتالية التي شهدتها أسواق الأسهم، وتحت تأثير الأجواء الضبابية الذي تشهده أسواق سندات الخزينة العالمية، يتنامى شيئاً فشيئاً دور المتعاملين المستقلين الذين يملكون مبالغ مالية متواضعة في عمليات البيع والشراء اليومية السريعة "داي ترايدر". يتنامى تأثيرهم وينمو عددهم في سوق تبادل العملات، بحيث أن الكثيرين منهم باتوا يمتنون هذا العمل، ويمضون أيامهم أمام أجهزة الكمبيوتر يبيعون ويشترون كل بحسب رؤيته مجرى أحداث اليوم (أبو طربوش، 2008، ص 37، 36).

الفرع السادس: صناديق التحوط

والتحوط يعني خفض عدم التيقن بأسعار السوق المستقبلية وذلك بتغطية رهان برهان مواز. ومثال ذلك قد تقوم شركة بريطانية، مثلاً تستثمر أموالها في الخارج، بمطابقة استثمارها في أحد البلدان مع ما يكافئها من قروض تجمع في البلد الذي يتم فيه الاستثمار، وتهدف من جراء ذلك خفض نسبة تعرضها لخسائر ناتجة عن تقلبات أسعار العملة. فإذا نتج عن تقلبات سعر

الصرف انخفاض في قيمة أصول الشركة مقومة بالجنيهات الاسترلينية، تنخفض فيه التزاماتها بالجنيه الإسترليني بقدر متزامن. وغالبا ما تستخدم حقوق البيع والشراء (الخيارات) كأداة للتحوط

ولم تكن أسواق العملة في دائرة اهتمام صناديق التحوط، إلا من فترات ليست بعيدة. ولصناديق التحوط ينتمي الأشخاص من ذوي الثروات الضخمة. والذين يقومون باستثمارات لا تقل أحجام العقود فيها عن المليون دولار. وباستخدام هذه المبالغ كغطاء تقوم هذه الصناديق بالاقتراض بما يفوق الاستثمار الأولي بعدة مرات، وتتبع أي استثمار محتمل في أي بقعة من بقاع العالم حيث تودع أموالها بالاستثمار بأداة واحدة أو عدة أدوات في نفس الوقت وهم بذلك يضخون في السوق كميات ضخمة من العملات مما يجعل سوق العملة على درجة عالية من السيولة (الحجار، 2009، ص105، 104).

المطلب الثالث: أنواع سوق الصرف الأجنبي

يتعلق تنوع أسواق الصرف الأجنبية بالمدة الزمنية، حيث يكون شراء وبيع العملات الأجنبية بعد مدة محددة من تاريخ الاتفاق على العملية وإتمامها ويسمى تاريخ الاستلام والتسليم هذا بتاريخ الحق.

الفرع الأول: سوق الصرف الحاضرة

ويقصد بها أسعار بيع وشراء العملات الأجنبية التي تحدث يوميا، أو الأسعار المعلنة للتحويلات النقدية الفورية، من خلال حسابات العملاء، وتنشأ عمليات الصرف الفوري نتيجة إدارة محفظة أسواق هذه العملات بطرق وسياسات مختلفة، يترتب عليها اختلاف العملة، وأسعار العملات الأجنبية، رغم وجود اتجاه عام يوضح تقارب قيم أسعار هذه العملات عالميا.

ويتوقف تحديد سعر الصرف الحاضر على ظروف العرض والطلب على العملات الأجنبية والذي يتأثر بدوره بتغيرات أسعار الفائدة (عبد العظيم، 1996، ص19).

وهو عبارة عن سوق لشراء وبيع السلع والأوراق المالية، والصرف الأجنبي والأسهم وتسليمها فورا والصفقة الفورية (الآنية)، هي عبارة عن عملة مباحة أو مشتراة بسعر معين في هذه اللحظة ولكن التسليم يكون نافذا بعد يومي عمل في غالبية الأحوال، لذا باستطاعتنا القول أن سعر الصرف الآني هو سعر الصرف في السوق بناء على حجم الطلب والعرض

عملية دخول السوق تتم إما بشراء العقد أو بيعه فللمتداول حرية الدخول بائعا أو مشتريا حسب ما يرى مناسبا له، فإن توقع المتداول السوق توقعا كاملا، وإن اتجه سعر العملة إلى الارتفاع يبادر إلى الشراء، وإن اتجه السعر إلى الانخفاض يبادر إلى بيع العملة، وبالتالي فإن العملية تكون بدخول أو بخروج.

الدخول: فتح العقد الجديد.

الخروج: بإغلاق العقد.

الدخول شراء: يعني شراء العقد وانتظار ارتفاع سعر العملة لنقوم ببيع العقد.

الدخول بيعا: يعني بيع العقد وانتظار انخفاض السوق للعملة بشراء العقد وبالتالي تحقيق الربح (الحجار، 2009، ص ص150، 149).

الفرع الثاني: سوق الصرف الآجلة

وتتحدد هذه الأسعار للعمليات الأجنبية من خلال السوق الآجلة للصرف، والذي تحدث فيه معاملات لصفقات تتراوح مدتها الزمنية ما بين شهر وستة أشهر.

ويجدر الإشارة إلى أن 75% من عمليات التبادل النقدي للعمليات الأجنبية، يتم على أساس هذه المعاملات الآجلة بهدف تنمية حركة التجارة الدولية ورأس المال على مستوى العالم، ويمكن تعريف سعر الصرف الآجل أنه يمثل القيمة الحالية لسعر الصرف الذي يحدث في المستقبل خلال فترة تتراوح بين 30-180 يوما (عبد العظيم، 1996، ص ص20، 19).

مثال:

لديك التسعيرة التالية:

1.2040 /\$ spot euro 1.2020 (آني)

وكانت أسعار الفائدة على الدولار 10% لثلاثة أشهر وعلى اليورو 8%. المطلوب أحسب السعر الآجل الكامل للدولار مقابل اليورو للاتجاهين.

(
360

(
360

ويمكن كتابة التسعيرة كما يلي:

spot	euro	1.2020	1.2040 / \$
for Word 3months	euro	1.1961	1.1981 / \$

وكما هو ملاحظ، السعر الآجل للدولار مقابل اليورو أقل من السعر الآني فإن العملة التي تباع وتشتري وهي هنا الدولار تكون بخصم والعملة الأخرى تكون وهي اليورو تكون بعلاوة (مطر وآخرون، ص ص93،92).

المطلب الرابع: كيفية تحديد السعر في سوق الصرف الاجنبي

رغم اختلاف سعر الصرف باختلاف أنظمتها إلا أنه يمكن تحديده وفق طريقتين:

الفرع الأول: تحديد سعر الصرف من خلال المحتوى الذهبي للعملة

تتمتع أسعار صرف العملات التي تتبع قاعدة الذهب بقدر كبير من الثبات، حيث أن تقلباتها تنحصر ضمن الحدود الضيقة المتمثلة في دخول وخروج الذهب.

نأخذ كمثال فرنسا وأمريكا، لنفرض أن سعر الدولار يعادل 0.90 غ من الذهب وسعر الفرنك الفرنسي يساوي 0.18 غ من الذهب وفي هذه الحالة يتحدد لكل عملة سعر صرف ثابت يعرف بسعر التعادل ويعادل نسبة الوزن الذهبي لأحد العملتين على الأخرى

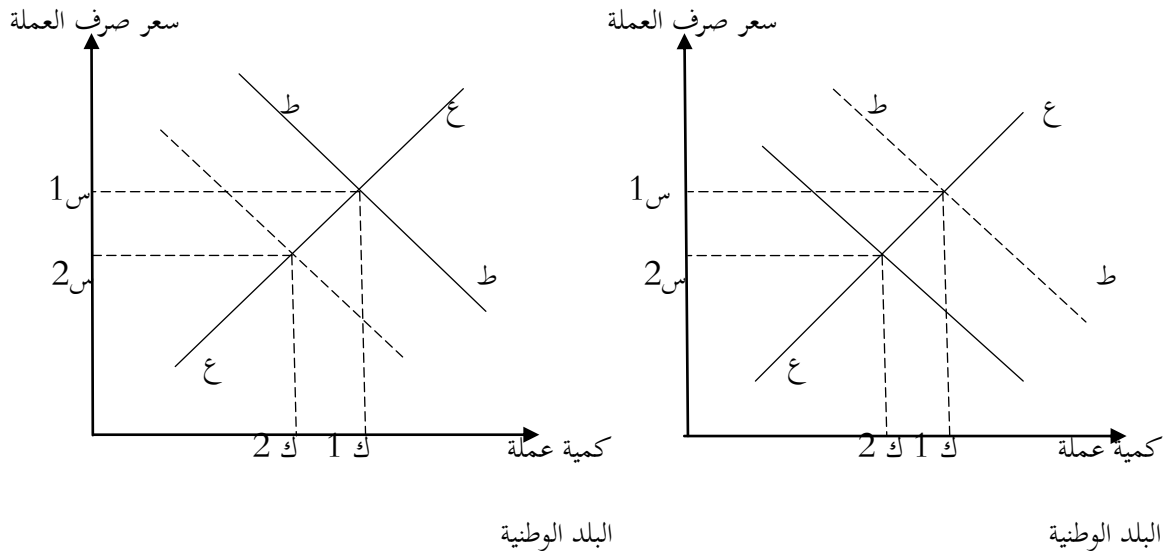
$$1\$ = \frac{0.90}{0.18} = 5FF \quad 1FF = \frac{0.18}{0.90} = 2\$$$

الفرع الثاني: طلب وعرض الصرف الأجنبي

ينشأ سعر صرف عملة مقابل عملة أخرى عموماً جراء وجود علاقات تعاقدية في السلع والخدمات وبالإضافة إلى مجموعة من المتغيرات النقدية الداخلية والتي يترتب عليها عملية تسوية نقدية، هذه الأخيرة هي من تحدد قيمة العملة الأولى بالنسبة للعملة الثانية من خلال الطلب الذي تقدمه الدولة المستوردة على عملة الدولة المصدرة (إذا افترضنا ثبات عرض عملة الدولة المصدرة)، الشيء الذي سعرا جديداً لصرف العملتين (لباز، 2016، ص114).

وللتوضيح أكثر نقترح الشكل البياني التالي:

الشكل (03): تغيرات الطلب والعرض على العملة وأثرها على سعرها



المصدر: أمين صيد، سياسة الصرف كأداة لتسوية الاختلال في ميزان المدفوعات، مكتبة حسين العصرية، بيروت، لبنان، 2013.

المطلب الخامس: العمليات التي تجرى في سوق الصرف الأجنبي

تختلف باختلاف أهداف المتعاملين في سوق الصرف الأجنبي وهي كالتالي (عبد المطلب، 2016، ص ص91،90):

الفرع الأول: عمليات التغطية

هي لتغطية خطر الصرف التي تحمله مختلف العمليات التجارية والمالية، أي أن هذه العمليات تجنب الخسارة الناجمة عن تذبذب أسعار الصرف، وهذا بدون أن يتم تسليم صرف أجنبي أو دفع الثمن بالعملة المحلية في الحال وإنما هو مجرد اتفاق على بيع وشراء الصرف الأجنبي عن طريق بنك تجاري في سوق الصرف يسلم مستقبلاً بناء على ثمن يتفق عليه في الحال ومقابل ذلك يحصل البنك على فائدة معينة، وفي الواقع العملي لا يتلأشى خطر الصرف بل يتم تحويله إلى متعامل آخر الذي يقبل تحمله أملاً منه أن يحقق أرباحاً.

الفرع الثاني: عمليات المضاربة

تهدف إلى محاولة الاستفادة من إمكانية حدوث تذبذبات على مستوى سعر الصرف النقدي لأحد العملات، فهي تتمثل في استباق التحسن المستقبلي لأسعار الصرف في تاريخ استحقاق معين، ولذلك فإن المضارب يتخذ إحدى البلدين إما البيع إذا توقع انخفاض في الأسعار أو الشراء إذا توقع ارتفاع الأسعار، وما يميز المضاربة في سوق الصرف الحاضر عنها في الآجل هو أنه يتحمل التكلفة الناجمة عن اقتراض العملة، التي يتوقع انخفاض قيمتها من أجل شراء العملة المتوقع ارتفاعها لأن البيع سيتم فعلياً في المستقبل.

الفرع الثالث: عمليات التحكيم

يبادر بها وكلاء الصرف لحساب البنوك أو لحساب الزبائن الذين يتعاملون معهم، فهي تتمثل في تحقيق أرباح بدون أي خطر لوجود في تلك اللحظة أسعار صرف موضحة، وبالتالي فإن المتعامل على علم تام بالأسعار فإنه سيقدر الشراء عند سعر الصرف الأقل ويقرر البيع عند أعلى سعر الصرف، وتتطلب عمليات التحكيم سرعة كبيرة وذلك بحكم أن تغيرات أسعار الصرف سريعة وبالتالي فهي تهدف لتحقيق توازن سوق الصرف.

الفرع الرابع: عمليات المراجعة

يتم من خلال هذه العملية شراء العملات في الأسواق المنخفضة السعر وإعادة بيعها في الأسواق مرتفعة السعر للحصول على ربح خلال دقائق معدودة، والمراجعة لا تلغي إمكانية تغير السعر وإنما تساعد في توحيد السعر بجميع أسواق الصرف الدولية وأهم ما يميزها أنها لا تحتوي على مخاطر لأن أسعار الصرف تكون معلنة لدى المتعاملين

الفرع الخامس: عمليات المقايضة

هو عقد يتضمن عقدين في عملية واحدة في زمن واحد منهما (شراء/بيع) عملة من السوق الفوري، والثاني (بيع/شراء) العملة التي سبق (شراؤها/بيعها). في السوق الآجل يتحدد السعر وفق الفروق في الفائدة بين العملتين موضوع المقايضة، وفي تاريخ الاستحقاق الآجل يتسم كل طرف عملته بالسعر المحدد عند إجراء العقد.

الفرع السادس: عمليات المقاصة

قليل ما يلجا المصدرون إلى التعامل المباشر فيما بينهم بل يتعاملون مع البنوك المقيمة في بلادهم حيث تقوم بعمليات البيع والشراء فيما بينها أو مع سماسة الصرف، وفي هذه الحالة يقوم البنك بعملية مقاصة بين المبالغ الدائنة والمبالغ المدينة حسب العملة التي يرغب المصدر الحصول عليها

خلاصة الفصل الأول

تطرقنا في هذا الفصل إلى:

- مفهوم سعر الصرف والذي يعني باختصار عدد الوحدات من عملة ما مقابل وحدة واحدة من عملة أخرى
- أنواع سعر الصرف والتي تنقسم بدورها إلى سعر الصرف الإسمي والحقيقي والفعلي وسعر الصرف الفعلي الحقيقي والفعلي الإسمي وسعر الصرف التوازني، حيث أن لكل منهم خصائصه وطريقة لتحديد لهم.
- وظائف سعر الصرف التي يمارسها وتنقسم إلى: وظيفة تطويرية وتوزيعية وقياسية.
- العوامل الاقتصادية المؤثرة على سعر الصرف مثل الإصدار النقدي وأسعار الفائدة والتضخم تغير الدخل النسبي... الخ.
- أنظمة سعر الصرف والتي تنقسم إلى نظام الصرف الثابت والمرن ونظام الرقابة على الصرف ودوافع اختيار كل منهم من قبل كل دولة والأهداف المرجوة من وراء ذلك، بالإضافة إلى النظريات المفسرة لظهور أسعار الصرف من منظور اقتصادي مثل نظرية تعادل القوة الشرائية وتعادل أسعار الفائدة ونظرية الأرصدة وكفاءة السوق... الخ
- سعر الصرف كسياسة اقتصادية من خلال إبراز مفهومها وأهدافها وأدواتها، وأنواعها مثل سياسة رفع قيمة العملة وخفضها وسياسة موازنة مال الصرف مع توضيح لدوافع اتخاذ كل سياسة من قبل الدول
- سوق الصرف الأجنبي وأهم المتعاملين فيه من بنوك ومؤسسات مالية وكيفية تحديد سعر الصرف في هذا السوق من خلال العرض والطلب على العملة أو وزن العملة من الذهب بالإضافة إلى أهم العمليات التي تجرى في سوق الصرف مثل المضاربة والمراجحة والموازنة... الخ

الفصل الثاني

علاقة سياسة الصرف

بتصحيح الاختلال

في ميزان المدفوعات

تمهيد:

أدى تطور كل من حجم التجارة الدولية وأسواق رأس المال إلى زيادة الاهتمام بأحد أهم الأدوات التي تعتمد عليها الحكومات في وضع معالم سياستها الاقتصادية، ألا وهو ميزان المدفوعات الذي يملك أهمية كبيرة نظرا لمدلولاته الاقتصادية وطبيعته التي تبين المعاملات والتدفقات المالية بين بلد ما والعالم الخارجي، ومن ثم تحليل الوضع الخارجي لهذا البلد ودراسة لتصحيح الخلل الذي يكون فيه وذلك بتصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات والذي بدوره يكون اعتمادا على آليات مستخدمة كالسياسات الاقتصادية وآلية السوق. كما قد تلجأ الدولة إلى ما هو أبعد عن طريق اتباع سياسات صرف من شأنها أن تعالج الاختلال الحادث في ميزان المدفوعات وذلك من أجل استقرارية وبنية علاقة الاقتصاد الوطني بالعالم الخارجي.

وانطلاقا مما سبق سنتطرق في هذا الفصل إلى مباحث كما يلي:

- ماهية ميزان المدفوعات.
- الاختلال والتوازن في ميزان المدفوعات.
- آليات تسوية الاختلال في ميزان المدفوعات.
- تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات عن طريق سياسات الصرف.

المبحث الأول: ماهية ميزان المدفوعات

يعتبر ميزان المدفوعات إحدى أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية، ذلك لأن البيانات التي يتضمنها تدل على الأحوال الاقتصادية للبلد ومعاملاته التجاري والمالية مع العالم الخارجي. وسنتطرق في هذا المبحث إلى مفهوم وأهمية وهيكل ميزان المدفوعات وطرق القيد فيه.

المطلب الأول: مفهوم وأهمية ميزان المدفوعات

إن ارتباط الدول ببعضها البعض اقتصاديا تطلب انتقال الموارد المالية والبشرية وهو ما يترتب عنه التزامات وحقوق لكل دولة اتجاه الأخرى هذه الالتزامات والحقوق يعبر عنها بقيم نقدية، وهو ما يوضح المركز المالي للدولة تجاه الدول الأخرى.

الفرع الأول: مفهوم ميزان المدفوعات

ميزان المدفوعات هو بيان احصائي مصنف بكافة المعاملات الاقتصادية التي تتم بين المقيمين في الدولة (أفراد، شركات، هيئات حكومية) والمقيمين في بقية الدول الأخرى، والذي يشار إليهم للسهولة الأجانب أو غير المقيمين وذلك خلال فترة معينة عادة ما تكون سنة (شقيري وآخرون، 2012، ص188).

والمقصود بالشخص هنا الشخص الطبيعي أو المعنوي كالشركات.

ويعتبر المواطن مقيما إذا اقام في الدولة مدة ستة شهور فأكثر (مطر وآخرون، 2008، ص15).

الفرع الثاني: أهمية ميزان المدفوعات

تكمن أهمية ميزان المدفوعات فيما يلي (بن علي، وآخرون، ص4):

أولا: يعكس قوة الاقتصاد الوطني

هيكل هذه المعاملات الاقتصادية يعكس قوة الاقتصاد وقابليته ودرجة تكيفه مع المتغيرات المؤثرة في الاقتصاد الدولي، لأنه يعكس حجم وهيكل كل من الصادرات والواردات، بما فيها العوامل المؤثرة عليه كحجم الاستثمارات ودرجة التوظيف، ومستوى الأسعار والتكاليف... الخ.

ثانيا: يظهر القوى المحددة لسعر الصرف

إن ميزان المدفوعات يعكس العرض والطلب على العملات الأجنبية، ويبين أثر السياسات الاقتصادية على هيكل التجارة الخارجية من حيث حجم المبادلات ونوع السلعة المتبادلة. الشيء الذي يؤدي لمتابعة ومعرفة مدى تطور البنيان الاقتصادي للدولة، ونتائج سياساتها الاقتصادية.

ثالثا: يساعد على تخطيط وتوجيه العلاقات الاقتصادية الخارجية للدولة

حيث يشكل ميزان المدفوعات أداة هامة تساعد السلطات العامة على تخطيط وتوجيه العلاقات الاقتصادية الخارجية للبلد بسبب هيكله الجامع. كتنظيم التجارة الخارجية من الجانب السلعي والجغرافي، أو عند وضع السياسات المالية والنقدية، ولذلك تعد المعلومات المدونة فيه ضرورية للبنوك والمؤسسات، والأشخاص ضمن مجالات التمويل والتجارة.

رابعا: يقيس الوضع الخارجي للدولة

حيث أن المعاملات التي تربط الدولة مع العالم الخارجي، هي نتيجة اندماجه في الاقتصاد الخارجي، وهي بذلك تعكس الوضع الخارجي للدولة.

المطلب الثاني: هيكل ميزان المدفوعات

يمكن تبويب ميزان المدفوعات إلى حسابات رئيسية:

الفرع الأول: الحساب الجاري

ويشمل تجارة الدولة من السلع والخدمات بالإضافة إلى صافي التحويلات النقدية بدون مقابل، ويمكن احتسابه كما يلي:

الحساب الجاري = صادرات الدولة من السلع والخدمات ناقصا واردات الدولة من السلع والخدمات يضاف له التحويلات الداخلة بدون مقابل ويطرح منه التحويلات الخارجة بدون مقابل (مطر وآخرون، 2008، ص 19).

أولا: الميزان التجاري

يقيس لنا صادرات وواردات الدولة للسلع الملموسة ويضم التجارة في المواد الغذائية، المواد الصناعية، السلع الرأسمالية (الآلات)، السيارات، سلع المستهلك، مواد أولية... الخ، وتسمى عمليات التصدير والاستيراد هذه بالعمليات (المنظورة أو المرئية) لكونها ملموسة وتمر عبر الجمارك.

إن تعليمات (IMF) ولأغراض القيود تبين أن صادرات البضائع يجب أن تقيد (FOB) عند الحدود حيث تقوم إدارة الجمارك باحتساب الصادرات FOB (بمعنى الصادرات المحملة على ظهر السفينة عند الحدود الجمركية في ميناء التصدير بدون تكاليف النقل والتأمين)، كما أن قيمة الواردات تحسب (CIF) أي كلفتها FOB مضافا إليها كلفة النقل والتأمين (الشمري وحمزة، 2015، ص 141، 142).

ثانيا: ميزان الخدمات

ويسمى هذا الميزان كذلك الحساب التجاري الخدمي ويضم كافة المعاملات الاقتصادية الدائنة والمدينة التي تتخذ شكل تدفقات خدمية أي غير مادية، والتي تتم بين المقيمين وغير المقيمين خلال فترة زمنية معينة وهي ترتبط بالإنتاج والدخل خلال تلك الفترة المدروسة (شقيري وآخرون، 2012، ص197).

ويشمل ميزان الخدمات الاقتصادية على الإيرادات والنفقات بالعملة الأجنبية المرتبطة بخدمات النقل (الملاحة، السكك الحديدية وأنواع النقل الأخرى) والخدمات السلوكية واللاسلكية والخدمات المصرفية والتأمين والسياحة والسفر، كما تشمل أيضا عوائد وأرباح الاستثمارات والقروض وإيرادات الحكومة والنفقات والإدارة ما وراء البحار (الجبالي، 2009، ص18).

ثالثا: التحويلات من طرف واحد

مثل الهدايا والمنح والمساعدات التي تقدمها الدول الغنية للدول الفقيرة، إضافة إلى تحويلات العاملين إلى ذويهم، مساعدات هيئة الصليب الأحمر التي ترسل مساعدات إنسانية للمنكوبين من الحوادث أو غيرها، سواء كانت تلك التحويلات حكومية أو خاصة أو شخصية (الشمري وهمزة، 2015، ص143)

يطلق على هذا الميزان كذلك حساب التحويلات من جانب واحد ويضم كافة المعاملات الاقتصادية الدائنة والمدينة والملزمة لجانب واحد، والتي تتم بين المقيمين وغير المقيمين خلال فترة زمنية معينة وهي ترتبط بالإنتاج والدخل خلال الفترة المدروسة (شقيري وآخرون، 2012، ص198)

الفرع الثاني: حساب رأس المال

يدون هذا الحساب المعاملات الرأسمالية بشكل عام والتي تصنف إلى معاملات مالية طويلة الأجل وأخرى قصيرة الأجل.

أولا: المعاملات طويلة الأجل

"هي تدفقات مالية من البلد إلى بلدان أخرى أو بالعكس والتي مدتها تزيد عن السنة" (الشمري وهمزة، 2015، ص144).

ويمكن ان نقسم المعاملات المالية طويلة الاجل الى: (نفس المرجع، 2015، ص144)

-الاستثمار الأجنبي المباشر (رأس المال طويل الأجل).

-القروض متوسطة وطويلة الأجل.

-أقساط سداد القروض.

ثانياً: المعاملات المالية قصيرة الأجل

تشمل رؤوس الأموال المحمولة إلى أو من الخارج بقصد الاستثمار قصير الأجل لمدة تقل عن السنة، وتشمل التحويلات في التغيرات التي تطرأ على إجمالي الحقوق المالية القصيرة الأجل، وعلى الحقوق المالية التي يحتفظ بها الأجنبي على المقيمين، وتتخذ هذه الحقوق أشكالاً عدة منها (العملات، الودائع المصرفية، أدونات الخزينة، أوراق تجارية قصيرة الأجل، اعتمادات مصرفية، كمبيالات... الخ) وتمتاز هذه الحقوق المالية بالحركة السهلة وسيولتها العالية عندما تنتقل من دولة إلى أخرى (نفس المرجع، 2015، ص 145).

الفرع الثالث: حساب أو فقرة الخطأ والسهو

"يستخدم هذا الحساب لخلق التوازن الحسابي بميزان المدفوعات في حالة وجود خلل أي عدم وجود توازن بين القيدين" (هاني عرب، 2008، ص 9)

ويكون عادة ذلك في الحالات التالية: (نفس المرجع، 2008، ص 9)

- الخطأ في تقييم السلع والخدمات المتبادلة نتيجة للاختلاف في أسعار صرف العملات
- الخلل الناجم من تغير القيمة الخارجية لعملة أحد البلدين المتعاملين تجارياً، فمثلاً عندما يتخوف المستورد في السعودية من ارتفاع القيمة الخارجية لعملة البلد المصدر الأجنبي، فهنا تقوم السعودية بدفع قيمة الواردات مقدماً، وهكذا سيشكل هذا الدفع بالنسبة للمصدر الأجنبي كاستيراد غير مسجل لرأس المال.
- قد تقتضي ضرورات الأمن القومي عدم الإفصاح عن المشتريات العسكرية للبلد وبالتالي سوف تدرج قيمة هذه المشتريات بفقرة السهو والخطأ.

الفرع الرابع: ميزان التسويات الرسمية

هذا الميزان يعكس صافي العمليات المالية والنقدية التي تتم عبر الحسابات المذكورة أعلاه، حيث يعكس حركة النقد الأجنبي بين أي دولة ودول العالم الأخرى، وكذلك حركة الذهب، ولكن بوصفه نقداً وليس سلعة كما هو الحال في الحساب الجاري. بمعنى آخر يقيس هذا الحساب التغيير في الاحتياطات المالية الرسمية الإجمالية التي تملكها أي دولة من الذهب والعملات الأجنبية، وكذلك حصتها من حقوق السحب الخاصة لدى صندوق النقد الدولي (نفس المرجع، 2008، ص 9).

الجدول (1): حسابات ميزان المدفوعات

1- صادرات السلع والخدمات (+)
* السلع
* الخدمات (السياحة، التأمين، الخدمات المصرفية، الدخل من الأصول المملوكة بالخارج كالفائدة والتوزيعات... الخ).
2- واردات السلع والخدمات (-)
* السلع
* الخدمات (السياحة، التأمين...، دخل المستثمر الأجنبي من الأصول المحلية كالفائدة والتوزيعات... الخ).
3- التحويلات من جانب واحد (-) = صافي التدفق للخارج.
4- الحساب الجاري (= 1+2+3)
5- صافي الأصول الخاصة المملوكة بالخارج [الزيادة=تدفق رأس المال للخارج (-)].
* الاستثمار المباشر.
* الاستثمار في المحفظة المالية.
6- صافي الأصول الأجنبية الخاصة [الزيادة=تدفق رأس المال للداخل (+)].
* الاستثمار المباشر.
* الاستثمار في المحفظة المالية.
7- حساب رأس المال (5+6).
8- التغير في احتياطات الصرف الأجنبي [4+7، الزيادة= (+)].
9- الفروق الإحصائية (+ أو -)
10- حقوق السحب الخاصة (+).

المصدر: سي بول هالوود، رونالد ماكدونالد، النقود والتمويل الدولي، تعريب: محمود حسن حسني، دار المريخ، المملكة العربية السعودية، 2007،

ص 49.

المطلب الثالث: القيد في ميزان المدفوعات

يمكن قيد ميزان المدفوعات على الشكل التالي (الجباري، 2009، ص19):

- جانب دائن ويرمز له بالرمز (+) وفيه تسجل كافة المعاملات الاقتصادية التي ينتج عنها دخول مدفوعات أجنبية.

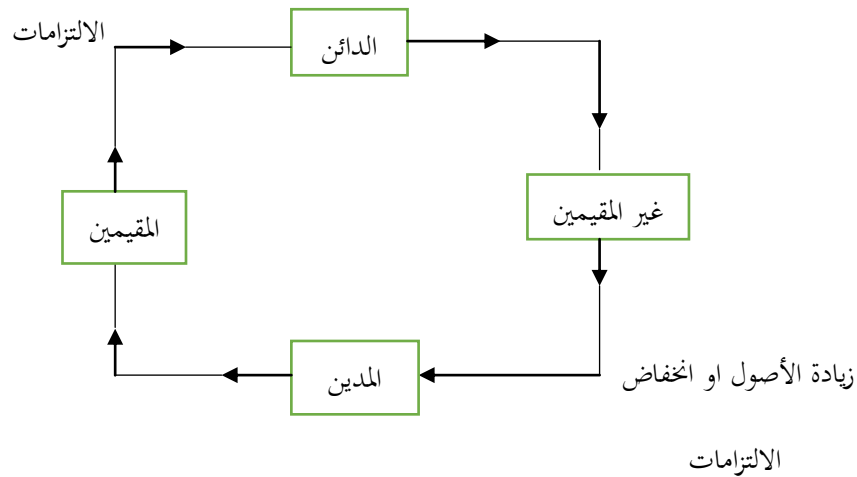
- جانب مدين ويرمز له بالرمز (-) وفيه تسجل كافة المعاملات الاقتصادية التي ينتج عنها أداء مدفوعات من الدولة الى الخارج

إذن مبادئ القيد المزدوج في ميزان المدفوعات يعتبر حساب يشتمل على جانب مدين وآخر دائن ففي الجانب الدائن تسجل كافة عمليات البيع بما فيها بيع الأصول من قبل المقيمين إلى غير المقيمين سواء كانت الأصول بضائع أو أسهم أو عملات... الخ، أما في الجانب المدين تسجل كافة عمليات الشراء بما فيها حيازة كافة نماذج الأصول التي يجريها المقيمون مع غير المقيمين (الشمري وحمزة، 2015، ص148).

والشكل التالي يبين قيد التدفقات في ميزان المدفوعات

الشكل (04): قيد التدفقات في ميزان المدفوعات

تدني الأصول او زيادة



المصدر: حسن كريم حمزة، مايح شبيب الشمري، التمويل الدولي-أسس نظرية وأساليب تحليلية-دار الضياء، بغداد، 2015، ص148.

بشكل عام يكون التسجيل للعمليات في الميزان كالتالي: (الشمري وحمزة، 2015، ص ص149، 148).

- تصدير البضائع وبيع الخدمات للأجانب(الخارج) تسجل دائنة(+).

- استيراد البضائع وشراء الخدمات إلى الخارج تسجل في الجانب المدين(-).

- شراء الأسهم والسندات (حيازة رأس المال من قبل المقيمين) يسجل مدين.

- بيع الأسهم والسندات (حيازة رأس المال من قبل غير المقيمين) يسجل دائن.

- حيازة العملات الصعبة والنقد الوطني من قبل المقيمين (مدين).

- تسديد العملات الصعبة والنقد الوطني من المقيمين إلى غير المقيمين يسجل (دائن)

تطبيقات لتسجيل العمليات في ميزان المدفوعات

لتوضيح كيفية القيد في ميزان المدفوعات نقترح الأمثلة التالية (هاني عرب، 2008 ص ص 14، 15):

1- قامت السعودية باستيراد سلع بقيمة (50.000) ريال وأن قيمة هذه السلع قد سدد بالريال عن طريق حوالة:

يمثل استيراد السلع في هذه الحالة مقبوضات تسحب في الجانب المدين من حساب التجارة السلعية بينما يسجل المبلغ المدفوع مقابل هذه الواردات في الجانب الدائن من حساب المدفوعات النقدية (حساب رأس المال).

2- قامت السعودية بتصدير سلع بقيمة (30.000) ريال وتم استلام قيمة هذه السلع بالريال بموجب شيك:

يمثل تصدير السلع في هذه الحالة مطلوبات أي تسجل في جانب الدائن من حساب التجارة السلعية لأن الدولة تكون دائنة للدول الأخرى بمقدار قيمة السلع التي تم تصديرها ويكون حساب المدفوعات النقدية (حساب رأس المال) مدينا بالمقابل الذي تم استلامه لقاء عمليات التصدير هذه وتسجل في الجانب المدين من الحساب.

3- قدمت شركة تأمين أجنبية خدمات لصالح مستوردين محليين بمبلغ (20.000) ريال وتم دفع مبلغ التأمين للشركة الأجنبية بحوالة:

في هذه الحالة يسجل المبلغ المدفوع مقابل هذه الخدمات في المال حساب المدفوعات النقدية (حساب رأس المال) في الجانب الدائن لأنه يمثل مدفوعات في حين تعتبر الدولة مدينة للشركة الأجنبية بقيمة هذه الخدمات لأنها قدمت لصاح مقيمين في الداخل تأكيداً على السلع والخدمات التي تم استيرادها من قبلهم ولذلك تسجل في الجانب المدين من حساب الخدمات.

4- قيام شركة نقل محلية بنقل منتجات لحساب دول أخرى مقابل (10.000) ريال ودفع المبلغ نقداً:

في هذه الحالة تسجل هذه المعاملة في حساب الخدمات بالجانب الدائن، لأنها تمثل عملية تصدير خدمة لحساب جهة أجنبية، وبالتالي فهي تمثل مطلوبات على تلك الجهة والدولة تكون دائنة بمبلغها.

في حين يسجل المبلغ الذي يتم استلامه مقابل خدمة النقل هذه في الجانب من حساب المدفوعات النقدية (حساب رأس المال) باعتباره مقبوضات تم استلامها نقداً، ويكون حساب المدفوعات النقدية مدينا في هذه الحالة.

5- اشترى مقيمين من دولة أخرى أسهم تعود لشركات محلية بمبلغ قدره (60.000) ريال وقد تم تسديد قيمة هذه الأسهم تلك الشركات بموجب شيكات مصرفية:

إن قيمة هذه الأسهم في هذه الحالة تعتبر مطلوبة للدولة على الدول الأخرى التي تم شراء الأسهم من قبل المقيمين فيها، وتسجل بالتالي في الجانب الدائن من ميزان المدفوعات في حساب رأس المال، بينما تسجل المبالغ التي تم استلامها مقابل مبيعات الأسهم هذه في الجانب المدين من حساب المدفوعات النقدية (حساب رأس المال) باعتبارها مقبوضات تم استلامها.

6- اشترى مقيمين في السعودية سندات بقيمة (40.000) ريال من دولة أخرى، وتم دفع قيمتها بشيك إلى إحدى المؤسسات المالية الحكومية الأجنبية التي باعت هذه السندات:

في هذه الحالة السندات تمثل ديناً على الدولة وتسجل في الجانب المدين من حساب المدفوعات النقدية (حساب رأس المال)، بينما تسجل المدفوعات التي تمت مقابل شراء هذه السندات في الجانب الدائن من حساب المدفوعات النقدية.

7- منحت الدولة مساعدات لدول أخرى بقيمة (7.000) ريال وقد تم دفع مبلغ المساعدات بشكل ممثلة بسلع غذائية تم تزويد الدول الأخرى بها بدون مقابل:

في هذه الحالة تعامل هذه المساعدات العينية معاملة الصادرات، لأنها تمثل تصدير سلع إلى الخارج، ولكن الفرق فقط في كونها دون مقابل. ولذلك يكون حساب التجارة السلعية (الحساب الجاري) في ميزان المدفوعات دائناً بهذا المبلغ، بينما تسجل قيمتها ديناً على حساب التحويلات من جانب واحد (الحساب الجاري)، أي في الجانب المدين منه، نظراً لعدم إمكانية تسجيلها في حساب المدفوعات النقدية، لأن هذا الحساب لم يستلم مقابل لها، إذ أنها تمت بشكل منحة ودون مقابل

8- تم استلام مساعدات بشكل منح إلى الدولة من جهات أجنبية بقيمة (20.000) ريال:

في هذه الحالة تعامل هذه المساعدات السلعية معاملة الاستيراد، لأنها تمثل عملية تلقي الدولة لسلع من الخارج، وبالتالي يكون حساب التجارة السلعية (الحساب الجاري) مديناً بها، وكون التحويلات من جانب واحد (الحساب الجاري) دائناً بقيمة هذه المساعدات نظراً لعدم إمكانية تسجيلها في حساب المدفوعات النقدية، لأن هذا المبلغ لم يتم دفعه مقابلها، وذلك لكونها تمت بشكل منحة وبدون مقابل.

الجدول (2): ميزان المدفوعات (موضحا العمليات الافتراضية السابقة)

الرصيد المتراكم		دائن		مدين		اسم الحساب
مدين	دائن	رقم المعاملة	المبلغ	رقم المعاملة	المبلغ	
	30000	(2)	30000	(1)	50000	حساب التجارة السلعية
		(7)	70000	(8)	20000	(التجارة المنظورة)
	20000	(4)	10000	(3)	20000	حساب الخدمات
						(التجارة غير المنظورة)
30000		(8)	20000	(7)	70000	حساب التحويلات من
						جانب واحد
						(الحساب الجاري)
10000		(5)	60000	(6)	40000	حساب رأس المال
		(1)	50000	(2)	30000	(حساب المدفوعات النقدية)
		(3)	20000	(4)	10000	
		(6)	40000	(5)	60000	
			300000		300000	

المصدر: هاني عرب، المساعد في المالية الدولية، ملتقى البحث العلمي، مرجع سابق، ص 16

المطلب الرابع: العوامل الاقتصادية المؤثرة على ميزان المدفوعات

يتأثر طابع ميزان المدفوعات بمستوى التطور الاقتصادي الذي بلغته الدولة خلال مراحل نمو الاقتصاد الوطني، لذا نجد أنه يتأثر بالمتغيرات المؤثرة في نمو الاقتصاد ونذكر منها (بن علي وآخرون، 2019، ص 6،7):

الفرع الأول: التضخم

يؤدي بدوره لارتفاع الأسعار المحلية التي تصبح أعلى نسبياً مقارنة بالأسعار العالمية، ما يجعل الصادرات تنخفض وتزداد الواردات في نفس الوقت، نظراً لكون أن أسعار السلع الأجنبية تصبح أكثر جاذبية بالنسبة للمقيمين بالمقارنة مع أسعار السلع المنتجة محلياً، وبالتالي انخفاض الطلب على الصادرات المحلية.

الفرع الثاني: الاختلاف في أسعار الفائدة

يؤدي التغير في سعر الفائدة أثرا على حركة رؤوس الأموال ويؤدي ارتفاع أسعار الفائدة في الداخل إلى تدفق رؤوس الأموال إلى الداخل، بهدف استثمارها في تملك سندات ذات عائد مرتفع، وعلى العكس من ذلك يؤدي انخفاض سعر الفائدة لخروج رؤوس الأموال، ويعود السبب في ذلك إلى أن المراكز المالية العالمية الأخرى تصبح أكثر جاذبية بالنسبة للمستثمرين حيث ينتقل رأس المال إلى المراكز المالية التي يرتفع فيها سعر الفائدة عن المستوى العالمي للاستفادة من الفرق بين السعيرين.

الفرع الثالث: معدل نمو الناتج المحلي

يمثل الناتج المحلي الناتج الاقتصادي الداخلي الجاري من السلع والخدمات النهائية، والمقومة بسعر السوق خلال فترة زمنية محددة بسنة، أو هو القيمة الاجمالية للسلع والخدمات التي ينتجها بلد ما خلال فترة زمنية محددة في السنة، أي أن PIB هو الدخل المكتسب الذي يتحصل عليه البلد خلال السنة بغض النظر عن عناصر الإنتاج التي ساهمت في إنتاجه في الداخل، سواء أكانت وطنية أم أجنبية لا تميز بينهما، وزيادة الدخل في الدولة يؤدي لزيادة الطلب على الواردات والعكس (الانخفاض) يؤدي لانخفاض الطلب على الواردات.

الفرع الرابع: سعر الصرف والعرض والطلب على العملة

لميزان المدفوعات علاقة وثيقة بالعرض والطلب على العملة، وبين سعر صرفها حيث أن زيادة كمية المعروض النقدي للعملة على الكمية المطلوبة منها تؤدي لانخفاض سعرها، بمعنى انخفاض قيمتها مقارنة مع العملات الأخرى، مما يترتب عليه حدوث تخفيض الكمية المعروضة من العملة وزيادة الطلب عليها خاصة وأن تخفيض قيمة العملة الوطنية يؤدي إلى زيادة الصادرات (زيادة الطلب على العملة لانخفاض سعرها) ونقص في حجم الواردات (نقص في عرض العملة المحلية)، لكن ليس من الضروري وجود علاقة بين العجز في ميزان المعاملات الجارية وهبوط قيمة العملة (سعر الصرف). حيث أن هناك إمكانية زيادة الطلب والعرض على العملة الوطنية بأسباب لا تتعلق بتجارة السلع والخدمات، فتحركات رأس المال قد تكون مصدرا لعرض العملة الوطنية وطلبها في سوق العملات الدولية.

المبحث الثاني: الاختلال والتوازن في ميزان المدفوعات

إن النقطة الأساسية في ميزان المدفوعات تنطلق من كون الفكرة القائمة على أن الافراد والمؤسسات يجب عليهم أن يدفعوا مقابل مشترياتهم من الخارج، وهذا ما يعرف بالتوازن هذا التوازن ينقسم إلى كونه اقتصاديا أو محاسبيا. أما عكس ذلك فيكون ميزان المدفوعات في حالة اختلال. وهذا ما سنتطرق إليه في هذا المبحث.

المطلب الأول: التوازن في ميزان المدفوعات

يقسم التوازن في ميزان المدفوعات إلى قسمين هما:

الفرع الأول: التوازن المحاسبي لميزان المدفوعات

"يقصد به تعادل الأصول والخصوم بعد إضافة بند السهو والخطأ" (صيد، 2013، ص 94).

ميزان المدفوعات هو في حالة توازن مستمر. لأن أي عملية تؤثر على جانبين أحدهما دائن والآخر مدين وبالتالي إن ميزان المدفوعات سيتوازن محاسبيا وباستمرار قد يكون هناك عجزا في الحسابات الفرعية بميزان المدفوعات كالحساب الجاري أو حساب رأس المال أما ميزان المدفوعات بمجمله فهو متوازن وباستمرار من الناحية المحاسبية (مطر وآخرون، 2008، ص 18).

تتمثل حتمية التوازن الحسابي لميزان المدفوعات فيما يلي: (شقيري وآخرون، 2012، ص 201)

أولا: إذا كان ميزان العمليات الجارية بمعناه الواسع في حالة عجز فإن ميزان رأس المال بمعناه الواسع لابد وأن يكون في حالة فائض وبالقيمة نفسها.

ثانيا: إذا كان ميزان العمليات الجارية بمعناه الواسع في حالة فائض، فإن ميزان رأس المال بمعناه الواسع لابد وأن يكون في حالة عجز وبالقيمة نفسها.

ثالثا: إذا كان ميزان العمليات الجارية بمعناه الواسع في حالة توازن، فإن ميزان رأس المال بمعناه الواسع لابد وأن يكون في حالة توازن أيضا.

ويمكن صياغة شروط التوازن الحسابي الدائم لميزان المدفوعات على الشكل التالي: (هالوود وماكدونالد، 2007، ص 52)

$$CA+CAP+OSB=0$$

حيث تشير الرموز إلى:

CA = الحساب الجاري.

CAP = حساب رأس المال.

OSB = ميزان التسويات الرسمية.

الفرع الثاني: التوازن الاقتصادي لميزان المدفوعات

إن التوازن الاقتصادي لميزان المدفوعات لا يغطي جميع بنود الأصول والالتزامات كما هو الحال في التوازن المحاسبي، وإنما يتعلق ببنود معينة في هذه الأصول والالتزامات ذات الطبيعة الخاصة ومن هذه الزاوية، فإن التوازن بالمعنى الاقتصادي قد يتحقق وقد لا يتحقق، ويتحقق التوازن:

إذا تعادل مفعول القوى بحيث لا يمكن تغييره في أي اتجاه كان

ومن هنا فإن التوازن الاقتصادي لميزان المدفوعات يتعلق بكيفية تحديد عناصر ميزان المدفوعات التي يمكن اتخاذها كمييار لقياس حالة التوازن الاقتصادي من عدمه. والسؤال كيف يتحقق التوازن الاقتصادي؟ للإجابة على هذا السؤال يتم تقسيم بنود ميزان المدفوعات أفقياً إلى قسمين هما:

أولاً: معاملات اقتصادية فوق الخط.

ثانياً: معاملات اقتصادية تحت الخط.

وهكذا يمكننا القول: إن المعاملات الاقتصادية الواقعة فوق الخط تعد مصدر الخلل في ميزان المدفوعات سواء أكانت في صورة فائض أو عجز، أما بالنسبة للمعاملات الاقتصادية الواقعة تحت الخط فهي بمثابة الإجراءات المتخذة من قبل السلطات لمعرفة حالة المعاملات الاقتصادية الواقعة فوق الخط فيما إذا كانت في حالة في حالة فائض أو عجز (شقيري وآخرون، 2012، ص 202).

المطلب الثاني: الاختلال في ميزان المدفوعات

يحدث الفائض أو العجز في ميزان المدفوعات عندما يحصل تباين بين المدفوعات والمستلزمات الناجمة عن تجارة السلع والخدمات والتحويلات وحركة رؤوس الأموال طويلة الأجل، ويمكن قياس الفائض أو العجز في ميزان المدفوعات من خلال تقسيم بنود ميزان المدفوعات إلى جزئين يفصل بينها خط أفقي، الجزء الأول يشمل بنوداً فوق الخط تمثل البنود التلقائية وهي البنود التي ينجم عنها إما فائض أو عجز في ميزان المدفوعات والجزء الثاني ويشمل البنود تحت الخط وهي البنود التي يعول عليها في تسوية الفائض أو العجز في ميزان المدفوعات.

وهناك عدد من المقاييس التي تقيس لنا العجز أو الفائض في ميزان المدفوعات نذكر منها مقياس ميزان المدفوعات الأساسي.

يشمل ميزان المدفوعات الأساسي ميزان الحساب الجاري مضافاً إليه حركة رؤوس الأموال طويلة الأجل، وحسب هذا المقياس يقاس الفائض أو العجز في ميزان المدفوعات بالرصيد الصافي الناجم عن تجارة السلع والخدمات والتحويلات من جانب واحد وحركة رؤوس الأموال طويلة الأجل، وهذا الرصيد سواء كان فائضاً أو عجزاً يساوي بالضرورة الرصيد تحت الخط الناجم عن حركة

رؤوس الأموال قصيرة الأجل والذهب والاحتياطيات النقدية الأجنبية وفقرة السهو الخطأ ولكن بإشارة سالبة ويمكن توضيح الفائض/ العجز في ميزان المدفوعات حسب هذا المقياس كما يلي:

ميزان المدفوعات حسب معيار ميزان المدفوعات الأساسي

40+	تجارة السلع والخدمات
60-	تحويلات من جانب واحد
80-	رؤوس أموال حكومية طويلة الأجل
20-	رؤوس أموال خاصة طويلة الأجل
120-	الرصيد فوق الخط
40+	ذهب
60+	عملات اجنبية
12+	قروض حكومية أجنبية قصيرة الأجل
4+	قروض خاصة أجنبية قصيرة الأجل
2+	رؤوس أموال وطنية خاصة قصيرة الأجل
2+	فقرة السهو والخطأ
120+	الرصيد تحت الخط

لاحظ من خلال المثال المعروض أن هناك عجزا في ميزان المدفوعات مقداره 120 وذلك بسبب زيادة المدفوعات للأجانب عن المستلمات للأجانب.

لاحظ أيضا أن هذا العجز والمساوي 120 سببه العجز الناتج من التحويلات من جانب واحد وحركة رؤوس الأموال الحكومية والخاصة طويلة الأجل حيث بلغت (-160) إلا أن هناك فائضا في تجارة السلع والخدمات مقداره (+40) وبالجمع الجبري لهذين الرقمين وصل العجز في ميزان المدفوعات إلى (120) (مطر وآخرون، 2008، ص 21).

المطلب الثالث: أنواع الاختلال في ميزان المدفوعات

يمكن تصنيف الاختلالات في ميزان المدفوعات حسب طبيعتها كما يلي: (بن علي وآخرون، 2019، ص 8، 7).

الفرع الأول: الاختلال العارض

وهو الاختلال غير المتوقع الذي يحدث في ميزان مدفوعات الدولة في سنة معينة، وهو اختلال ما يلبث أن يزول بسرعة في السنة أو السنوات القليلة الموالية، ويحدث نتيجة لتوافر أحد أو بعض العوامل التالية:

- حدوث الكوارث الطبيعية.
- تقلبات الطقس.
- حدوث أزمة سياسية غير متوقعة.
- حدوث نزاعات مسلحة وحروب.
- التغيرات المفاجئة في أسعار المواد المصدرة والمستوردة.
- التغير في أسعار الصرف.

الفرع الثاني: الاختلال الموسمي

وهو نوع من الاختلال يصيب الميزان خلال موسم معين من السنة وهو ما يسمى بميزان المدفوعات السوقي، ويحدث للدول التي تعتمد صادراتها على منتجات موسمية كالمنتجات الفلاحية، غير أن هذا الاختلال لا معنى له كونه يحدث في فترة جزئية من السنة، بينما ميزان المدفوعات يعد في نهاية كل سنة، وبالتالي يمكن للعجز أو الفائض الذي يحدث خلال تلك الفترة من السنة أن يعوض في فترات لاحقة منها.

الفرع الثالث: الاختلال الدوري

وهو اختلال مرتبط بما يسمى بالدورة الاقتصادية، والدورة الاقتصادية اختصارا هي فترة طويلة نسبيا يتراوح فيها الاقتصاد بين الرواج والكساد، بحيث تحصل فترة رواج، ثم تليها فترة أخرى مماثلة تقريبا أين يسود فيها الكساد، وميزان المدفوعات يتبع بطبيعة الحال هذه الدورة فتزيد الواردات بشكل كبير في فترة الرواج وتقل الواردات أثناء فترة الكساد، وينتج عن هذا التقلب في الميزان ما يسمى بالاختلال الدوري.

الفرع الرابع: الاختلال الهيكلي

بخلاف الأنواع السابقة من الاختلالات بالعجز، هناك نوع آخر تتميز به الكثير من الدول النامية، ويرجع ذلك إلى محاولة هذه الدول زيادة معدلات النمو الاقتصادي، الشيء الذي يتطلب لها معدات وآلات ومواد أجنبية أخرى، في الوقت الذي لا تتمكن فيه الصادرات التقليدية من جلب النقد الأجنبي لتمويل هذه المتطلبات. وهذا ما ينجر عنه ما يسمى بالاختلال الهيكلي. فهو

عجز ينتج بسبب الاختلال في هيكل الإنتاج للاقتصاد الوطني، وبالتالي فهو اختلال يستمر لفترة طويلة مما استدعى تسميته أحيانا بالاختلال المزمّن. ويتضمن هذا النوع من العجز نقصا مستمرا في أصول الدولة قصيرة الأجل، وزيادة مستمرة في خصومها، بسبب محاولة هذه الدول زيادة معدلات النمو الاقتصادي ويعود هذا الاختلال لمجموعة من العوامل أهمها:

- التغير في مستوى الدخل الوطني.
- التغير في سعر الصرف.
- تغير مستويات الأسعار
- التغير في الاحتياط من وسائل الدفع الخارجي.
- تغير السلوك الاستهلاكي.
- التغير في منظومة القوانين المتعلقة بالمعاملات مع الخارج.
- التغير في استراتيجية التنمية.
- عدد السكان.

المطلب الرابع: أسباب اختلال ميزان المدفوعات

هناك مجموعة من الأسباب التي تؤدي إلى حدوث اختلال في ميزان المدفوعات وهي: (الجباري، 2009، ص21).

الفرع الأول: التقييم الخاطئ لسعر صرف العملة المحلية

وذلك لوجود علاقة قوية بين موقف ميزان المدفوعات وسعر الصرف المعتمد في ذلك البلد، عندما كان سعر الصرف لعملة البلد أكبر من قيمتها الحقيقية، فسيؤدي ذلك إلى ارتفاع أسعار البلد ذاته من وجهة نظر البلدان الأخرى مما يؤدي إلى انخفاض الطلب الخارجي على تلك السلع وبالتالي حدوث اختلال في ميزان مدفوعاته.

الفرع الثاني: أسباب هيكلية

وهي الأسباب التي تنشأ من خلال عمليات التجارة الخارجية أي ما تتعلق بالصادرات أو الاستيرادات، إضافة إلى هيكل الناتج المحلي، وينطبق ذلك بشكل خاص للدول النامية.

الفرع الثالث: أسباب دورية

وهي أسباب تتعلق بالتغيرات الدورية التي تمر بها الأقطار المتقدمة عادة ويقصد بها التقلبات التي تحدث في النشاط الاقتصادي لتلك الأقطار وتدعى بالدورات التجارية مثل حالات الرخاء والركود التي تحصل دوريا.

الفرع الرابع: الظروف الطارئة

وهي أسباب عرضية التي تحصل في البلدان، مثل حصول حالات الكوارث الطبيعية كالفيضانات أو الجفاف أو زلزال أو في حالة تدهور البيئة السياسية، وهذه الحالات تؤدي إلى اختلال في ميزان المدفوعات البلدان وما يترتب عليه انخفاض في حصيلة هذه الصادرات من النقد الأجنبي خصوصا قد يصاحب ذلك تحويلات رأسمالية على البلد مما يسبب حدوث عجز في ميزان المدفوعات.

المبحث الثالث: آليات تسوية الاختلال في ميزان المدفوعات

إن وجود اختلال في ميزان المدفوعات لبلد ما يعد مؤشرا على خطورة اقتصاد ذلك البلد، خاصة إذا كان الاختلال يمثل عجزا. ونظرا لأهمية الموضوع تحاول الدول معالجة هذا الاختلال عن طريق اتباع مجموعة من الأساليب. أو ترك ميزان المدفوعات يتوازن عن طريق العوامل الذاتية وهو ما يعرف بالتعديل الآلي.

المطلب الأول: تسوية ميزان المدفوعات بالاعتماد على آلية السوق

ويتم توازن ميزان المدفوعات نتيجة العوامل الذاتية وهو ما يعرف بالتعديل الآلي أو العوامل الذاتية

الفرع الأول: آلية التسوية في ظل النظرية الكلاسيكية

ترتكز النظرية الكلاسيكية في تحليلها للتوازن في ميزان المدفوعات على الأسعار، حيث أن أي تغير في الأسعار سواء الداخلية أو الأجنبية يؤثر على حجم الصادرات والواردات، وتعود هذه الآلية التي تحدث في ظل ثبات أسعار الصرف إلى الاقتصادي (DAVID HUME) في منتصف القرن الثامن عشر (يوسفي، 2001، ص40).

وتقوم هذه النظرية على الفرضيات التالية: (نفس المرجع، 2001، ص41)

أولا: ثبات أسعار الصرف.

ثانيا: حرية دخول وخروج الذهب وتحويله إلى عملات والعكس.

ثالثا: حيادية النقود.

رابعا: مرونة أسعار الصادرات والواردات.

خامسا: مستوى التشغيل الكامل، وبالتالي يكون الدخل في أعلى مستوياته.

سادسا: وجود مرونة الطلب على السلع والخدمات المنتجة محليا والمستوردة من الخارج.

وتمثل هذه الشروط أهم أركان النظرية التقليدية وتتلخص هذه النظرية بالاعتماد المتبادل لحركة الذهب من وإلى القطر مع حالة ميزان مدفوعاتها، ففي حالة حدوث فائض في الميزان فإنه يعني دخول كميات كبيرة من الذهب إلى القطر يرافقه زيادة في عرض النقود في التداول، الأمر الذي ينجم عنه ارتفاع في الأسعار المحلية للقطر المذكور مقارنة مع الأقطار الأخرى، وستترتب عن ذلك نتيجتين أولهما انخفاض صادرات القطر إلى الخارج نظرا لارتفاع أسعارها من وجهة نظر الأجانب وثانيهما هو ارتفاع في استيرادات القطر من الخارج نظرا لملائمة أسعار السلع الأجنبية من وجهة نظر مواطني القطر وتستمر هذه العملية حتى يعود التوازن إلى ميزان المدفوعات، أما في حالة حدوث عجز فإن النتيجة ستكون معاكسة ولكنها ستقود إلى توازن الميزان أيضا غير أن التغيرات الحاصلة في الأسعار يمكن أن تؤدي إلى تغيرات في أسعار الفائدة طبقا لنظرية الكلاسيكية وهذه بدورها ستؤثر على وضع ميزان المدفوعات ولكن ليس مثلما يؤثر مستوى الأسعار على إعادة التوازن في الميزان ففي الحالة الأولى (حالة الفائض) بمقدور البنك المركزي للبلد خفض سعر الفائدة على القروض الممنوحة نظرا لارتفاع السيولة المحلية، مما سيؤدي إلى تدفق الأموال إلى خارج البلد وبالتالي التخلص من الفائض المتاح وإعادة التوازن للميزان ثانية، أما الحالة الثانية (حالة العجز) فبإمكان رفع سعر الفائدة من أجل جذب الأموال الأجنبية إلى الداخل وعندها ستزداد السيولة في السوق المالية وإعادة التوازن للميزان (بودودة، 2014، ص 31، 30).

وقد وجهت لهذه النظرية انتقادات لهذه النظرية تتمثل أساسا في أن فرضياتها أصبحت غير مطابقة للواقع الاقتصادي الحالي

كما يوجد تناقض بين تحقيق الاستقرار في الأسعار الداخلية وتوازن ميزان المدفوعات (يوسفي، 2001، ص 42)

الفرع الثاني: آلية التسوية في ظل النظرية الكينزية

ينطلق الفكر الكينزي في تحليله لتوازن ميزان المدفوعات من فكرة أساسية وهي أن الاختلال يؤدي إلى تغير في حجم الدخل الوطني ومستوى التشغيل، معتمدا في ذلك على الميل الحدي للاستيراد ومضاعف التجارة الخارجية، فمن خلال المضاعف تؤثر الصادرات على مستوى الدخل، وهذا الأخير يؤثر على مستوى الواردات عن طريق الميل الحدي للاستيراد (صيد، 2013، ص 125).

ترتكز هذه النظرية على الفرضيات التالية: (نفس المرجع، 2013، ص 125، 126).

- الدخل الوطني يستقر عند مستوى أقل من التشغيل الكامل للموارد.

- الأسعار مرنة ولكن في اتجاه تصاعدي فقط.

- وجود نظام صرف ثابت، أي يمكن للبلد تسوية مدفوعاته عن طريق استبدال عملته مقابل عملات أجنبية أو ذهب، أما إذا كان في حالة عجز فإنه على السلطات بيع كمية من احتياطاتها النقدية الأجنبية أو الذهب من أجل الرفع من قيمة النقد الوطنية.

مضاعف التجارة الخارجية=1/ (الميل الحدي للادخار+ الميل الحدي للاستيراد)

ويبين مضاعف التجارة الخارجية الزيادة في الدخل الوطني الناتجة عن الزيادة المبدئية في الصادرات. مثلا إذا افترضنا وجود دولة لها علاقة مع العالم الخارجي، وكان الميل الحدي للاستهلاك 0.5 بينما الميل الحدي للاستيراد 0.3 وأخيرا الميل الحدي للادخار 0.20 فإذا زادت الصادرات بما قيمته 100 مليون وحدة نقدية، وحسب مضاعف التجارة الخارجية فإن الزيادة في الدخل الوطني سوف تكون عبارة عن ضعف الزيادة المبدئية في الصادرات بمفعول المضاعف حيث:

$$\text{مضاعف التجارة الخارجية} = 1 / (0.3 + 0.2) = 2$$

وبالتالي الدخل القومي يصبح: $200 = 2 \times 100$ وحدة نقدية.

ونظرا لهذه الزيادة في الدخل الوطني سوف يتمكن المجتمع من مضاعفة إنفاقه واستهلاكه من خلال الزيادة في وارداته، مما يساهم في إعادة التوازن الى ميزان المدفوعات (عباس وفرداغ، 2021، ص266).

ومن جملة الانتقادات الموجهة لها: (يوسفي، 2001، ص ص42، 43).

- لا يوجد ضمان لتحقيق التوازن تلقائيا بسبب تغيرات الدخل الوطني، إذ يمكن أن يمتص الادخار جزءا من الزيادة التي حدثت في الدخل.

- إمكانية وجود تناقض بين تحقيق مستوى تشغيل كامل وتحقيق توازن ميزان المدفوعات.

- تعتمد على التحليل الساكن إذ تغض النظر عن زيادة الطاقة الإنتاجية وتكتفي بالطاقة العاطلة التي افترض كينز وجودها

الفرع الثالث: آلية التسوية عن طريق التدفقات المالية الدولية

ترتكز هذه الآلية على أن الفائض في ميزان المدفوعات يؤدي إلى ارتفاع السيولة في البلد الذي حقق فائضا، هذه السيولة تؤدي إلى زيادة العرض من الأموال المتاحة للإقراض مسببة في ذلك انخفاضاً في معدلات الفائدة، وبالتالي خروجاً لرؤوس الأموال من البلد ومن ثم الإسهام في عودة التوازن إلى ميزان المدفوعات.

في حالة العجز في ميزان المدفوعات فإن ذلك يؤدي إلى انخفاض السيولة، ومن ثم انخفاض في عرض رؤوس الأموال وبالتالي ارتفاع معدلات الفائدة مما يسبب دخولا لرؤوس الأموال تجاه البلد صاحب العجز، وبهذا يعود التوازن إلى ميزان المدفوعات.

رغم أن آليات التسوية تبدو منطقية إلا أن الفرضيات التي ترتكز عليها أضحت غير محققة حاليا على الصعيد العملي، لذا استوجب على الاقتصاديات أن تلجأ إلى حلول أخرى تتمثل في إجراءات تتخذها السلطات النقدية لعلاج الاختلال في ميزان المدفوعات تختلف عن آليات التسوية التلقائية (التي تعتمد على السوق) في كونها تخضع لإرادة الدولة لا لقوى السوق (صيد، 2013، ص ص129، 130).

المطلب الثاني: التصحيح عن طريق تدخل السلطات الحكومية العامة

ويتم ذلك باستخدام جملة من الإجراءات داخل وخارج الاقتصاد الوطني يمكن تحديدها على النحو التالي: (الجباري، 2009، ص22)

أولاً: إجراءات تتخذ داخل الاقتصاد الوطني وتشمل بيع الأسهم، وبيع العقارات المحلية للحصول على النقد الأجنبي أو استخدام الذهب والاحتياطات الدولية المتاحة.

ثانياً: إجراءات تتخذ خارج الاقتصاد الوطني وتشمل طلب القروض الخارجية، بيع جزء من الاحتياطي من الذهب في الخارج أو بيع الأسهم والسندات التي تملكها الحكومات في المؤسسات الأجنبية.

المبحث الرابع: سياسات تسوية الاختلال في ميزان المدفوعات

تلجأ السلطات النقدية إلى اتخاذ مجموعة من الإجراءات والسياسات من شأنها دعم واستقرار النقد والاقتصاد الوطنيين وتصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات، وأبرز هذه السياسات هي سياسات سعر الصرف.

المطلب الأول: سياسة تخفيض قيمة العملة

إن انخفاض قيمة النقد الوطني مقارنة مع النقد الأجنبي يكون إما تلقائياً (عن طريق العرض والطلب على العملة) أو بقرار متخذ من قبل السلطات النقدية من أجل أهداف معينة وسنركز في هذا المطلب على تخفيض قيمة العملة كوسيلة لتحقيق أهداف السلطات النقدية من أجل تسوية اختلال ميزان المدفوعات.

الفرع الأول: أسباب ومؤشرات تخفيض قيمة العملة

يمكن ان نوجز اهم المعايير والمؤشرات التي تؤدي الى سياسة تخفيض قيمة العملة فيما يلي: (صيد، 2013، ص ص159، 160)

أولاً: الحساب الجاري

المؤشر الأول هو وجود عجز في الحساب الجاري، إن وجود عجز كبير حالي أو مستقبلي في الحساب الجاري، أو إذا واجهت الدولة مشكلة سداد الديون في المستقبل، وحاجتها إلى فوائض كبيرة لمعالجة هذه المشكلة في تاريخ لاحق، يوجب على السلطات النقدية اتخاذ قرار بتخفيض قيمة العملة، ولكن هل يمكن اتخاذ قرار التخفيض إذا كان الحساب الجاري لا يعاني حالياً من مشاكل العجز، ويتوقع مواجهتها في المستقبل؟

لا ريب أنه من الأفضل تخفيض قيمة العملة قبل بدء ظهور المشكلة، حتى تبدأ التغيرات في الإنتاج والاستهلاك في الاقتصاد المحلي بالتحرك نحو الوجهة السليمة، وفي هذا المجال نجد أن التكيف التدريجي يمكن أن يكون أكثر صعوبة من خفض قيمة العملة دفعة واحدة، نظراً لماله من تأثير سلبي على مستوى الأجور الحقيقية.

ثانيا: سعر الصرف الحقيقي

يستخدم سعر الصرف الحقيقي بصفة متكررة كمؤشر للاتجاه لحفض قيمة العملة، ويتم حساب سعر الصرف الحقيقي عادة بمقارنة التكاليف النسبية في الصناعات التحويلية في دولتين، وكلما زادت التكاليف النسبية المحلية مقارنة بالتكاليف في الدول الأجنبية، كلما كان ذلك مؤشرا على ضرورة خفض قيمة العملة.

ثالثا: الاحتياطات من العملات الأجنبية

إن انخفاض الاحتياطات من العملات الأجنبية يعتبر مؤشرا آخر لتوقع خفض قيمة العملة، وذلك لسببين: إما وجود عجز في الحساب الجاري أو بسبب تحول حاملي الأصول المالية من المواطنين والأجانب من العملة المحلية إلى العملات الأجنبية، لعدم ثقتهم بإمكانية ثبات سعر الصرف، وهذا الوضع يمثل ضغوطا على الاحتياطات من النقد الأجنبي.

رابعا: المديونية الخارجية

يمكن أن تعتمد السلطات على الاقتراض الخارجي للحفاظ على نسبة معينة من الاحتياطات الأجنبية، وهو ما يؤدي إلى زيادة المديونية والتي تعتبر مؤشرا آخر على اقتراب حدوث مشاكل تتعلق بقيمة العملة.

الفرع الثاني: شروط نجاح سياسة التخفيض

من أجل ضبط قيم محددة بقيمة نجاح تخفيض العملة، أجاب الاقتصادي "مارشال ليرنر" من خلال نظريته التي سميت بنظرية المرونات والتي توضح كيف يتمكن عامل التخفيض من إحداث أثر إيجابي على ميزان المدفوعات، وكانت النتيجة بكون مجموع مروونات الطلب على الصادرات والطلب على الواردات أكبر من الواحد (عباس وفرداغ، 2021، ص 270).

تنطلق صياغة الشرط من وضع التوازن للميزان التجاري القائم على الفروض التالية: (الشمري والعداري، 2019، ص ص 25، 26).

أولا: مرونة الصادرات EX بالنسبة إلى سعر الصرف تحسب حسب المعادلة الآتية.

$$EX = \Delta X / X \div \Delta p / p = \Delta X / \Delta P * P/X \dots (1)$$

X : قيمة الصادرات بالعملة الوطنية

$$\Delta X = X_2 - X_1 \quad \text{التغير في الصادرات} \quad \Delta X$$

X1 قيمة الصادرات بالعملة الوطنية قبل تغيير سعر الصرف.

X2 قيمة الصادرات بالعملة الوطنية بعد تغيير سعر الصرف.

P ، ΔP سعر الصرف ، التغير في سعر الصرف

تمثل قيمة E_X مقدار التغير الذي يحصل في قيمة الصادرات عندما يتغير سعر الصرف بمقدار وحدة واحدة، وكلما كانت هذه القيمة كبيرة فإن ذلك يعني أن الصادرات ذات مرونة عالية تجاه التغيرات في سعر الصرف.

وعند افتراض أن الصادرات دالة في سعر الصرف فإن مرونتها تأخذ الصيغة الآتية:

$$E_X = \partial X / \partial p * p / X \dots (2)$$

ثانياً: مرونة الواردات E_M بالنسبة إلى سعر الصرف فتحسب من المعادلة الآتية:

$$M / M \div \Delta P / P = \Delta M / \Delta P * P / M \dots (3)$$

M قيمة الواردات بالعملة الأجنبية.

$$\Delta M = M_2 - M_1 \quad \Delta \text{ التغير في الواردات.}$$

M_1 قيمة الواردات بالعملة الأجنبية قبل تغيير سعر الصرف.

M_2 قيمة الواردات بالعملة الأجنبية بعد تغيير سعر الصرف.

E_M مقدار التغير في قيمة الواردات عند تغيير سعر الصرف بمقدار وحدة واحدة وكلما كانت هذه القيمة أكبر من الواحد فإن ذلك يعني أن الواردات ذات درجة عالية من الحساسية أمام تغيير سعر الصرف.

وبافتراض أن الواردات دالة لسعر الصرف فإن مرونتها تأخذ الصيغة الآتية:

$$E_M = \partial M / \partial P * P / M \dots (4)$$

ولغرض تحويل قيمة الواردات من العملة الأجنبية إلى العملة الوطنية يجب ضرب قيمة الواردات M بالعملة الأجنبية في سعر صرف P العملة الوطنية ($P * M$) ليصبح الميزان التجاري مقيم بالعملة الوطنية.

$$B = X - M * P \dots (5)$$

ثالثاً: لبيان أثر التغير في سعر الصرف P في الميزان التجاري B نحري الاشتقاق الآتية:

B : الميزان التجاري (بالعملة الوطنية) = الصادرات - الواردات.

اشتقاق B الميزان التجاري بالنسبة لسعر الصرف P

$$\partial B / \partial P = \partial X / \partial P - (M + \partial M / \partial P * P)$$

نعيد ترتيب المعادلة بعد إخراج M عامل مشترك لتصبح:

$$\partial B / \partial P = M \{ \partial X / \partial P * 1 / M - (1 + \partial M / \partial P * P / M) \} \dots\dots\dots(6)$$

وبما أن صياغة أسلوب المرونات ينطلق من وضع التوازن في الميزان التجاري أي أن $X = MP$ أو $B = X - MP = 0$ لذا يمكن إعادة صياغة المعادلة (6) لتأخذ الشكل الآتي:

$$\partial B / \partial P = M \{ \partial X / \partial P * P / X - (1 + \partial M / \partial P * P / M) \} \dots (7)$$

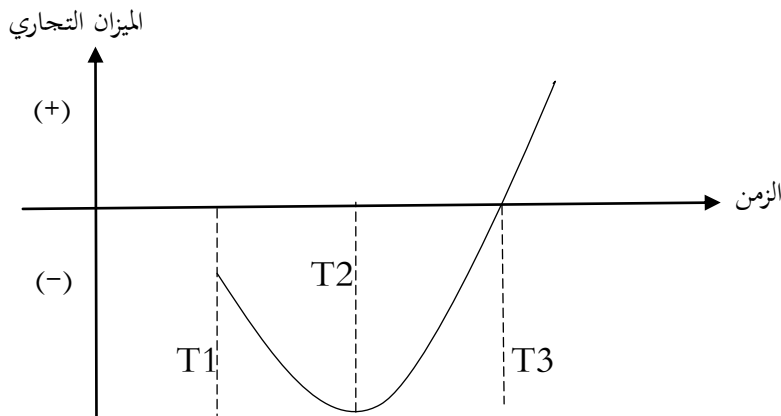
وبتعويض المعادلتين (2 و4) في المعادلة (7) نحصل على المعادلة الآتية:

$$\partial B / \partial P = M \{ E_X - (1 - E_M) \} = M (E_X + E_M - 1)$$

وتعني أن تغيير سعر الصرف بوحدة واحدة فإن الميزان التجاري يتغير بالمقدار: $M (E_X + E_M - 1)$ ولتحقيق زيادة في الميزان التجاري يجب أن يكون $E_X + E_M > 1$ وهذا يعني أن مجموع المرونتين تجاه سعر صرف العملة الوطنية يجب أن تكون أكبر من الواحد حتى يتحقق الشرط المعروف بشرط مارشال - ليرنر.

ويفترض مارشال ليرنر بقاء أسعار الصادرات ثابتة مقدرة بالعملة الوطنية للدولة التي حدث فيها التخفيض ويحدث هذا بشرط تحقق فرضية ألا وهي كون مرونة عرض الصادرات والواردات لانهائية، إلا أن التخفيض حتى وإن تحققت شروطه، لا يؤدي مباشرة إلى التحسن الفوري في وضعية الميزان التجاري، حيث يعرف هذا الأخير بعض التدهور في المراحل الأولى، وبعد ذلك يبدأ في التحسن على صيغة الحرف اللاتيني J (عباس وفرداغ، 2021، ص271).

الشكل (05): أثر المنحنى (J): تأثير تخفيض العملة على الميزان التجاري



المصدر: عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات سعر الصرف وتخفيض وتعميم العملة وحرب العملات، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2016.

ص70

يتضح من الشكل (5) أن الميزان التجاري في اللحظة T1 كان يعاني من عجز، وعند اتخاذ قرار بتخفيض قيمة العملة سجل أكبر عجز له في T2 إلا أنه باستيفاء شرط مارشال يتم القضاء على العجز في T3 وبعد T3 يحقق الميزان التجاري فائض (عبد المطلب، 2016)

الفرع الثالث: آثار عملية تخفيض العملة

إن آثار التخفيض لا تنتهي عند الميزان التجاري بل تتعداها إلى الإنتاج المحلي. ولكن تتم الآثار عبر قناة مختلفة منها ارتفاع أسعار الواردات، وبالتالي فإن التخفيض الحقيقي يؤدي إلى انتقال الطلب المحلي والأجنبي نحو السلع المحلية. هذا الانتقال يؤدي إلى ارتفاع الإنتاج وتحسن الميزان التجاري. إن الاختلاف يكمن في أن التخفيض الحقيقي يؤثر على الأسعار النسبية للسلع المحلية والأجنبية ولكن عند مستوى دخل معين يؤدي ذلك إلى تدهور القوة الشرائية لهذا الدخل وهذا واضح في سياسات التخفيض التي تقوم بها الدول النامية والتي تؤدي إلى اضطرابات سياسية (العباس، 2003).

أولاً: الميزان التجاري

عندما تقوم السلطات بتخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية، ينعكس هذا الأمر على الأسعار، حيث تصبح أسعار الصادرات الوطنية أقل مما كانت عليه قبل التخفيض، بينما الواردات فتزداد أسعارها.

فمثلاً، إذا كان سعر صرف الدينار مقابل الدولار كما يلي:

- قبل التخفيض: 1 دولار = 90 دج.

- بعد التخفيض: 1 دولار = 100 دج.

وليكن سعر سلعة وطنية 200 دج، فإن هذا السعر مقوماً بالدولار يصبح:

- قبل التخفيض: $2.23 = 90/200$ دولار.

- بعد التخفيض: $2 = 100/200$ دولار.

من جهة ثانية، لنفترض كون سعر سلعة أجنبية 500 دولار، فإن هذا السعر مقوماً بالعملة الوطنية يصبح:

- قبل التخفيض: $45.000 = 90 \times 500$ دج.

- بعد التخفيض: $50.000 = 100 \times 500$ دج.

وعليه يتضح لنا أن أسعار الصادرات الوطنية تنخفض مقومة بالعملة الأجنبية بعد عملية التخفيض، بينما الواردات فترتفع أسعارها مقومة بالعملة المحلية (انتقلت من 45.000 دج إلى 50.000).

ونظراً لهذا الارتفاع في أسعار الواردات مقومة بالعملة الوطنية بعد التخفيض، سوف تترتب بعض الآثار الميكانيكية على أسعار السلع المحلية، وذلك من خلال المنتجات والمواد الوسيطة والمستعملة في الإنتاج المحلي، وانعكاس ارتفاع أسعارها على السلع المنتجة

محليا، وذلك لكون أسعار السلع الوسيطة المستوردة مرتفعة عند تقييمها بالعملة الوطنية مما يزيد في تكاليف السلع المنتجة محليا، فترتفع أسعارها.

من جهة أخرى، نظرا لانخفاض أسعار الصادرات مقومة بالعملة الأجنبية، سوف يزداد الطلب عليها من طرف المستهلكين الأجانب، فيزداد الطلب العالمي على سلع التصدير، هذه السلع التي يوزع انتاجها بين الطلب الخارجي (المستهلكين الأجانب) والطلب الداخلي أيضا (المستهلكين المحليين)، في نفس الوقت الذي يصعب فيه زيادة انتاجها في المدى القصير، وبالتالي نكون في حالة كثرة الطلب على هذه السلع مقابل قلة عرضها، مما ينتج ارتفاعها في أسعارها.

من جهة ثالثة، من المتوقع أن تزداد مداخيل المصدرين، نظرا لكثرة الطلب الداخلي والخارجي على سلعهم، إضافة إلى ارتفاع مداخيل المنتجين المحليين للسلع البديلة نتيجة لارتفاع أسعار الواردات، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة مداخيل الحكومة من الضرائب التي تنعكس إيجابا على دخل المستهلك المحلي وبالتالي يزداد الطلب الاستهلاكي لهذا الأخير على السلع والمنتجات المحلية والمستوردة، مما يؤدي إلى ارتفاع أسعارها نظرا لزيادة الطلب عليها. بالتالي، يظهر لنا أن كل هذه العوامل تساعد على ارتفاع مستوى الأسعار وانتشار آفة التضخم في أوساط الاقتصاد الوطني. (عباس وفرداغ، 2021، ص ص 269، 270).

ثانيا: الميزان المالي

عندما يتوقع العملاء الاقتصاديون للبلد المنخفض تخفيض العملة المحلية فسوف يسارعون إلى اخراج رؤوس أموالهم، مما يجبر المستوردين على دفع فواتيرهم حتى يتفادوا الخسائر الناجمة عن الصرف، ثم يقومون باستبدال أموالهم بالعملة الصعبة في سوق الصرف الآجلة، وبالمثل سيسترجع المستثمرون الأجانب أموالهم إلى بلادهم، وبالتالي يحدث هناك خروج رؤوس الأموال وهو ما يؤدي إلى تدهور ميزان المدفوعات.

سوق يزداد العجز حدة لما يحاول المصدرون تأجيل الدفع واسترجاع أصولهم إلى بلادهم من أجل الاستفادة من الصرف، في نفس الوقت يؤجل المستثمرون وضع أموالهم في المشاريع الخاصة بالبلد المنخفض. غير أنه بعد التخفيض وحدوث استقرار في العملة المحلية سوق ترجع الأمور إلى ما كانت عليه برجع المستثمرين الأجانب ودخول رؤوس الأموال، وبالتالي يتحسن ميزان المدفوعات بعد تحسن الميزان التجاري (صيد، 2013، ص ص 161، 162).

المطلب الثاني: سياسة الرقابة على الصرف

سياسة الرقابة على الصرف من أهم الآليات المعتمدة من قبل الدولة لتصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات، ويتم ذلك من خلال تنظيم ومراقبة المبادلات التي تتم بالعملة الأجنبية، ووقاية الاقتصاد من المؤثرات الاقتصادية الضارة.

الفرع الأول: أهداف الرقابة على الصرف

تسعى العديد من الدول من خلال اتباع سياسة الرقابة على الصرف إلى تحقيق نتائج إيجابية من بينها ما يلي: (سيدامر، 2018، ص 41، 42)

أولاً: رفع القيمة الخارجية للعملة

تلجأ بعض الدول إلى الرقابة على الصرف الأجنبي لكي تحافظ على قيمة مرتفعة لعملة، حيث تثبت القيمة الخارجية للعملة عند مستوى أعلى من الذي تحدده قوى السوق، وعندما تصبح عملتها أعلى بالنسبة للعملة الأجنبية الأخرى، تدفع هذه الدولة مبالغ أقل للدول الأخرى من عملتها مقابل استيراد السلع أو تسديد ديونها الخارجية.

ثانياً: استقرار أسعار الصرف

تستخدم الرقابة على الصرف الأجنبي لتحقيق الاستقرار في أسعار الصرف التي يؤدي تقلبها إلى ضرر الصناعة والتجارة وذلك بدلا من دخول الحكومة للسوق كبائع أو مشتري للعملة.

ثالثاً: الحد من هروب رؤوس الأموال للخارج

حيث أن تصدير الذهب ورؤوس الأموال لا يمكن أن يتم بترخيص من السلطة التي تقوم بالرقابة على الصرف الأجنبي، التي تستطيع منع مثل هذا النوع من العمليات، وبهذا الشكل تحافظ على العملات الأجنبية النادرة.

رابعاً: حماية الصناعات المحلية والحد من استيراد السلع غير الضرورية

حماية الصناعات المحلية من المنافسة الخارجية، وكذا التشجيع على استيراد السلع الضرورية والحد من استيراد السلع الكمالية من خلال التحكم في الواردات من السلع المنافسة والترفيهية من خلال منح تراخيص الاستيراد للسلع الضرورية فقط وهكذا يمكن استخدام العملات الأجنبية بطريقة مفيدة.

خامساً: تسديد الدين الخارجي

وذلك بتوجيه رؤوس الأموال الأجنبية إلى الميادين الاستثمارية التي تنسجم مع اتجاهات السياسة الاقتصادية للبلد، كما يساهم هذا في تنمية الاحتياطي من العملات الأجنبية ويساعد في التخفيف من عبئ المديونية الخارجية.

سادساً: زيادة تدخل الحكومة وتنمية مركزها الاقتصادي

تمكن الرقابة على الصرف الأجنبي من زيادة دخل الحكومة، من خلال قيام البنك المركزي بالدولة ببيع العملات الأجنبية بمعدلات أسعار أعلى من معدلات شرائها في الأسواق الدولية ويذهب هذا الفرق للحكومة، كما أنها تساعد الدولة في ضمان

مركزها الاقتصادي مع الدول الأخرى.

الفرع الثاني: أشكال الرقابة على الصرف

تتخذ الرقابة على الصرف أشكالا عدة نوجزها فيما يلي: (يوسفى، 2001، ص ص74،75).

أولاً: الرقابة على الواردات

بصفة عامة وأمام اختلال ميزان المدفوعات فإن السلطات تميل إلى تقييد الواردات ومجموعة الإجراءات التقليدية قد تأخذ عدة أنماط:

-تنظيم الواردات على أساس المنتج: تحدد السلطات مجموعة أو طبيعة المنتجات المرخص باستيرادها، سواء أكان ذلك بهدف حماية المنتجات المحلية البديلة للواردات، أو بهدف اقضاء منتج ثانوي أو غير مرغوب فيه.

-تنظيم الواردات على أساس استعمالاتها: تحدد الواردات على أساس استعمالاتها النهائية، إذ يخصص مبلغ من العملة الصعبة لسلع الاستهلاك النهائي، المنتجات الوسيطة وللتجهيزات. ويتم اختيار المنتجات (من الواردات) حسب الحاجة.

-تنظيم الواردات على أساس المصدر: بعض الدول تنظم تجارتها الثنائية باستعمال رخص الاستيراد، حقوق الجمارك على أساس المصدر. ويضاف إلى ذلك أسباب سياسية أو إجراءات وقائية وأمنية تأخذها الدولة إزاء المنتجات القادمة من بلد به وباء ما.

ثانياً: الرقابة على الصادرات

لمواجهة صعوبات التسديد، تحاول السلطات البحث عن طرق تمكنها من مضاعفة أو زيادة مواردها من العملات الصعبة ولهذا تحاول الرفع من الصادرات وتجبر المصدرين على إعادة إيراداتهم بالعملة الصعبة. هذه الأهداف في بعض الأحيان تدخل في صراعات لما تقوم السلطات باقتطاع رسم هام (من حيث المبلغ) عن طريق هيئات التسويق أو مكاتب التصدير. وقد تأخذ هذه الرقابة هي الأخرى عدة أشكال منها:

-تنظيم الصادرات على أساس وجهتها: أسباب هذا الشكل من الرقابة على الصادرات هي نفسها المشار إليها في حالة الواردات (أسباب سياسية، أمنية...)

-تنظيم الصادرات على أساس المنتج: بعض المنتجات يمنع تصديرها، هذه الإجراءات تتخذ قصد منع حدوث انقطاع أو ندرة في السوق الوطنية، فمثلاً: المنتجات المدعمة من طرف الدولة يمنع تصديرها.

ثالثاً: مراقبة حركات رؤوس الأموال

من خلال مجموعة من التدابير الأساسية هي كالتالي: (صبيد، 2013، ص ص146،147).

- مراقبة الاستثمارات المباشرة: سواء الوطنية في الخارج أو الأجنبية في الداخل، وتكمن الغاية من مراقبة هذه الاستثمارات في منع المشروعات الوطنية من اخراج العملات الصعبة.
 - مراقبة العمليات الواقعة على التوظيفات بالأوراق المالية الأجنبية: بهدف تجنب خروج العملات الصعبة لحيازة الأوراق المالية الأجنبية، يمنع على المقيمين شراء الأوراق المالية المذكورة من غير المقيمين.
 - منع استيراد الذهب: المقيمون الراغبون في شراء الذهب لا يستطيعون القيام بعملياتهم إلا على مخزون الذهب الموجود في الداخل.
 - منع المصارف من أن توجد في وضعية صرف تمكنها من تحقيق أرباح متأتية من المضاربة على النقد الوطني.
 - منع المصارف من اقراض النقد الوطني إلى مراسلين في الخارج من أجل عدم السماح بالمضاربة على تخفيض محتمل للنقد الوطني.
 - رفع أسعار الفائدة: بهدف التأثير على تحركات رؤوس الأموال من وإلى الدولة مما يؤدي إلى زيادة الطلب على العملة الوطنية.
- الفرع الثالث: آثار الرقابة على الصرف

- ينتج عن إتباع سياسة الرقابة على الصرف تحقيق عدة أهداف إيجابية كالحفاظ على قيمة العملة الوطنية من التدهور، منع خروج وهروب رؤوس الأموال، وترشيد استخدام احتياطات الدول من النقد الأجنبي الذهبي من خلال تنشيط الصادرات والحد من الواردات، وكل هذه الأهداف تصب في إطار تسوية العجز في ميزان المدفوعات. (بودودة، 2014، ص ص64،65):
- لكن ينتج عن الرقابة على الصرف آثار سلبية تتعلق بالمعاملات الاقتصادية الدولية أهمها: (سيداعمر، 2018، 44،45)
- تعرقل تنقلات رؤوس الأموال من وإلى الخارج مما يسبب تخوف المستثمرين من عدم إمكانية تحويل أرباحهم، الشيء الذي يعيق جذب وتمويل الاستثمارات الدولية.
- تؤدي سياسة الرقابة على الصرف أحيانا إلى التضخم المحلي والمغالاة في تقييم العملة الوطنية مما يساعد في ظهور سوق الصرف الموازية.
- الرقابة تتطلب تنظيم أجهزة إدارية على درجة كبيرة من الفعالية، وإلا أدت إلى تعطيل اتخاذ القرارات، بالإضافة إلى انتشار الرشوة والمحسوبية من أجل الحصول على تسهيل في الإجراءات.
- الزيادة في الأعباء والنفقات الواجب دفعها من أجل تحصيل العملات الصعبة وإعادة توزيعها، وهذا ما يقلل من الأثر الأساسي في الحصول على موارد مالية، بالإضافة إلى أن هذه السياسة يكون لها أثر عكسي على حجم التجارة الدولية إذا تعاملت الدول بينها على أساس المعاملة بالمثل.

- تحايل المتعاملين الاقتصاديين على الرقابة بالمغالاة في قيمة الواردات أو التقليل من الصادرات من أجل تهريب الأموال، فيقوم المورد بفوترة وارداته بأعلى من قيمتها الحقيقية للحصول على عملات أجنبية إضافية من البنك المركزي بالسعر الرسمي، وبيعها فيما بعد بفائدة في السوق الموازية، وكذلك بالنسبة للمصدر الذي ينقص من قيمة صادراته حتى يتمكن من بيع العملات الصعبة غير المصرح بها في السوق الموازي.

كخلاصة يمكن أن نستنتج حول هذه السياسات ما يلي:

أولاً: سياسة تخفيض قيمة العملة

تعتبر سياسة تخفيض قيمة العملة سياسة ناجحة إذا كان ميزان المدفوعات يعتمد على الميزان التجاري وبالضبط على الصادرات من أجل تحسين وضعيته، بمعنى آخر أن الدولة إذا كانت تعتمد على التصدير بشكل مكثف فإن سياسة التخفيض تنجح معها وذلك لتمكين المستوردين من شراء عملتها من أجل الاستيراد، كما أن مرونة الصادرات والواردات يجب أن تكون كبيرة كشرط لنجاح هذه السياسة (شرط مارشال ليرنر).

بالمقابل أن سياسة التخفيض قد تؤثر بشكل سلبي على تدفقات رؤوس الأموال إلى الدولة خاصة رؤوس الأموال طويلة الأجل (الاستثمار الأجنبي المباشر) بسبب فقدان العملة لجزء من قيمتها وهو ما قد لا يجفز المستثمر الأجنبي.

ثانياً: سياسة الرقابة على الصرف

بالرغم ما تقدمه هذه السياسة من نتائج إيجابية كمنع تهريب رؤوس الأموال وترشيد استخدام احتياطي النقد الذهبي والحفاظ على قيمة العملة من التدهور، إلا أن السلبيات الناتجة عن هذه السياسة كثيرة ويصعب التحكم فيها من ظهور لسوق الصرف الموازية والتضخم وتقييم العملة الوطنية بقيمة تفوق قيمتها بالإضافة إلى تخوف المستثمرين الأجانب من عدم إمكانية تحويل أرباحهم بالإضافة إلى ظهور بعض الآفات الاجتماعية وسط المتعاملين الاقتصاديين كانتشار الرشوة والمحسوبية من أجل الحصول على التسهيلات.

خلاصة الفصل الثاني

تطرقنا في هذا الفصل إلى ما يلي:

- ماهية ميزان المدفوعات وأهميته الاقتصادية كونه بياناً محاسبياً يوضح المعاملات الاقتصادية بين المقيمين في الدولة وغير المقيمين خلال عدة سنة بالإضافة إلى بنود ميزان المدفوعات ونأتي هنا على ذكر الميزان الجاري وميزان رأس المال كأهم الأرصدة المؤثرة على ميزان المدفوعات.

- الاختلال والتوازن في ميزان المدفوعات، حيث أن الاختلال يكون في شكل صورتين أحدهما عجز والآخر فائض. ثم تطرقنا إلى التوازن الذي يكون بدوره على نوعين توازن محاسبي وهو دائم الحدوث وباستمرار وتوازن اقتصادي وهو الذي لا يحدث واقعياً.

- أنواع الاختلالات في ميزان المدفوعات منها ما يكون اختلالاً عارضاً لأسباب طبيعية أو سياسية ومنها ما يكون موسمي لاعتماد الدولة على بعض المحاصيل الزراعية ومنها ما يكون دوري لارتباط الاقتصاد الوطني بفترتي الرواج والكساد ومنها ما يكون هيكلية لاختلال هيكل الإنتاج في الاقتصاد الوطني.

- أسباب الاختلال في ميزان المدفوعات والتي تتناسب إلى حد كبير مع أنواع الاختلالات حيث أن من الأسباب ما هو طارئ وطبيعي ودوري هيكلية بالإضافة إلى التقييم الخاطيء لسعر الصرف

- مختلف آليات تسوية الخلل في ميزان المدفوعات وهنا نذكر النظرية الكلاسيكية والكينزية وآلية التسوية عن طريق التدفقات المالية الدولية إضافة إلى تدخل الدولة لعلاج الخلل.

- سياسات سعر الصرف المعتمدة لإعادة التوازن لميزان المدفوعات ونخص بالذكر سياسة تخفيض قيمة العملة وسياسة الرقابة على الصرف الأجنبي.

بعد هذا الفصل سنتطرق إلى فصل تطبيقي يتعلق بدولة الجزائر خلال الفترة (1990-2019) نحاول فيه معرفة سياسات سعر الصرف المتبعة خلال هذه الفترة لعلاج الاختلال في ميزان المدفوعات ومعرفة مدى نجاح هذه السياسات وذلك باستخدام المنهج الوصفي والتحليلي لمعرفة جدوى هذه السياسات في التأثير على ميزان المدفوعات.

الفصل الثالث

دراسة تحليلية لدور سياسة الصرف في

الجزائر في تعديل اختلال ميزان

المدفوعات خلال الفترة

(1990-2019)

تمهيد:

عانت العديد من الدول النامية من اختلالات على مستوى موازين مدفوعاتها، ما جعل هذه الدول تتبع برامج للإصلاح الاقتصادي الهيكلي، تدعو إليها غالباً المؤسسات النقدية الدولية. والجزائر وباعتبارها بلداً نامياً عانت من أزمات اقتصادية تتعلق باختلالات على مستوى التوازنات الاقتصادية الكلية، نتيجة لانخفاض أسعار المحروقات خلال الثمانينات، وهو ما جعل الجزائر تبني إصلاحات على صعيد السياسات الاقتصادية، خاصة سياسة سعر الصرف مستعينة في ذلك بصندوق النقد الدولي الذي كان يهدف إلى تدعيم قيمة العملة وتخويرها في ظل اقتصاد يعتمد على المحروقات، وهو الأمر الذي أثر بشكل جلية على ميزان المدفوعات الجزائري:

وسنحاول في هذا الفصل التطرق إلى مباحث كما يلي:

- مسار سياسة سعر الصرف في الجزائر (1964-2019).

- هيكل ووضعية ميزان المدفوعات الجزائري (1990-2019).

- أثر سياسات سعر الصرف في معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات في الجزائر (1990-2019).

المبحث الأول: تطورات أنظمة وسياسات سعر الصرف في الجزائر

عرف الاقتصاد الجزائري تطبيق عدة نظم لسعر الصرف، هذا الاختلاف يعود إلى ارتباط سعر الصرف بكل مرحلة من مراحل التنمية، وتميزت فترات هذا التحديد بنظام تسيير مخطط مركزيا وبالمنظرة الشمولية والطابع الإداري، وعليه سنحاول إبراز أهم المراحل التي مر بها سعر صرف الدينار الجزائري.

المطلب الأول: نظام الصرف الثابت (1964-1986)

تميزت بمرحلتين أساسيتين: مرحلة ربط الدينار بالفرنك الفرنسي ومرحلة الربط بسلة العملات.

الفرع الأول: مرحلة ربط الدينار بالفرنك الفرنسي (1964-1973)

أنشئ الدينار الجزائري في أبريل 1964، تعويضا للفرنك الفرنسي الجديد الذي تم التعامل به مباشرة بعد الاستقلال مباشرة، وهذا على أساس 1 دينار جزائري = 1 فرنك فرنسي أي 180 ملغ من الذهب الخالص (راتول، ص ص243، 244) أما قيم العملات الأخرى فيقاس بتعادلها مع الفرنك الفرنسي وهذا في إطار نظام بريتون وودز (مولاي، 2005، ص44).

تجدر الإشارة هنا، أن بنك فرنسا قد تعرض لهجمات مضاربة حادة، عقب أحداث سنة 1968، اضطرت به إلى تخفيض قيمة الفرنك الفرنسي بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي وهذا بعد استعماله لاحتياطاته لمدة طويلة قصد الحفاظ على تكافؤ العملة الفرنسية، وهكذا انتقل التكافؤ الرسمي للفرنك الفرنسي في أوت سنة 1969 من 4.9370 فرنكا فرنسيا لكل دولار امريكي إلى 5.5544 فرنكا فرنسيا لكل دولار امريكي.

شرعت الجزائر خلال هذه الفترة التي تميزت بضعف الفرنك الفرنسي، في تطبيق مخططها التنموي الثلاثي والذي يتطلب استقرار سعر الصرف. ويمكن القول هنا أن تطبيق المخطط الثلاثي كان من الأسباب التي جعلت الدينار الجزائري لا يتبع الفرنك الفرنسي في التخفيض، على الرغم من استمرار العملة الوطنية في علاقتها الثابتة مع الفرنك الفرنسي (حميدات، 2000، ص155).

الجدول(3): قيمة الدينار الجزائري مقابل الفرنك الفرنسي قبل وبعد تخفيض الفرنك الفرنسي.

الفترة	العملة	دينار جزائري	فرنك فرنسي
قبل		1	1
بعد (بين اوت 1969 و ديسمبر 1973)		1	1.25

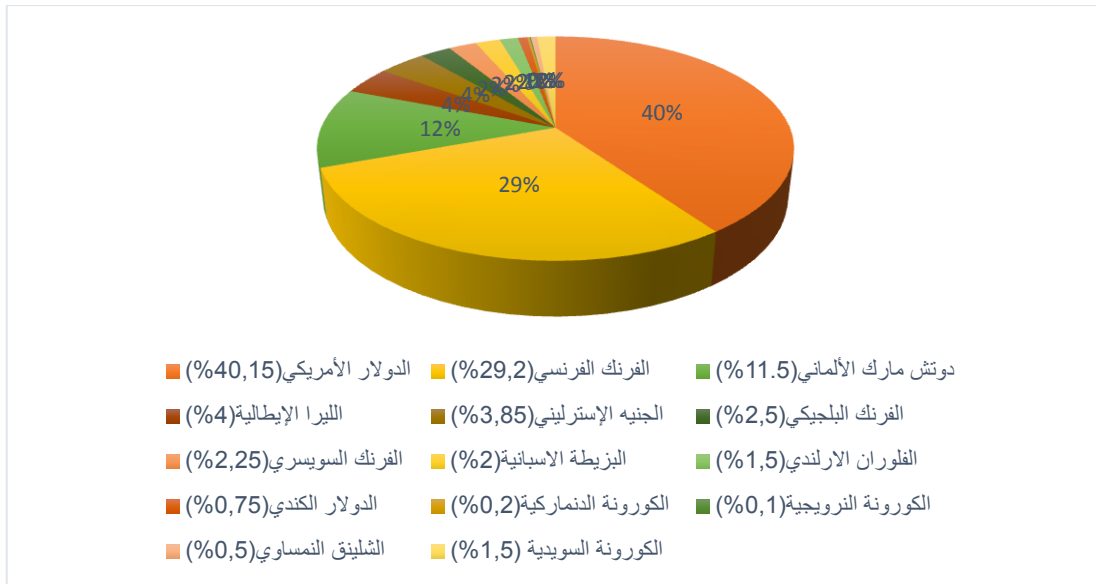
المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على (راتول، ص243) و(حميدات، ص156).

من النتائج السلبية لهذه السياسة هو انخفاض قيمة الفرنك بالنسبة للدولار، مما أدى إلى تدهور الدينار بالنسبة لباقي العملات الرئيسية. ونظرا لنتائج نظام بروتن وودز وتقلبات العملات، أجبرت الجزائر على تغيير سياستها المصرفية بداية من 1973 (مولاي، 2005، ص44).

الفرع الثاني: مرحلة الربط بسلة العملات (1974-1986)

مع ادخال نظام تعويم الصرف على المستوى الدولي وإلغاء نظام الصرف الثابت سنة 1971 فإن قيمة الدينار الجزائري أصبحت ابتداء من جانفي 1974 مثبتة على أساس سلة تتكون من 14 عملة دولية¹، وعلى أساس معاملات ترجيح مرتبطة بالواردات، في ظل أحادية أسعار الصرف لكل المتعاملين على كافة التراب الوطني، والهدف من هذا النظام هو ضمان استقراره، وبالتالي فإن قيمة العملة لم تكن مرتبطة بالوضعية الاقتصادية والمالية الداخلية. ونظرا للعوائد البتولية المعتبرة والامكانية المربحة للجوء إلى الديون الخارجية في ظل احتكار الدولة للتجارة الخارجية بفعل البرنامج العام للواردات، فإن سعر صرف الدينار ظل أعلى من قيمته الحقيقية مقارنة بالعملات الأجنبية وهذا ما جعل بوادر السوق السوداء للصرف تظهر شيئا فشيئا، بفعل انحراف أسعار الصرف شيئا فشيئا عن السعر الرسمي، كما أدى ارتفاع قيمة الدينار عن قيمته الحقيقية إلى ارتفاع أسعار السلع والخدمات المحلية مقارنة بالأسعار المستوردة، وأصبح المقيمون يفضلون استيراد السلع الأجنبية بدل شراء السلع المحلية (راتول، ص244).

الشكل (06): وزن كل عملة داخل السلة العملات



المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على الجدول رقم 02 من (مولاي، 2005، ص46).

¹ الدولار الأمريكي، الفرنك الفرنسي، الدوتش مارك الألماني، الليرا الإيطالية، الجنيه الإسترليني، الفرنك البلجيكي، الفرنك السويسري، البيزطة الإسبانية، الفلوران الارلندي، الدولار الكندي، الكورونة الدنماركية، الكورونة النرويجية، الشلينق النمساوي، الكورونة السويدية.

نلاحظ من الشكل (6) أن الدولار هو أكثر العملات وزنا (40.15%) مقارنة بباقي العملات لأن 95% من الإيرادات تأتي من صادرات المحروقات والتي هي مبيّنة بالدولار الأمريكي في السوق العالمي " (مولاي، 2005، ص45).

ثم يأتي بعد ذلك على الترتيب كل من الفرنك الفرنسي والدوتش مارك الألماني والديرا الإيطالية والجنيه الإسترليني كأعلى النسب وزنا في سلة العملات.

كما يتم حساب سعر صرف الدينار الجزائري بالنسبة إلى العملات المسعرة من قبل البنك المركزي الجزائري حسب الطريقة التالية: (حميدات، 2000، ص ص 157، 158).

أولاً: حساب التغيرات النسبية للعملات المكونة لسلة الدينار الجزائري بالنسبة للدولار الأمريكي، حيث يحسب التغير النسبي

$$\text{لكل عملة بالنسبة للدولار الأمريكي } \frac{(\$ / j i_0) - (\$ / j i_n)}{\$ / j i_0} \text{ أو } \frac{(\$ / j i_0) - (\$ / j i_n)}{\$ / j i_n}$$

على أن تؤخذ القيمة الأكبر من بين قيم المتغيرين $(\$ / j i_0)$ أو $(\$ / j i_n)$ كمقام لحساب التغير النسبي وترمز هنا:

$$\$ = \text{دولار أمريكي.}$$

$$j i = \text{كل عملة من العملات الصعبة الثلاثة عشر التي تكون سلة الدينار الجزائري.}$$

$$\$ / j i_0 = \text{سعر } \$ \text{ بالنسبة لكل عملة من العملات الصعبة الأخرى المكونة للسلة في سنة الأساس (1974).}$$

$$\$ / j i_n = \text{سعر } \$ \text{ بالنسبة لكل عملة من العملات الأخرى التي تتكون منها سلة الدينار الجزائري السائد يوم التسعير.}$$

$$0 = \text{سنة الأساس (1974).}$$

$$n = \text{يوم التسعير.}$$

ثانياً: حساب المتوسط المرجح بالتغيرات النسبية للعملات التي تتكون منها سلة الدينار الجزائري بالنسبة للدولار الأمريكي أي مجموع التغيرات النسبية $\$ / j i$ مرجحة بالمعامل $a i$ حيث يمثل هذا المعامل وزن كل عملة في السلة.

ثالثاً: حساب سعر الصرف اليومي للدولار الأمريكي بالنسبة للدينار الجزائري يتم هذا الحساب اليومي بالطريقة التالية:

$$(\$ / D A)_n - (\$ / D A)_0 + 1 = \text{مجموع التغيرات النسبية } \$ / j i \text{ مرجحة بالمعامل } (a i)$$

$$(\$ / D A)_n = \text{سعر الصرف اليومي للدولار الأمريكي بالدينار الجزائري.}$$

$$(\$ / D A)_0 = \text{سعر صرف الدولار الأمريكي بالنسبة للدينار الجزائري في 1974 (سنة الأساس).}$$

رابعاً: يتم بعد هذه العملية حساب أسعار صرف الدينار الجزائري بالنسبة للعملة الأخرى المسعرة من طرف البنك المركزي، وتحسب هذه الأسعار بطريقة أسعار الصرف المتقاطعة ولنأخذ على سبيل المثال المارك الألماني: $\frac{\$/DA}{\$/DM} = DM/DA$ وبهذه الطريقة نحصل على قيم الدينار الجزائري بالنسبة لجميع العملات التي تتضمنها السلة.

المطلب الثاني: تخفيض قيمة الدينار (1987-1994)

وشهدت هذه المرحلة كذلك وجود مرحلتين: مرحلة الانزلاق التدريجي ومرحلة التخفيض الرسمي للدينار الجزائري وهو ما سنتطرق إليه في هذا المطلب.

الفرع الأول: مرحلة الانزلاق التدريجي

هو إجراء يستهدف خفض قيمة الدينار الجزائري بطريقة تدريجية ومراقبة تم العمل به طيلة الفترة الممتدة من نهاية 1987 إلى بداية 1991، ونتج هذا الانزلاق بسبب ضعف احتياطات الصرف المتاحة من جهة، ومن جهة أخرى نتيجة لزيادة ثقل خدمة الدين الذي بلغ مستوى معتبرا رغم العمل على الحد من اللجوء إلى القروض قصيرة الأجل والتي حالت دون تحقيق البرامج المسطرة من طرف الحكومات المتعاقبة. (جعفري، 2013، ص101).

حيث انخفض الدينار الجزائري في هذه الفترة من 4.95 إلى 17.7 دج في مارس 1991 وبمعدل 103% كإنخفاض على طول 3 سنوات من نهاية السنة 1987 إلى نهاية سنة 1990 (سي محمد، 2017، ص159).

والجدول التالي يوضح هذه الانزلاقات:

الجدول(4): تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار من 1987 الى 1991

التعليق	سعر صرف الدينار مقابل واحد دولار	تاريخ عملية الانزلاق
-	4.93	نهاية 1987
-	8.032	سنة 1989
تسريع عمليات الانزلاق السريع تماشياً مع وتيرة تطبيق الإصلاحات	12.11	نوفمبر 1990
استمرار الانزلاق السريع بهدف استقراره وإمكانية تحرير التجارة الخارجية	16.59	فيفري 1991
-	17.76	مارس 1991

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على (سي محمد، 2017، ص ص159،160)

الفرع الثاني: مرحلة التخفيض الصريح

في 30 سبتمبر 1991 وبعد استقرار الدينار لمدة ستة أشهر موائية، قامت السلطة النقدية ممثلة في مجلس النقد والقرض باتخاذ قرار يقضي بإجراء أول تخفيض رسمي للدينار الجزائري بنسبة 22 % مقابل الدولار الأمريكي وذلك وفقاً لما تم الاتفاق عليه في إطار الاتفاق الثاني مع صندوق النقد الدولي في 3 جوان 1991 (سيداعمر، 2018، ص112).

ويهدف هذا القرار الى تحقيق الأهداف التالية: (سي محمد، 2017، ص159)

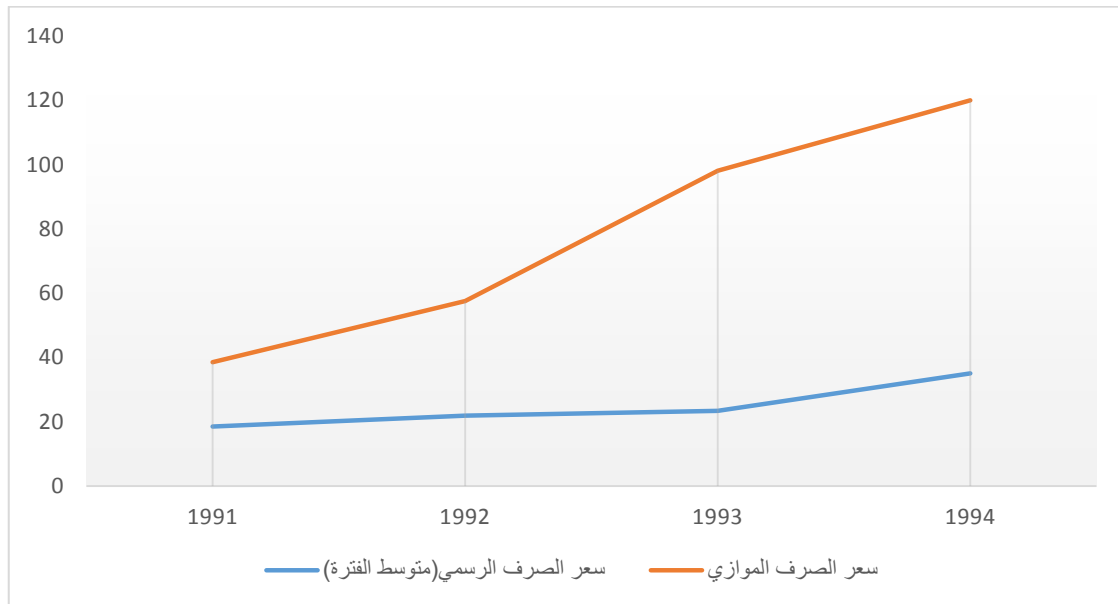
-قابلية تحويل الدينار على المدى المتوسط

-التمهيد لإصلاحات جديدة على المدى المتوسط

-مقاربة سعر الصرف الإسمي إلى سعر الصرف الموازي.

وبقي الدينار على هذه القيمة 22.5 دينار مقابل دولار أمريكي واحد إلى أن تم إبرام اتفاق آخر مع صندوق النقد الدولي بتاريخ أبريل 1994 والذي انجر عنه تخفيض الدينار بـ: 40.17% ليصل بذلك إلى 36 دينار للدولار الأمريكي الواحد (جعفري، 2013، ص102).

الشكل(07): تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي في السوقين الرسمي والموازي خلال الفترة (1994-1991)



المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي، متوفر على Http://

data.worldbank.org/country/algeria

و (fig: (1) de(BENDO et SI MOHEMME, 2014, p23)

نلاحظ من الشكل أعلاه أنه في بداية التخفيض الرسمي للدينار الجزائري، وجود ضيق في الهوة بين سوق الصرف الرسمي وسوق الصرف الموازي للدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي أين كانت تقريبا حوالي 20 د.ج، لتأخذ هذه الهوة في الاتساع بشكل متزايد مع مرور السنوات اللاحقة خاصة سنتي 1993 و1994 حيث تجاوز 80 د.ج.

المطلب الثالث: التعويم المدار للدينار من 1994 إلى يومنا هذا

بعد تخفيض 1994 اتجهت الجزائر إلى التعويم المدار لسعر الصرف هذا الأخير شهد مرحلتين: مرحلة نظام جلسات التثبيت ومرحلة انشاء سوق صرف ما بين البنوك

الفرع الأول: نظام جلسات التثبيت (سبتمبر 1994 إلى ديسمبر 1995)

يتألف هذا النظام من تحديد سعر صرف الدينار عن طريق الحكم على أساس علاقة بين عرض العملات من قبل بنك الجزائر من جهة والطلب الصادر من البنوك التجارية من جهة أخرى. عقدت جلسات تحديد (أسبوعية في البداية ثم يومية) في مقر البنك المركزي. أعلن هذا في افتتاح اجتماع الصرف "حد أدنى لسعر الصرف وكمية من العملات معبر عنها بالعملة المركزية (الدولار الأمريكي) والتي هي على استعداد لتقديمها على أساس سعر الصرف الأدنى هذا".

في ضوء هذا العرض، يقوم كل بنك مشارك بتقديم عطاء للمبلغ الذي يرغب في الحصول عليه والسعر الذي يرغب به في اجراء ذلك الشراء. يتبع ذلك مطابقة وتعديل العرض والطلب حتى يتم الحصول على التوازن الذي يجعل من الممكن إيقاف سعر الصرف والمبالغ المحكوم بها.

على الرغم من صلابته النسبية، إلا أن هذا الجهاز يمثل تطورا في نظام تحديد سعر صرف الدينار، ويعتبر بمثابة مرحلة سيتم تطبيقها فقط لمدة خمسة عشر شهرا، أي حتى نهاية ديسمبر 1995 (benlhafsi, 2001, p p98,99).

الفرع الثاني: سوق الصرف ما بين البنوك

في نهاية ديسمبر وبالضبط في 23 ديسمبر 1995 ووفقا لتعليمية من طرف بنك الجزائر تم انشاء سوق للعملة الصعبة بين البنوك يدخل حيز التنفيذ ابتداء من 01 جانفي 1996 وهذا وفقا للمادة الأولى من هذه التعليمية (سي محمد، 2017، ص163).

ويتميز سوق الصرف في التشريع الجزائري بمجموعة من الخصائص يمكن إبرازها فيما يلي: (مرغيت، 2018، ص175)

أولا: لامكانية السوق

فحسب المادة السادسة من التعليمية 95/79 يتميز سوق الصرف بأنه ليس له مكان محدد، حيث تتم معالجة العمليات بواسطة أجهزة الهاتف، التلكس، والأنظمة الإلكترونية الأخرى. ويتدخل الوسطاء المعتمدون فيه لتنفيذ أوامر زبائنهم أو لتحسين مردودية خزنتهم بالعملة الوطنية أو الأجنبية.

ثانيا: استمرارية نشاط السوق

حيث تنص المادة الثامنة من التعليمات أعلاه على أن السوق يشغل بصفة مستمرة، فالمتدخلون فيه يستطيعون عقد الصفقات خلال كل الايام المفتوحة. ثالثا: تعقد صفقات الصرف على مستوى السوق وفقا لإجراء "التراضي" (المادة الثامنة).

رابعا: يلتزم المتدخلون في السوق بنشر أسعار الصرف الفورية للشراء والمبيع للعملة المتداولة عادة مقابل الدينار الجزائري وذلك بشكل متواصل وبغرض الإعلام (المادة الثامنة).

المطلب الرابع: التحرير الجزئي للرقابة على الصرف منذ 1990 وإرساء قابلية تحويل الدينار (منذ 1994)

أدى صدور قانون النقد والقرض في افريل 1990 إلى ظهور مفهوم جديد للرقابة على الصرف يتمشى مع تحولات الجزائر إلى اقتصاد السوق والتخلي عن نمط التسيير الاشتراكي، ومنح البنك المركزي صلاحيات لمراقبة وتسيير سوق الصرف عكس ما كان عليه سابقا من انغلاق كلي.

الفرع الأول: التحرير الجزئي للرقابة على الصرف

في إطار تحرير التجارة الخارجية، تم اصدار عدة نصوص تشريعية وتنظيمية تهدف في مجملها إلى تمكين المتعاملين الاقتصاديين من انجاز جميع عمليات التجارة الخارجية التي تتعلق السلع والخدمات وهذا عن طريق بنك وسيط معتمد، وبذلك أصبحت عمليات التجارة الخارجية المتعلقة بالسلع والخدمات مسموحا بها باستثناء قائمة المحظورات المقررة من طرف وزارة التجارة. كما أن المعاملات التجارية للمتعامل الاقتصادي المقيم في الجزائر وغير المقيم لا تخضع إلا لمبدأ التوطين المصرفي المسبق لدى بنك وسيط معتمد على أساس عقد تجاري أو وسيلة اثبات غير قابلة للنقض (حميدات، 2000، ص182).

إلزام كل شركة مصدرة مستفيدة بامتياز استثمار أملاك الدولة المنجمية والطاقوية بفتح حسابات بالعملة الأجنبية لدى البنك المركزي وابقائها كي تتم جميع هذه العمليات بواسطة هذه العملات. أما قانون 91-12 فقد أبقى على عمليات الرقابة على الصرف فيما يتعلق بالحصول على العملة الصعبة عن طريق الاستيراد لتوريد السلع والخدمات لكل شخص طبيعي أو معنوي مقيد في السجل التجاري. (سي محمد، 2017، ص 166).

عمليات التصدير تستفيد من نظام يتميز بالطابع الحر ولا يطلب من المصدر أي التزام باستثناء التزام واحد يلزم المصدر بتحويل الإيراد الناتج عن هذه العملية إلى الوطن مع الإشارة إلى أن المصدرين يستفيدون من حصة من إيراداتهم بالعملات الصعبة، وتختلف هذه الحصة باختلاف النشاط: 10% للنقل والبنوك والتأمين، 20% للسياحة وصناعة الخمور، 50% للمحاصيل الزراعية، 100% لكل القطاعات الأخرى باستثناء المعادن والمحروقات. كما أنه وقبل 1990 كانت هنالك صرامة فيما يتعلق بالاستثمارات الأجنبية وعدم قبول لرؤوس الأموال الأجنبية وهو ما استوجب إعادة النظر حيث أصبح مسموحا

بالاستثمار الأجنبي في الجزائر لغرض تمويل النشاطات الاقتصادية غير المخصصة للدولة أما المخصصة لأشخاص اعتبارية فيشترط فيها نص قانوني، هذا الاستثمار المباشر يكون إما فرديا أو بالاشتراك مع المؤسسات العمومية أو الخاصة هذ المشاركة يمكن أن تأخذ شكل رؤوس أموال أجنبية، شركة مختلطة، شركة ذات أسهم... الخ (حميدات، 2000)

في المادة 183 من قانون النقد والقرض يرخص لغير المقيمين وهم كل شخص طبيعي أو معنوي يكون نشاطه الرئيسي خارج الجزائر بتحويل رؤوس الأموال إلى الجزائر لتمويل أية نشاطات اقتصادية كما تضمن المادة التي تلتها إمكانية إعادة تمويل رؤوس الأموال والنتائج والمداحيل وسواها من الأموال المتصلة بالتمويل إلى الخارج (سي محمد، 2017، ص166).

الفرع الثاني: قابلية تحويل الدينار

المنتبع لنظام الصرف في الجزائر بعد قانون 10/90 يلاحظ أن قابلية تحويل الدينار مرت بمراحل نبرزها حسب الجدول التالي:

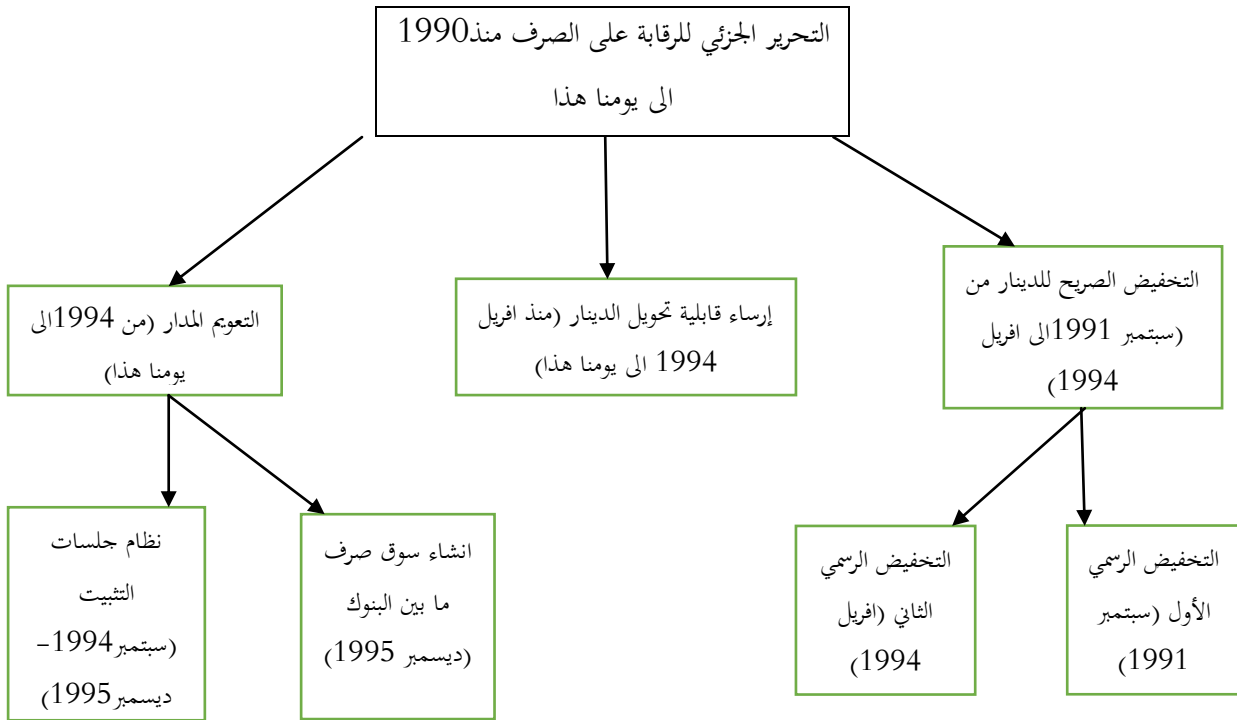
الجدول(5): مراحل تطور قابلية التحويل للدينار الجزائري

التاريخ	الاجراء
1994	اصدار بنك الجزائر في 12 افريل 1994 للتنظيم رقم 11/94 المعدل والمتمم للتنظيم 03/91 والمتعلق بقابلية تحويل الدينار كمرحلة أولى في قابلية تحويل الدينار.
جوان 1995	ترخيص بنك الجزائر لنفقات الصحة والتعليم والتي تسمى بالمعاملات الجارية غير المنظورة بالحصول على العملات الأجنبية بعد تقديم الاتباتات وذلك وفقا للمبالغ المحددة في التنظيمات السارية المفعول.
28 اوت 1997	ترخيص بنك الجزائر لنفقات السفر إلى الخارج حيث يستطيع كل مسافر للخارج الحصول على سقف محدد سنويا من النقد الأجنبي.
انطلاقا من 15 سبتمبر 1997	أصبحت قابلية التحويل الجاري للدينار الجزائري فعلية على مستوى شبانبيك البنوك والمؤسسات المالية المعتمدة وفي حدود المبلغ السنوي المخصص لذلك.
2007	اصدار التنظيم رقم 01/07 المؤرخ في 03 فيفري 2007 الذي بموجبه أصبحت قابلية التحويل الجارية للدينار تمس كافة المعاملات الجارية لميزان المدفوعات.
2009	تضمن قانون المالية التكميلي لجويلية 2009 إجراءات اعتبرها البعض بمثابة عودة الرقابة على الصرف، منها الحد من الارتفاع المفرط للواردات، وحمل المستثمرين على الاستثمار في الجزائر لتشجيع الإنتاج الوطني وتقليص اللجوء للاستيراد واستنزاف احتياطات النقد الأجنبي والزامية تسديد الواردات بالقرض المستندي مع بعض الاستثناءات، وعدم السماح باستيراد آلات وتجهيزات مستعملة ولا حتى تجديدها بضمنا، بالإضافة إلى المعاملة بالمثل مع الدول التي تعامل المصدرين الجزائريين.

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على مرغيت، ص ص(5،6).

وكخلاصة (اعتمادا على ما سبق) نوجز اهم سياسات الصرف المتبعة منذ 1990 الى يومنا هذا في هذا الشكل التالي:

الشكل (08): قرارات سياسات الصرف في إطار التحرير الجزئي للرقابة على الصرف منذ 1990 في الجزائر



المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على ما سبق في هذا المبحث

من خلال كل ما سبق في هذا المبحث نبرز الآن تطورات الدينار الجزائري بالنسبة للدولار الأمريكي كون الاقتصاد الجزائري يعتمد بصورة كبيرة أساسية على المحروقات، هذه الأخيرة يتم التعامل بها وتسديدها بالدولار الأمريكي)، وهو ما يبرزه الجدول التالي:

الجدول (6): تطورات سعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي

خلال الفترة (1995-2019)، (تأخذ القيمة على أساس المتوسط في السنة)

السنة	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003
دولار أمريكي	47.66	54.76	57.71	58.74	66.57	75.26	77.22	79.68	77.39
السنة	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
دولار أمريكي	72.06	73.28	72.65	69.29	64.58	72.65	74.39	72.94	77.54
السنة	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019		
دولار أمريكي	79.37	80.58	100.69	109.64	110.97	116.59	119.35		

المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على قاعدة بيانات البنك الدولي، متوفر على [http:// data.worldbank.org/country/algeria](http://data.worldbank.org/country/algeria)

28/5/2021

الدولار الأمريكي والذي ارتفع مقارنة بالدينار سنة 1995 (بسبب التخفيضات المتتالية للدينار الجزائري كما أشرنا إليه سابقا)، فقد استمر في الارتفاع مقارنة بالدينار ليسجل سنة 2002 ما قيمته 79.68 دولار لكل 1 د.ج بعد هذا التاريخ بدأ في الانخفاض تدريجيا واستمر هذا الانخفاض خلال السنوات اللاحقة حيث سجل أقل قيمة له منذ 1998 بلغت 64.58 د.ج لكل دولار أمريكي، وبعد هذا التاريخ بدأ يستعيد تواته وارتفاعه مقابل الدينار بمرور السنوات ليسجل أعلى قيمة له في سنة 2019 بلغت 119.35 د.ج لكل 1 دولار أمريكي.

المبحث الثاني: دراسة تحليلية لميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (1990-2019)

في هذا المبحث سنتطرق إلى تطورات وضعية ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة (1990-2019) ثم بعد ذلك نتطرق إلى مدى مساهمة النفط في الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات

المطلب الأول: تطورات ميزان المدفوعات خلال الفترة (1991-2002)

نلخصها إجمالاً في الجدول التالي:

الجدول (7): تطورات ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (1991-2002)

2002	2001	2000	1999	1998	1997	1996	1995	1994	1993	1992	1991	
4.37	7.06	8.93	0.02	0.91	3.45	1.25	-2.24	-1.84	0.8	1.3	2.39	الرصيد الخارجي الجاري
9.61	9.61	12.3	3.36	1.51	5.69	4.13	0.16	-0.26	2.42	3.21	4.67	الميزان التجاري
18.71	19.09	21.65	12.32	10.14	13.82	13.22	10.26	8.89	10.41	11.51	12.44	صادرات
18.11	18.53	21.06	11.91	9.77	13.18	12.65	9.73	8.61	9.88	10.98	11.97	مخروقات
0.61	0.56	0.59	0.41	0.37	0.64	0.57	0.53	0.28	0.53	0.53	0.47	صادرات اخرى
-12	-9.48	-9.35	-8.96	-8.63	-8.13	-9.09	-10.1	-9.15	-7.99	-8.3	-7.77	واردات
1.18	-1.53	1.45	1.84	-1.48	-1.08	-1.4	-1.33	-1.24	-1.01	-1.14	-1.35	خدمات، خارج دخل العوامل، صافي
-2.23	-1.69	-2.71	-2.29	-2	-2.22	-2.35	-2.19	-1.74	-1.75	-2.16	-2.21	دخل العوامل، صافي
1.07	0.67	0.79	0.79	1.06	1.06	0.88	1.12	1.4	1.14	1.39	1.29	تحويلات صافية
-0.71	-0.87	-1.36	-2.4	-0.83	-2.29	-3.34	-4.09	-2.54	-0.81	-1.07	-1.89	رصيد حساب راس المال
0.97	1.18	0.42	0.46	0.5	0.26	0.27	0	0	0	0.03	-0.08	الاستثمار المباشر (الصافي)
-1.32	-1.99	-1.96	-1.97	-1.33	-2.51	-3.4	-3.89	-2.48	-0.33	0.08	-1.23	رؤوس الأموال الرسمية (الصافية)
-0.36	-0.06	0.18	-0.89	0	0.04	-0.21	-0.2	-0.06	-0.48	-1.18	-0.56	قروض قصيرة الاجل والسهيرو والخطأ (صافي)

3.66	6.19	7.57	-2.38	-1.74	1.16	-2.09	-6.32	-4.38	-0.01	0.23	0.22	الرصيد الاجمالي
------	------	------	-------	-------	------	-------	-------	-------	-------	------	------	-----------------

المصدر: أمين صيد، سياسة الصرف كأداة لتسوية الاختلال في ميزان المدفوعات، مكتبة حسين العصرية، بيروت، لبنان، 2013، ص 299

الوحدة: مليار دولار

المطلب الثاني: تطورات ميزان المدفوعات خلال الفترة (2003-2013)

نحملها من خلال الجدول التالي:

الجدول (8): تطورات ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (2003-2013)

2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	
1.15	12.3	17.77	12.16	0.41	34.45	30.64	28.95	21.18	11.12	8.84	الرصيد الخارجي الجاري
9.88	20.17	25.96	18.20	7.78	40.52	34.24	34.06	26.47	14.27	11.14	الميزان التجاري
64.87	71.74	72.89	57.09	45.18	78.59	60.59	54.74	46.33	32.22	24.47	صادرات
63.82	70.58	71.66	56.12	44.41	77.19	59.61	53.61	45.59	31.55	23.99	مخروقات
1.05	1.15	1.23	0.97	0.77	1.4	0.98	1.13	0.74	0.67	0.47	صادرات اخرى
-54.99	-51.57	-46.93	-38.89	-37.4	-38.07	-26.35	-20.68	-19.86	-17.9	-13.3	واردات
-7	-7.13	-8.81	-8.33	-8.69	-7.58	-3.99	-2.2	-2.27	-2.01	-1.35	خدمات، خارج دخل العوامل، صافي
-4.52	-3.91	-2.04	-0.37	-1.31	-1.26	-1.83	-4.52	-5.08	-3.6	-2.7	دخل العوامل، صافي
2.79	3.17	2.65	2.65	2.63	2.77	2.22	1.61	2.06	2.46	1.75	تحويلات صافية
-1.02	-0.24	2.38	3.42	3.45	2.54	-1.09	-11.22	-4.24	-1.87	-1.37	رصيد حساب راس المال
1.96	1.52	2.04	3.47	2.54	2.28	1.37	1.76	1.06	0.62	0.62	الاستثمار المباشر (الصافي)
-0.38	-0.62	-1.08	0.44	1.3	0.43	*-0.77	-11.89	-3.05	-2.23	-1.38	رؤوس الأموال الرسمية (الصافية)
-2.6	-1.14	1.41	-0.49	-0.39	0.69	-1.69	-1.08	-2.25	-0.26	-0.61	قروض قصيرة الاجل والسهيو والخطأ (صافي)

0.13	12.06	20.14	15.58	3.86	36.99	29.55	17.73	16.94	9.25	7.47	الرصيد الاجمالي
------	-------	-------	-------	------	-------	-------	-------	-------	------	------	--------------------

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على (صيد، 2013، ص299)، والنشرات الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر، كل من: رقم 10 جوان

2010، ورقم 26 جوان 2014، ورقم 33 مارس 2016

الوحدة: مليار دولار

المطلب الثالث: تطورات ميزان المدفوعات خلال الفترة (2019-2014)

نوجزها من خلال الجدول التالي:

الجدول (9): تطورات ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (2019-2014)

* 2019	2018	2017	2016	2015	2014	
-17.11	-16.97	-22.07	-26.22	-27.48	-9.28	الرصيد الخارجي الجاري
-9.64	-7.45	-14.41	-20.13	-18.08	0.46	الميزان التجاري
34.99	41.11	34.57	29.31	34.57	60.13	صادرات
32.93	38.89	33.2	27.92	33.08	58.46	مخروقات
2.07	2.21	1.37	1.39	1.48	1.67	صادرات اخرى
-44.63	-48.57	-48.98	-49.44	-52.65	-59.67	واردات
-6.26	-8.17	-8.01	-7.34	-7.52	-8.14	خدمات، خارج دخل العوامل، صافي
-4.21	-4.4	-2.59	-1.57	-4.44	-4.81	دخل العوامل، صافي
3	3.35	2.94	2.82	2.56	3.22	تحويلات صافية
0.18	0.87	0.31	0.19	-0.06	3.4	رصيد حساب راس المال
1.3	0.62	1.24	1.59	-0.69	1.53	الاستثمار المباشر (الصافي)
-0.07	0.15	-0.04	-0.64	-0.46	0.52	رؤوس الأموال الرسمية (الصافية)
-1.77	0.1	0.49	-2.04	1.09	1.36	قروض قصيرة الاجل والسهو والخطأ (صافي)
-16.93	-15.82	-11.06	-26.03	-27.54	-5.88	الرصيد الاجمالي

المصادر: من اعداد الطالب اعتمادا على النشرات الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر: كل من رقم 45 مارس 2019، ورقم 49 مارس 2020، والتقرير السنوي لبنك الجزائر 2018: التطور الاقتصادي والنقدي في الجزائر الصادر في ديسمبر 2019.

*: وضعية مؤقتة

الوحدة: مليار دولار

نلاحظ من خلال الجداول الثلاثة السابقة أن ميزان المدفوعات في الجزائر شهد مراحل متقلبة وأخرى مستقرة، حيث أن خلال الفترة من 1991 إلى 1993 شهد الميزان استقرارا وشبه توازن، "إلا أن سنتي 1994 و1995 شهد عجزا بلغ 4.38 و6.32 على التوالي، وهي السنوات التي انخفض فيها سعر البرميل من النفط بشكل حاد" (بضياف وبوعظم، 2018، ص327). وعموما خلال فترة التسعينات كان أكبر عجز سنة 1995 بينما أكبر فائض خلال نفس الفترة كان سنة 1997 وبلغ 1.16 وفترة التسعينات عموما شهدت شبه استقرار لميزان المدفوعات عدا سنتي 1994 و1995.

مع سنة 2000 بدأ ميزان المدفوعات يسجل الفوائض حيث خلال سنة 2000 سجل الميزان فائضا قدر ب 7.57 مليار دولار واستمر هذا الفائض بالزيادة مع مرور السنوات إلى أن سجل أكبر فائض له خلال سنة 2008 قدر ب 36.99 مليار دولار وحسب (التقرير السنوي 2008 لبنك الجزائر، 2009 [ب، ج]) فإن التعزيز المتواصل لسلامة ميزان المدفوعات خلال السنوات من 2001 إلى 2008 قد تدعم بواسطة المحيط الدولي المواتي في مجال تطور أسعار المحروقات، وإذا كان الاقتصاد الجزائري لا يزال رهينة صادرات المحروقات، فقد سجل ميزان المدفوعات في 2008 عنصرا جديدا من عناصر الهشاشة يتمثل بالقفزة المسجلة على مستوى واردات السلع والخدمات (ص78). واستمر بعدها في التراجع بتوالي السنوات ليعود إلى حالة التوازن في 2013 حيث بلغ رصيده 0.13 مليار دولار.

لتأتي بعد ذلك سنة 2014 هذه السنة التي حسب (التقرير السنوي 2016 ل ب، ج، 2017) بدأ متوسط السعر الشهري للبرميل، الذي استقر عند حوالي 110 دولار للبرميل في السداسي الأول من سنة 2014 في الانحدار القوي خلال النصف الثاني من نفس السنة حيث بلغ 57.98 دولار، هذا الانزلاق استمر طول سنة 2015 بمتوسط 53.1 دولار ثم 45 دولار في 2016 (ص49). هذه الاحصائيات تفسر حدوث العجز في الميزان خلال السنوات 2014 و2015 و2016 حيث بلغ على التوالي 5.88 و27.54 و26.03 دولار.

هذا العجز بدأ في التقلص خلال السنوات اللاحقة إذ حسب (التقرير 2018 السنوي ل ب، ج 2019) وصلت أسعار النفط إلى 53.01 دولار للبرميل ثم في سنة 2018 وصلت إلى 71.5 دولار للبرميل (ص39).

المبحث الثالث: دراسة تحليلية لأثر سياسات الصرف المتبعة في إطار التحرير الجزئي للرقابة على الصرف منذ 1990 على تعديل ميزان المدفوعات

إن سياسة سعر الصرف المتبعة في الجزائر منذ 1990 والتي تعلق أساسا بالتحرير الجزئي للرقابة على الصرف منذ 1990 وإرساء قابلية تحويل الدينار منذ 1994، شهدت مرحلتين أساسيتين مرحلة التخفيض الصريح للدينار الجزائري منذ 1991 إلى غاية 1994 ومرحلة التعويم المدار للصرف من 1994 إلى يومنا هذا

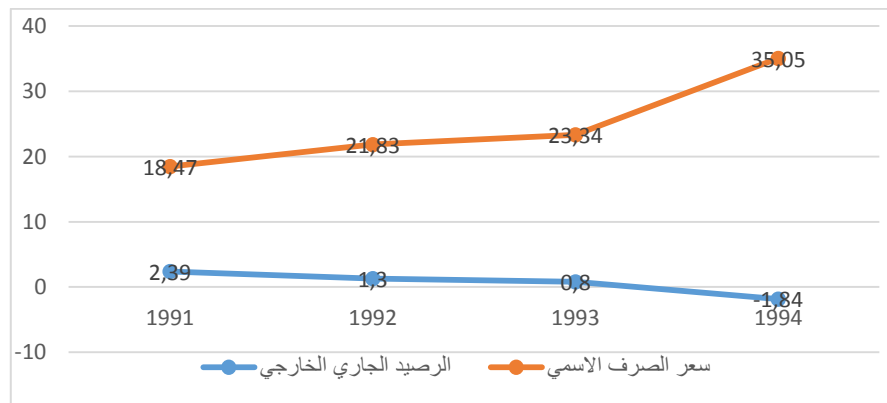
المطلب الأول: أثر سياسة تخفيض الدينار على ميزان المدفوعات في إطار التحرير الجزئي للرقابة على الصرف خلال الفترة (1991-1994)

لتسهيل هذه المهمة نقسم ميزان المدفوعات إلى قسمين قسم الرصيد الجاري الخارجي وقسم رصيد حساب رأس المال.

الفرع الأول: أثر سياسة تخفيض الدينار على الرصيد الجاري الخارجي في إطار التحرير الجزئي للرقابة على الصرف خلال الفترة (1991-1994)

قبل الدخول في عناصر الرصيد الجاري الخارجي لابد من إبراز رصيد الجاري الخارجي ككل وإبراز أثر تخفيض الدينار على الرصيد الجاري الخارجي، وهو ما يبينه الشكل البياني التالي:

الشكل (09): أثر تخفيض قيمة الدينار الجزائري على الرصيد الجاري الخارجي خلال مرحلة التخفيض (1991-1994)



المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي، متوفر على [Http:// data.worldbank.org/country/algeria](http://data.worldbank.org/country/algeria)

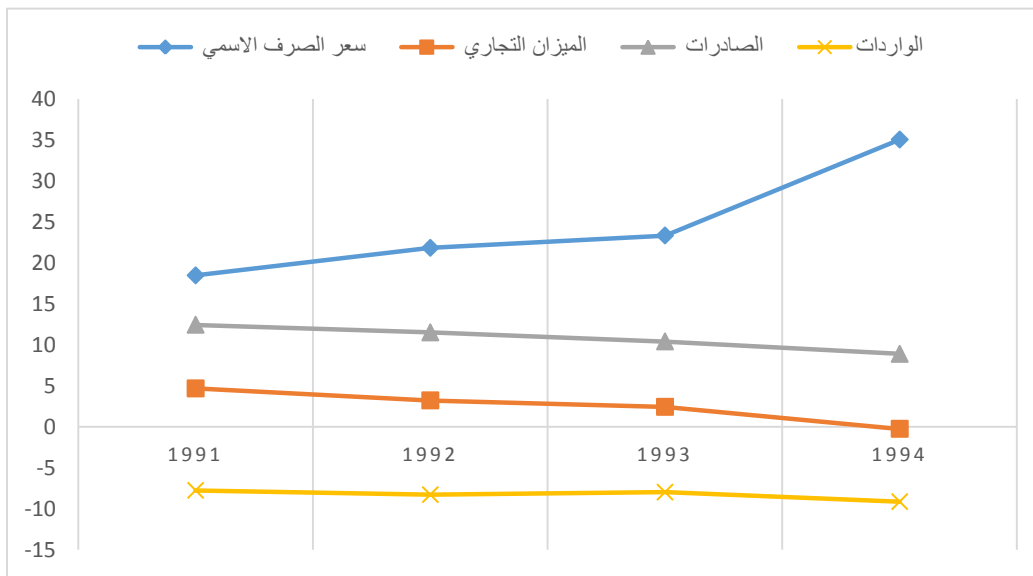
2021/06/12، والجدول رقم (7).

نلاحظ أن في سنة 1991 كان الرصيد الجاري الخارجي في حالة فائض يقدر ب 2.39 وحينها كان سعر الصرف الإسمي 18.47 دينار لكل دولار ومع التخفيض ومرور السنوات بدأ الرصيد الجاري الخارجي يقترب من التوازن حيث وصل إلى 0.8 مقابل سعر صرف اسمي 23.34 دينار لكل دولار، لتأتي سنة 1994 ويدخل الرصيد الجاري الخارجي في عجز بمقدار 1.84 وعموما امتاز الرصيد الجاري الخارجي بشبه توازن حيث لم يكن الفائض أو العجز كبيرا رغم تطبيق سياسة التخفيض. من أجل تحليل أكبر للموضوع سوق نقوم بتحليل عناصر الرصيد الجاري الخارجي لمعرفة أسباب شبه التوازن الحادث.

أولاً: الميزان التجاري

يتكون الميزان التجاري للجزائر من الصادرات التي تعتمد على المحروقات، أكثر من (94%) من مجموع الصادرات خلال الفترة (1991-1994) بالإضافة إلى الواردات السلعية، ما يعني ارتباط وضع الميزان التجاري بأسعار النفط، والملاحظ أن رصيد الميزان التجاري أخذ في الانخفاض منذ بداية التخفيض أين كان سنة 1991 في حدود 4.67 ليأخذ سنة 1994 القيمة -0.26 ما يعني أن التخفيض أثر سلباً على الميزان التجاري، كما نلاحظ أيضاً كلما انخفضت الصادرات زادت الواردات خلال الفترة (1991-1994) وهو ما أثر سلباً أيضاً على الميزان التجاري والشكل التالي يوضح أكثر هذا التحليل

الشكل (10): أثر تخفيض قيمة الدينار على الميزان التجاري خلال الفترة (1991-1994)



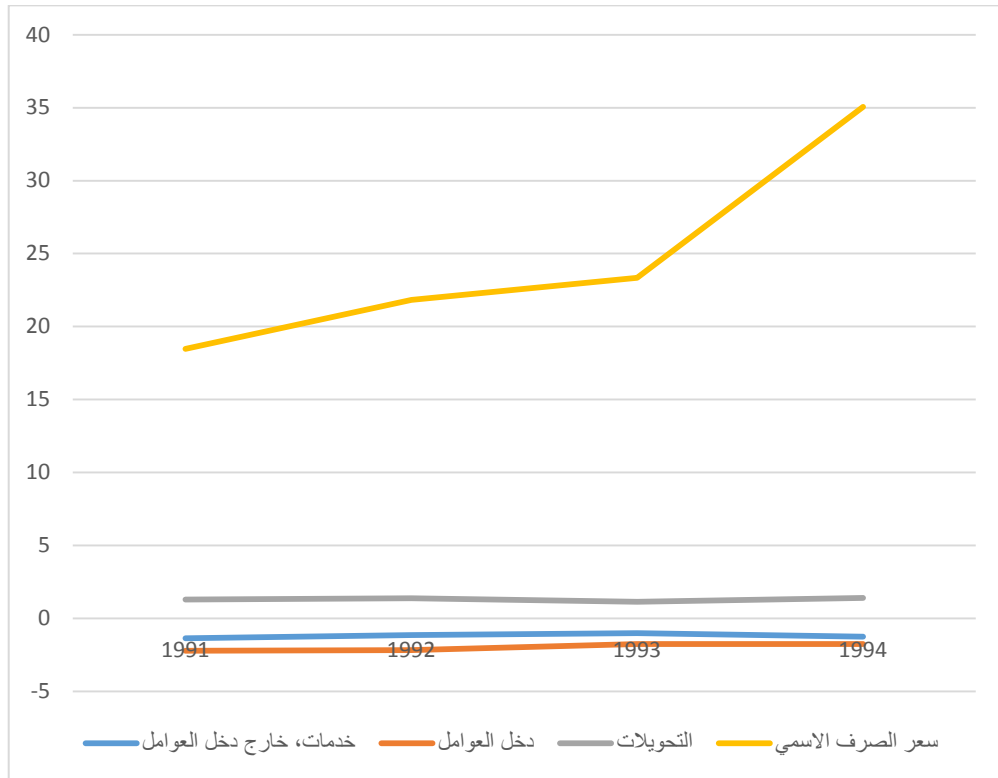
المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي، متوفر على [Http:// data.worldbank.org/country/algeria](http://data.worldbank.org/country/algeria)

2021/06/12، والجدول رقم (7).

ثانيا: ميزاني الخدمات والتحويلات

نوجزهما من خلال الشكل التالي:

الشكل (11): أثر تخفيض قيمة الدينار على خدمات غير العوامل ودخل العوامل والتحويلات خلال الفترة (1991-1994)



المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي، متوفر على [Http:// data.worldbank.org/country/algeria](http://data.worldbank.org/country/algeria)

2021/06/12، والجدول رقم (7).

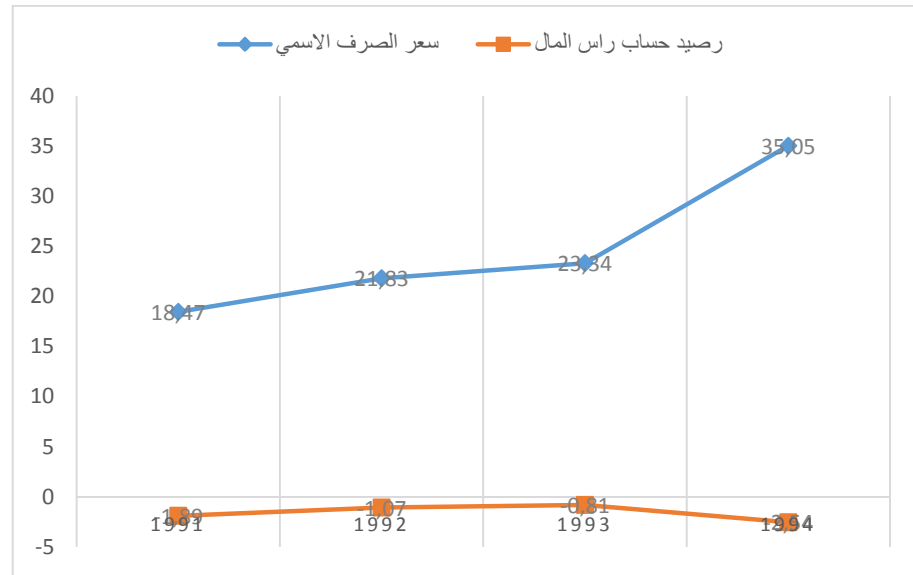
نلاحظ من خلال الشكل السابق أنه رغم التغيرات التي طرأت على سعر الصرف إلا أن العناصر الثلاثة لم تستجب بشكل كبير لهذه التغيرات في سعر الصرف وبقية الخدمات في حالة عجز يتراوح بين 1.35 و 1.24 بينما دخل العوامل في عجز أيضا يتراوح بين 1.74 و 2.21 وهو ما يبين ضعف الجزائر في تقديم خدمات للخارج بينما التحويلات تراوحت بين 1.39 و 1.4.

الفرع الثاني: أثر سياسة تخفيض الدينار على رصيد حساب رأس المال في إطار التحرير الجزئي للرقابة على الصرف

خلال الفترة (1991-1994)

كانت وضعية حساب رأس المال أثناء فترة التخفيض مثلما يوضحه الشكل التالي:

الشكل (12): أثر تخفيض الدينار على رصيد حساب رأس المال خلال الفترة (1991-1994)



المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي، متوفر على [Http:// data.worldbank.org/country/algeria](http://data.worldbank.org/country/algeria)

2021/06/13، والجدول رقم (07)

أولاً: الاستثمار المباشر

نلاحظ من الشكل السابق أن رصيد حساب رأس المال لم يكن حركياً وتميز بعجز طفيف ولم تكن القيم كبيرة، ويعود ذلك أساساً إلى ضعف العناصر المكونة لهذا الرصيد سواء من قلة الأموال الداخلة أو الخارجة إلى الجزائر أو من قلة الحركية لهذه العناصر التي لم تتميز بالحركية والمرونة رغم التخفيضات وكانت هذه العناصر على الوضعية التالية:

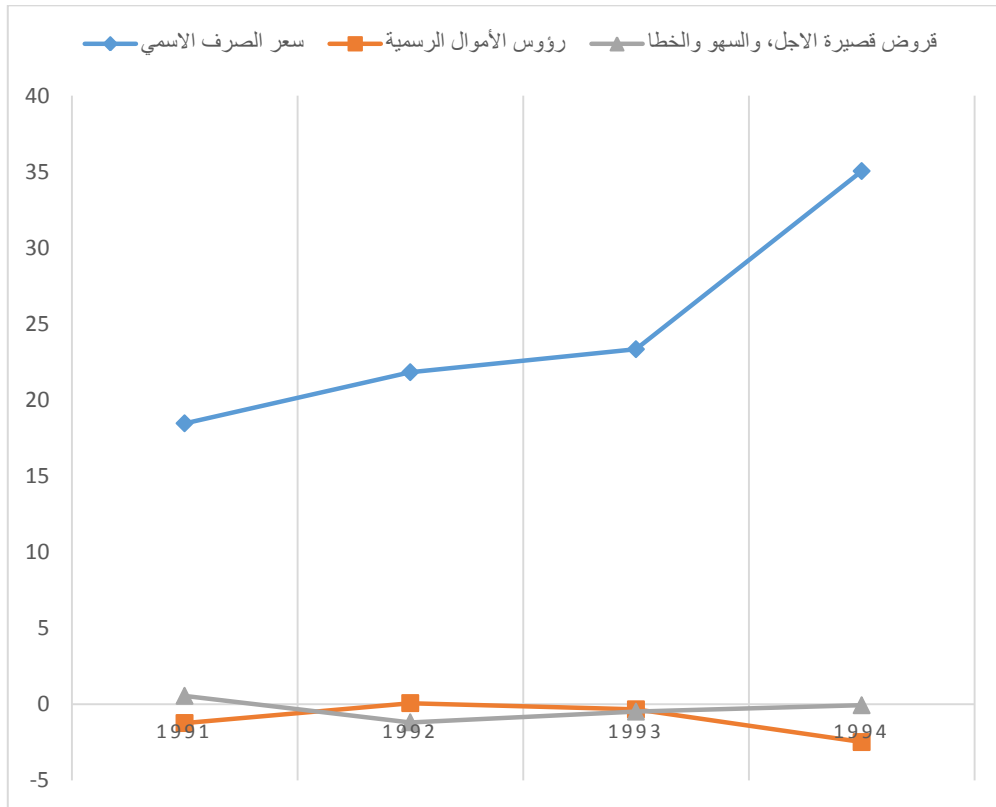
تعتبر حركة الاستثمار الأجنبي في الجزائر جد هزيلة خلال هذه الفترة إذ كانت سنتي 1991 و1992 على التوالي -0.08 و0.03 بينما السنتين 1993 و1994 كانت الحركة منعدمة رغم تخفيض قيمة العملة.

أولاً: الاستثمار المباشر

ثانيا: رؤوس الأموال الرسمية والقروض قصيرة الأجل، والسهو والخطأ

نلخصها وفق الشكل التالي:

الشكل (13): أثر تخفيض قيمة الدينار على كل من رؤوس الأموال الرسمية والقروض قصيرة الأجل والسهو والخطأ خلال الفترة (1994-1991)



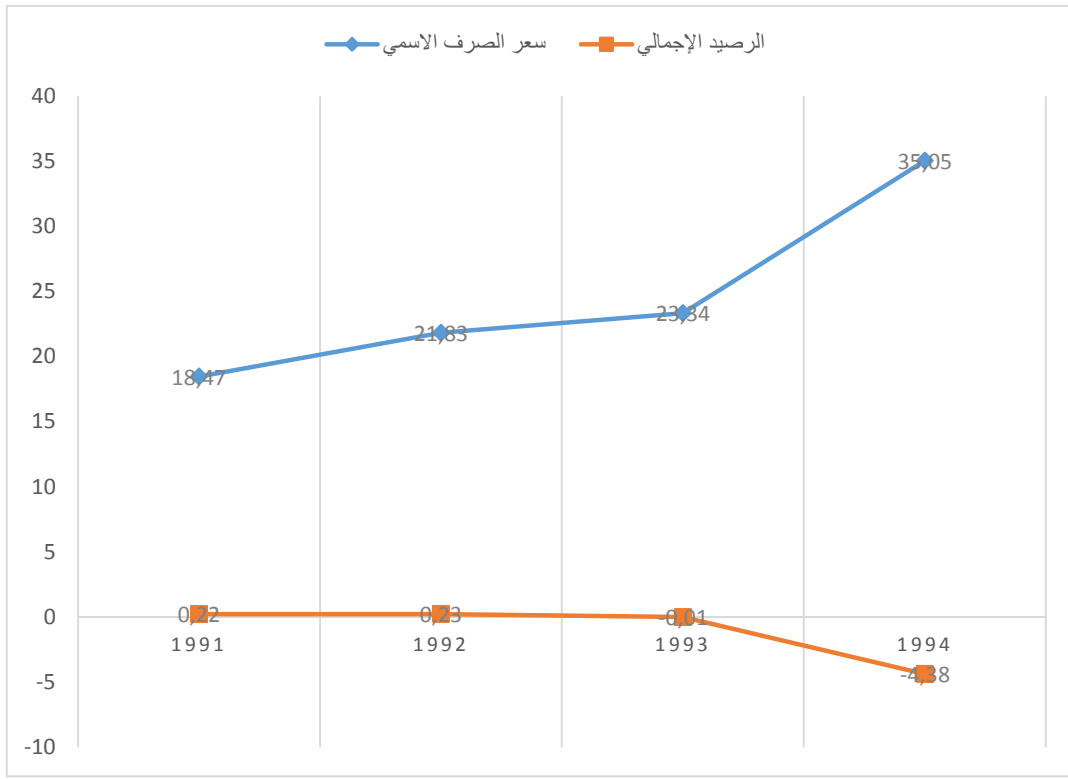
المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي، متوفر على [http:// data.worldbank.org/country/algeria](http://data.worldbank.org/country/algeria) والجدول رقم (07) 2021/06/13

الملاحظ من خلال الشكل السابق أن الجزائر صدرت رؤوس أموال رسمية وقروض قصيرة أجل خلال الفترة (1994-1991)

إلا أن كمية هذه الأموال كان صغيرا ولا يتعدى على الأكثر 2.48 مليار دولار.

وكتيجة لهذا المطلب فسياسة التخفيض (1994-1991) ساهمت في استقرار وتوازن ميزان المدفوعات بشكل ملحوظ إلا أن سنة 1994 وهي سنة التخفيض الرسمي الثاني والتي وصل فيها سعر صرف الدينار مقابل الدولار 35.05 أثرت بشكل سلبي نسبيا حيث بلغ العجز 4.38 مليار دولار والشكل التالي يوضح أكثر هذا التحليل.

الشكل (14): أثر تخفيض قيمة الدينار على الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات خلال الفترة (1991-1994)



المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي، متوفر على [Http://data.worldbank.org/country/algeria](http://data.worldbank.org/country/algeria)

والجدول رقم (07)

المطلب الثاني: أثر سياسة التعويم المدار للدينار على ميزان المدفوعات في إطار التحرير الجزئي للرقابة على الصرف خلال الفترة (1995-2019)

الفرع الأول: إشكالية ارتباط الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات بأسعار النفط خلال الفترة (1995-2019)

رغم تحول الجزائر إلى نظام سياسة التعويم المدار لسعر الصرف في محاولة للحاق بركب الاقتصاد العالمي إلا أن نجاح هذه السياسة كان جزئيا ومحدودا نظرا للتقلبات المختلفة لأسعار النفط، والمتبع لميزان المدفوعات الجزائري خلال هذه الفترة يجد أنه يتأثر بشكل كبير بأسعار النفط لأن الجزائر تعتمد في اقتصادها بشكل كبير وأساسي على المحروقات خاصة النفط الذي يشكل الجزء الكبير من المحروقات فكان لسياسة الصرف المتبعة (التعويم المدار) دور في تحديد الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات وكان ذلك في حالة استقرار أسعار النفط، وكان لأسعار النفط كذلك دور بارز في تحديد الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات والجدول التالي يبين دور أسعار النفط في التأثير على ميزان المدفوعات.

الجدول (10): تطورات رصيد ميزان المدفوعات الجزائري بالتوازي مع سعر النفط لكل سنة خلال الفترة (1995-2019)

2019

السنة	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001
الرصيد الاجمالي	-6.32	-2.09	1.16	-1.74	-2.38	7.57	6.19
سعر البرميل	16.9	20.3	18.7	12.3	17.5	27.6	23.1

السنة	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
الرصيد الاجمالي	3.66	7.47	9.25	16.94	17.73	29.55	36.99	3.86	15.58	20.14	12.06
سعر البرميل	25.24	29.03	38.66	54.04	65.85	74.77	99.9	62.2	80.2	112.9	111

السنة	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الرصيد الاجمالي	0.13	-5.88	-27.54	-26.03	-11.06	-15.82	-16.93
سعر البرميل	109.5	100.2	53.1	45	54.1	71.3	64.49

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على كل من: الجداول رقم 7 و8 و9. والتقرير الاقتصادي العربي الموحد، التطورات المالية، صندوق النقد

العربي، 2001، ص189. وبنك الجزائر، التقارير السنوية لبنك الجزائر، 2018، 2008، 2013، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر الصادرين في 2019، 2009، 2014 على التوالي. بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم: 5 ديسمبر 2008.

<https://m.elbilad.net/article/detail?id=103629> 2021/6/10

الوحدة (الرصيد الإجمالي): مليار دولار، الوحدة (سعر البرميل): دولار

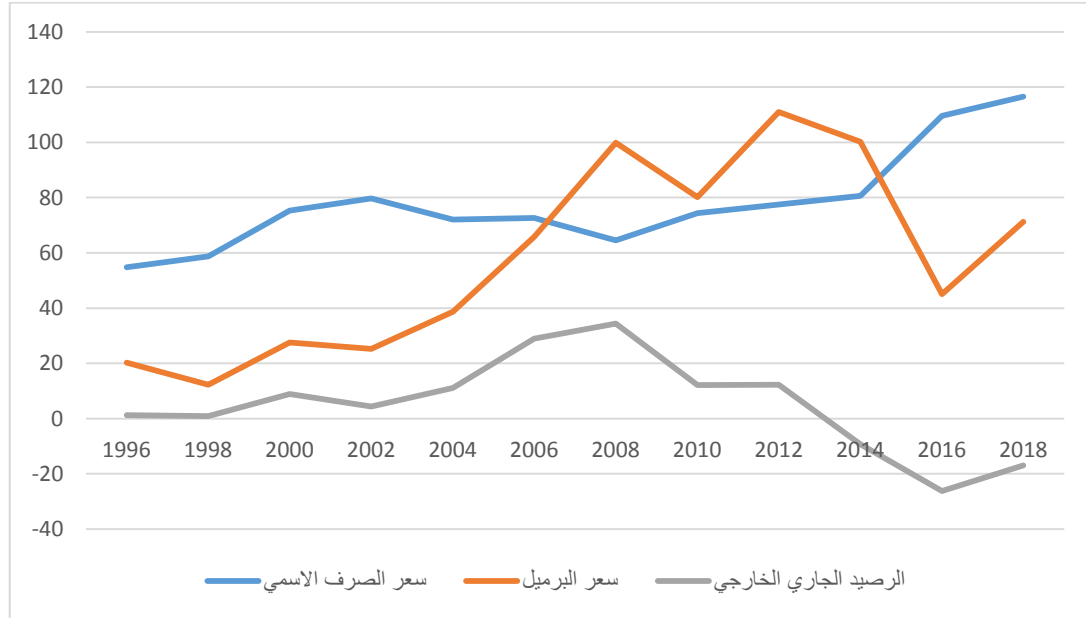
من أجل فهم أكبر للموضوع قسمنا فترة الدراسة إلى ثلاثة أجزاء حسب ما يوضحه الجدول السابق جزء تتقلب فيه أسعار النفط صعودا ونزولا بدرجات ليست بالكبيرة وهي الفترة (1995-2001)، وجزء تتزايد فيه أسعار النفط بشكل كبير (عدا سنتي 2009 و2010) وهي الفترة (2002-2013) وجزء يمثل تهاوي أسعار النفط (وإن كان هناك تعافي جزئي بداية من 2017) وهي الفترة (2014-2019). وكل هذا في إطار التعويم المدار لسعر الصرف خلال كل الفترات السابقة (1995-2019).

الفرع الثاني: أثر التعويم المدار للدينار على الرصيد الجاري الخارجي في إطار الرقابة على الصرف خلال الفترة

(1995-2019)

الشكل التالي يوضح تطورات الرصيد الجاري الخارجي خلال هذه الفترة:

الشكل (15): أثر سياسة التعويم المدار للدينار على الرصيد الجاري الخارجي بالموازاة مع تغيرات أسعار النفط (1995-2019)



المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على الجداول، كل من رقم 6،7،8،9،10.

إن انتهاج سياسة التعويم المدار لسعر الصرف وتقلبات أسعار النفط أثرتا على الرصيد الجاري الخارجي على النحو التالي:

- خلال الفترة (1996-2002): ساهمت سياسة التعويم المدار لسعر الصرف في حدوث نتائج متباينة للرصيد الجاري الخارجي حيث كان يتراوح بين حالة شبه التوازن (فائض صغير) خاصة خلال السنوات الأولى لتطبيق هذه السياسة وفائض كبير نوعا ما تراوح بين 4.37 و 8.93 وما ساهم أكثر في إبراز نتائج سياسة التعويم المدار هو الاستقرار النسبي لأسعار النفط لهذه المرحلة.

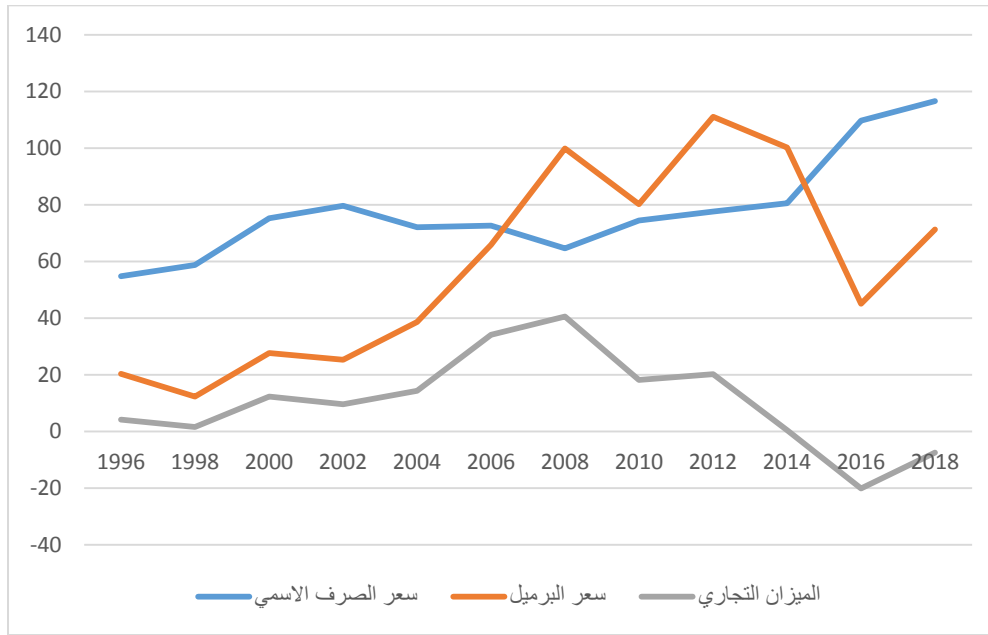
- خلال الفترة (2002-2013): في هذه المرحلة كانت تقلبات أسعار النفط هي الفيصل في تحديد الرصيد الجاري الخارجي أين ساهمت الزيادات المتسارعة والكبيرة لأسعار النفط خلال هذه الفترة (عدا سنة 2009 انخفضت أسعار النفط) في تحقيق فوائض كانت كبيرة خلال بعض السنوات، وبالتالي اختفاء أثر سياسة التعويم المدار بسبب قوة تقلبات أسعار النفط لأن الجزائر حافظت على المحروقات كمصدر رئيسي للدخل، وهو ما جعلها رهينة أسعار النفط.

- خلال الفترة (2014-2019): ساهم سقوط أسعار النفط بداية من أواخر سنة 2014 في حدوث عجز في الرصيد الجاري الخارجي هذا العجز كان كبيرا خلال سنتي 2015 و 2016 لأن الجزائر بقيت رهينة أسعار النفط ومرة أخرى يغيب دور وأثر سياسة التعويم المدار للدينار. وللتفصيل أكثر لابد من إبراز وضعية العناصر المكونة للرصيد الجاري الخارجي على النحو التالي:

أولاً: الميزان التجاري

كانت وضعية الميزان التجاري كما يوضح الشكل التالي:

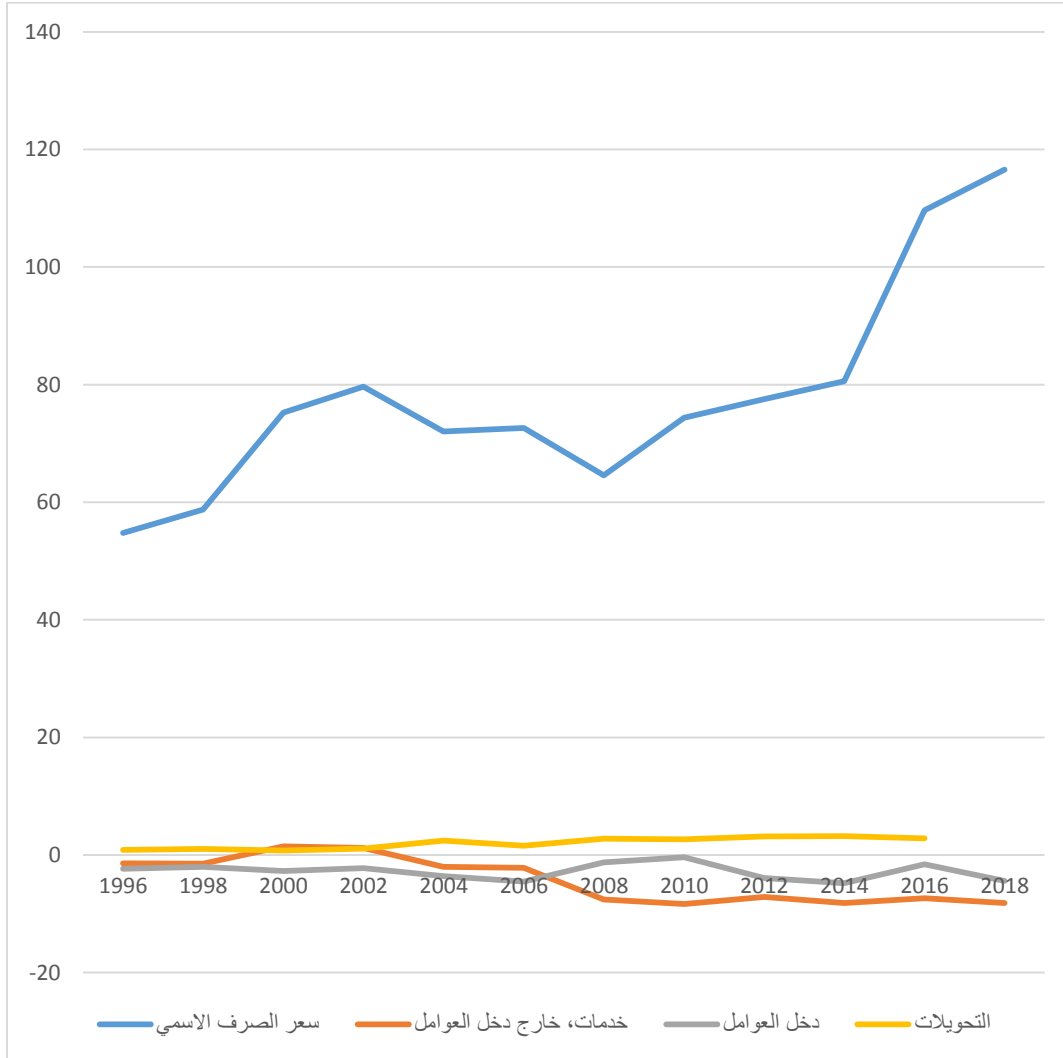
الشكل (16): أثر سياسة التعويم المدار للدينار على الميزان التجاري بالموازاة مع تغيرات أسعار النفط خلال الفترة (1995-2019)



المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على الجداول، كل من رقم 6،7،8،9،10

رغم اتباع سياسة التعويم المدار إلا أن الميزان التجاري يتبع كلية أسعار النفط (لاحظ بدقة الشكل 15) وتقريبا لا علاقة له بالتعويم المدار لسعر الصرف لارتباط اقتصاد الجزائر بالمحروقات فالمستورد الأجنبي لا يطلب الدينار الجزائري إلا عند استيراده للمحروقات، وإذا كان التحليل السابق للرصيد الإجمالي الخارجي يشبه تحليل الميزان التجاري فيعني ذلك أن باقي البنود في الرصيد الجاري الخارجي (الخدمات والتحويلات) لا تلعب الدور الكبير في التأثير على الرصيد الجاري الخارجي، إذ أن القيم تكون دائما صغيرة وتميل في الغالب إلى شبه التوازن (عجز أو فائض طفيفين) عدا الخدمات خارج دخل العوامل التي ارتفع فيها العجز بداية من 2008، وذلك رغم القرارات المتتالية بمرور السنوات والتي تخض قابلية تحويل الدينار ابتداء من 1994 والتي مست مع مرور الوقت كل عناصر الرصيد الجاري لميزان المدفوعات بداية من 2007. وبالتالي بقيت الجزائر عاجزة عن تقديم خدمات للخارج بقدر ما تأخذ منه من خدمات والاستثناء الوحيد بقي في سنوات 1999 و2000 و2002، أما بالنسبة للتحويلات فخلال كل الفترة كان سنة أكبر تحويل في 2018 حيث بلغ 3.35 مليار دولار، وكنتيجة نقول إن الخدمات والتحويلات لم يستجيبا لمرونة سعر الصرف خلال مرحلة التعويم المدار لسعر الصرف. والشكل التالي يوضح هذه النتيجة أكثر

الشكل (17): أثر سياسة التعويم المدار للدينار على خدمات خارج دخل العوامل، ودخل العوامل، والتحويلات خلال الفترة (1995-2019)

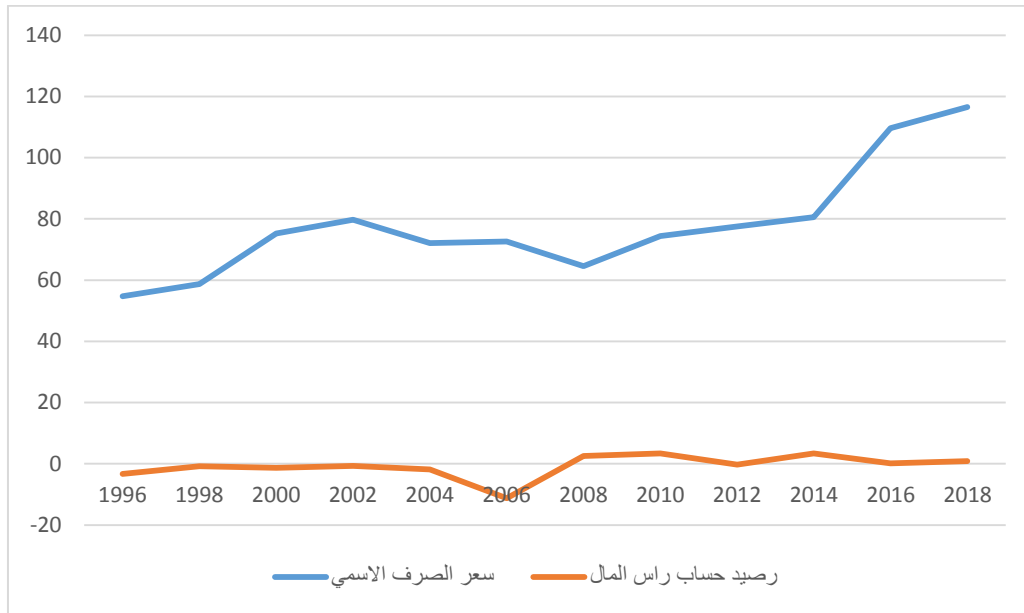


المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على الجداول، كل من رقم 6،7،8،9

الفرع الثالث: أثر التعويم المدار للدينار على رصيد حساي رأس المال في إطار التحرير الجزئي للرقابة على الصرف خلال الفترة (1995-2019)

كان هذا الأثر مثلما يوضحه الشكل التالي:

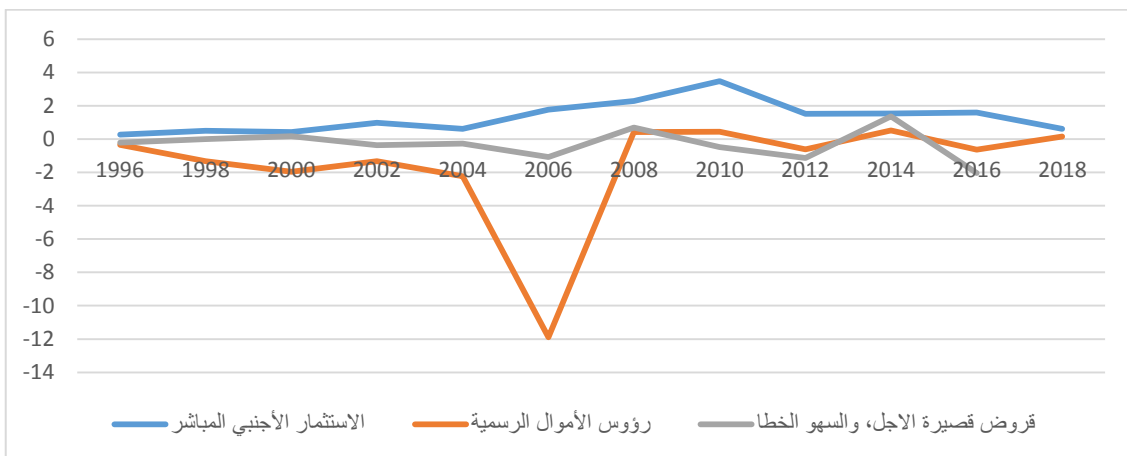
الشكل (18): أثر سياسة التعويم المدار للدينار على رصيد حساب رأس المال خلال الفترة (1995-2019)



المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على الجداول، كل من رقم 6،7،8،9.

نستنتج من الشكل السابق أن رصيد حساب رأس المال لا يستجيب لسياسة التعويم المدار ولا يتأثر بتغيرات أسعار صرف الدينار رغم ما تمتاز به هذه السياسة من تحرير لرؤوس الأموال وبقي على طول المدة يتراوح بين عجز طفيف (خروج رؤوس الأموال من الجزائر) عدا سنة 2006 أين بلغ العجز 11.22 مليار دولار وفائض طفيف (دخول رؤوس الأموال إلى الجزائر) وعموما نستنتج أن سياسة التعويم المدار لم تحدث تغيرات تذكر على رصيد حساب رأس المال، هذا الاستنتاج يعني أيضا أن بنود حساب رأس المال لم تكن مرنة وذو تغيرات كبيرة وبقيت تتراوح بأرقام هي أقرب إلى حالة التوازن والشكل التالي يوضح هذا التحليل أكثر:

الشكل (19): وضعية بنود رصيد حساب رأس المال خلال فترة التعويم المدار للدينار (1995-2019)

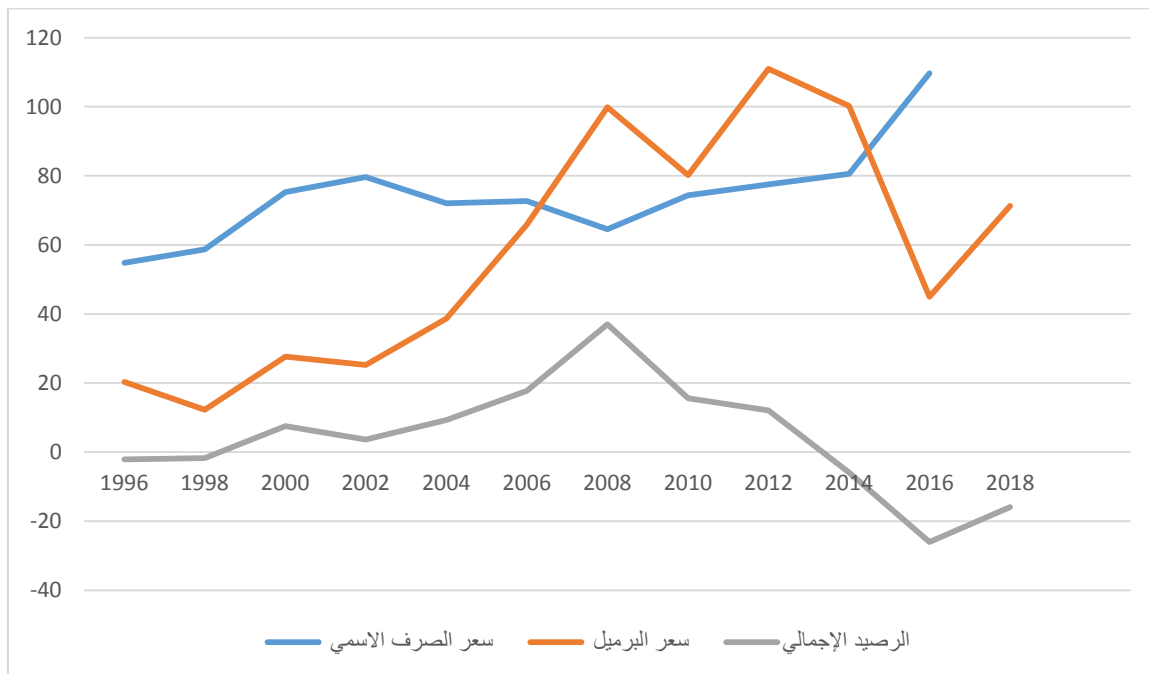


المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على الجداول كل من رقم: 7،8،9

إن عدم استجابة رصيد حساب رأس المال لتغيرات أسعار صرف الدينار يعود في الأصل إلى الاستثمار الأجنبي المباشر من جهة ورؤوس الأموال الرسمية والقروض قصيرة الأجل، والسهو والخطأ من جهة أخرى، فالمتبع لوضعية بنود رصيد حساب رأس المال يجد أن الأموال التي دخلت الجزائر للاستثمار الأجنبي المباشر كانت أكبر من التي دخلت رغم عدم وجود فرق كبير ما يعني وجود فائض، كما أن أموال رؤوس الأموال الرسمية والقروض قصيرة الأجل والسهو الخطأ التي خرجت من الجزائر كانت أكبر من التي دخلت إليها، وهو ما ساهم في التوازن النسبي بين الاستثمار الأجنبي المباشر وبين رؤوس الأموال الرسمية والقروض قصيرة الأجل والسهو الخطأ الذي بدوره ساهم في عدم مرونة رصيد حساب رأس المال. كل هذا باستثناء سنة 2006 التي شهدت عجزا كبيرا في رؤوس الأموال الرسمية هذا العجز أثر بشكل واضح على رصيد حساب رأس المال.

بعد بيان أثر التعويم المدار للدينار على أرصدة ميزان المدفوعات بكل بنودها يمكننا الآن معرفة الأثر الكلي لهد السياسة على الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات، وبما أن اقتصاد الجزائر يعتمد بشكل كبير وأساسي على المحروقات (خاصة النفط) فلا بد من أخذ أسعار هذه الأخيرة بعين الاعتبار في تطورات الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات وهو ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل (20): أثر سياسة التعويم المدار للدينار على الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات بالتوازي مع تغيرات أسعار النفط خلال الفترة (1995-2019)



المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على الجدولين رقم 6 و 10.

نلاحظ من الشكل السابق أن سياسة التعويم المدار كان لها بعض الأثر خلال الفترة (1996-2002) بسبب عدم وجود تقلبات وتغيرات كبيرة في أسعار النفط ما أسهم بعدم حدوث العجز أو الفائض الكبيرين أين كانت الحالة أقرب إلى التوازن.

أما الفترة (2002-2014) فكان الارتفاع الحاد لأسعار النفط قد سبب في حدوث فوائض كبيرة للرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات ما أدى إلى الغاء دور سياسة التعويم المدار وهو ما أشار إليه التقرير السنوي لبنك الجزائر 2008 حول التطور الاقتصادي والنقدي في الجزائر.

الفترة (2014-2019) أدى الهبوط الحر لأسعار النفط إلى حدوث عجز في ميزان المدفوعات رغم التحسن التدريجي لأسعار النفط بداية من 2017 وهو ما أدى أيضا إلى الغاء دور سياسة التعويم المدار.

والشكل رقم (19) يبين عموما وجود علاقة طردية بين أسعار النفط والرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات (لاحظ المنحنيين الرمادي والبرتقالي) خلال الفترة (2002-2019)

ملخص الفصل الثالث

كانت خلاصة هذا الفصل كما يلي:

- انتهجت الجزائر نظام الصرف الثابت خلال الفترة (1964-1986) هذه الفترة تميزت بربط الدينار الجزائري بالفرنك الفرنسي خلال الفترة (1964-1973)، وكذلك ربط الدينار بسلة من العملات لكل منها وزن معين داخل السلة وذلك خلال الفترة (1974-1986)

- ثم توجهت الجزائر إلى سياسة تخفيض العملة خلال الفترة (1987-1994) والتي بدورها كانت على فترتين، مرحلة الانزلاق التدريجي (1987-1991) والتي خلالها تم اصدار قانون النقد والقرض 10/90 وتبني الجزائر لنظام التحرير الجزئي للرقابة على الصرف، بالإضافة إلى التخفيض الرسمي للدينار الأول والثاني بالتشاور مع صندوق النقد الدولي خلال الفترة (1991-1994) - انتهاج الجزائر لسياسة التعويم المدار للصرف بداية من 1994 تم فيها انعقاد جلسات التثبيت وانشاء سوق الصرف بين البنوك وإرساء قابلية تحويل الدينار.

- ابراز هيكل ووضعية ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (1991-2019)

- بيان أثر سياسة التخفيض (1991-1994) على ميزان المدفوعات أين أدى التخفيض إلى استقرار ميزان المدفوعات باستثناء سنة 1994 التي بلغ العجز 4.38 مليار دينار

- بيان أثر سياسة التعويم المدار للدينار على ميزان المدفوعات بالتوازي مع تقلبات أسعار النفط أين تلعب سياسة التعويم دورها في حالة استقرار أسعار النفط، أما في حالة التقلبات الحادة لأسعار النفط فتكون العلاقة بين أسعار النفط والرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات طردية (ارتفاع الأسعار يسبب فوائض انخفاضها يسبب عجز) وهو ما لا يمكن التحكم فيه بسبب اعتماد الاقتصاد الجزائري على المحروقات (النفط بدرجة أولى).

- الميزان التجاري هو الذي يمتلك حركية كبيرة حيث تتغير الصادرات والواردات كثيرا بسبب المؤثرات (أسعار نفط، سياسات صرف) أما باقي البنود مثل الخدمات والتحويلات ورصيد حساب رأس المال بكل بنوده فلا توجد عندها أي استجابة وذلك لاعتماد الجزائر الكبير على المحروقات

الخاتمة العامة

سمحت هذه الدراسة بمعرفة مدى تأثير سياسة سعر الصرف على تصحيح الاختلال الاقتصادي لميزان المدفوعات بشكل عام وفي الجزائر بشكل خاص على اعتبار أن أسعار الصرف هي الوجه الآخر لميزان المدفوعات الذي بدور يعبر عن الوضعية المالية والنقدية لأي دولة حيث تطرقنا إلى الإطار النظري لسعر الصرف بما في ذلك كونه سياسة اقتصادية قائمة بمحد ذاتها وفصل نظري آخر يبين وآليات وطرق معالجة هذه الاختلال في ميزان المدفوعات وفصل تطبيقي خاص بما تم التطرق إليه في الفصلين النظريين واسقاطه على الجزائر خلال الفترة (1990-2019) وفي إطار ذلك انتهجت الجزائر سياسة التخفيض لقيمة العملة وسياسة التعويم المدار تراوح خلالها ميزان المدفوعات بين الفائض والعجز وحالة شبه التوازن أين يكون كل الفائض والعجز مقبولين وصغيرين

نتائج البحث

- يعتبر سعر الصرف أداة مهمة لقياس قيمة العملة مقارنة بالعملات الأخرى وكذلك لقياس درجة تقدم وتنافسية الاقتصاد الوطني، كما أن سعر الصرف يمتلك أنظمة وسياسات توجهه بما يتوافق مع المتطلبات الاقتصادية للدولة، كما أن هناك العديد من النظريات الاقتصادية المفسرة لظهور أسعار الصرف.

- يكتسي ميزان المدفوعات أهمية كبيرة كونه يوضح ما دخل للدولة وما خرج منها بواسطة المتعاملين الاقتصاديين المقيمين وغير المقيمين كما يعكس قوة الاقتصاد الوطني، كما أنه توجد العديد من الآليات والسياسات المتعلقة بالصرف التي من شأنها تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات.

- سياسات سعر الصرف المتبعة في الجزائر لم تأتي بالنتائج المرجوة من أجل تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات والسبب يعود إلى التقلبات الحادة لأسعار النفط (سواء ارتفاعها أو انخفاضها) بسبب اعتماد الاقتصاد الجزائري بشكل كبير وأساسي على النفط.

- التقلبات الحادة لأسعار النفط يكون تأثيرها أكبر من تأثير سياسات سعر الصرف المتبعة في الجزائر، كما أن هذه الأخيرة تلعب دورا نسبيا في تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات في حالة استقرار أسعار النفط.

- البند الوحيد الذي يمتلك مرونة ويتميز بالحركية والتغير في ميزان المدفوعات الجزائري هو الميزان التجاري لارتباطه بالصادرات النفطية

- باقي حسابات وبنود ميزان المدفوعات الجزائري لا تتميز بالحركية ولا بالمرونة مهما كانت سياسة الصرف المتبعة مثل رصيد حساب رأس المال بكل بنوده بالإضافة إلى التحويلات التي لا تتأثر بأي سياسة سعر صرف.

اختبار صحة الفرضيات

الفرضية الاولى: مرت على الجزائر كل من سياسة التخفيض للعملة وسياسة التعويم المدار وكانت نتيجتهما التدهور المستمر لسعر صرف الدينار بمرور السنوات

أثبتت الدراسة صحة هذه الفرضية فالدينار الجزائري كان مصيره التراجع مهما كانت السياسة المتبعة وذلك منذ التخلي عن نظام الربط بسلة العملات والعمل بوحدة صندوق النقد الدولي المتمثل بتخفيض قيمة العملة.

الفرضية الثانية: تسبب التدهور المستمر لسعر صرف الدينار في عدم تحقيق أي توازن لميزان المدفوعات خلال الفترة (1990-2019).

أثبتت الدراسة عدم صحة هذه الفرضية خلال مرحلة التخفيض لقيمة الدينار (1991-1994) أين كانت حالة ميزان المدفوعات تتراوح بين العجز الطفيف والفائض الطفيف وأيضاً خلال فترة التعويم المدار لكن خلال الفترة (1995-2002) قبل الارتفاع الحاد والمستمر لأسعار النفط.

بينما الدراسة أثبتت صحة فرضيتها خلال الفترة (2002-2019) بسبب التقلبات الحادة لأسعار النفط (الارتفاع المستمر بداية من سنة 2002 والانخفاض الحاد بداية من النصف الثاني لسنة 2014).

-الفرضية الثالثة: كانت للتقلبات الحادة لأسعار النفط الأثر البارز على الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (1990-2019)

أثبتت الدراسة صحة هذه الفرضية لكن بشكل جزئي أي خلال الفترة (2002-2019)، أي لم تثبت هــ الدراسة صحة الفرضية السابق خلال الفترة (1990-2002) بسبب الاستقرار النسبي لأسعار النفط.

التوصيات

-قبل اتباع أي سياسة صرف معينة لابد من مراعاة حالة الاقتصاد الوطني واختيار سياسة الصرف المناسبة.

-العمل على ترقية الصادرات خارج إطار المحروقات من أجل إيجاد مرونة أكبر للصادرات والواردات الجزائرية (على اعتبار أنه كلما زادت الصادرات زادت الواردات) وبالتالي تحقيق شرط مارشال ليرنر.

-عدم اعتماد السلطات على سياسة سعر الصرف لتصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات فقط وإنما تبني اقتصاد قوي من شأنه أيضاً تحقيق التوازن

-توفير الظروف الملائمة من أجل استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر لمواجهة العجز في رصيد حساب رأس المال

آفاق الدراسة

- يشكل موضوع سياسات سعر الصرف وميزان المدفوعات مجالا واسعا للباحثين والاقتصاديين، لذا نقترح بعض الجوانب التي لم تتوسع فيها الدراسة لتكون مواضعا للباحثين مستقبلا:
- دور السياسة النقدية في تحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية.
 - آليات تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات خارج إطار المحروقات.
 - أثر الانفتاح الاقتصادي في تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات.

الصفحة	الموضوع
	شكر
	ملخص الدراسة
	قائمة الجداول
	قائمة الاشكال
أ-و	المقدمة العامة
أ	تمهيد
أ	إشكالية الدراسة
ب	فرضيات الدراسة
ب	أهمية الدراسة
ب	اهداف الدراسة
ج	حدود البحث ومنهج الدراسة
ج	مصادر وأساليب جمع البيانات والمعلومات
ج	الدراسات السابقة
هـ	صعوبات الدراسة
هـ	خطة مختصرة للدراسة
30-1	الفصل الأول: الإطار النظري لأسعار الصرف
2	تمهيد
3	المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول سعر الصرف
3	المطلب الأول: التعريفات المختلفة لسعر الصرف
3	المطلب الثاني: أنواع سعر الصرف
6	المطلب الثالث: وظائف سعر الصرف
7	المطلب الرابع: العوامل المؤثرة في تقلبات أسعار الصرف
8	المبحث الثاني: أنظمة سعر الصرف والنظريات المفسرة له
8	المطلب الأول: أنظمة سعر الصرف
11	المطلب الثاني: النظريات المفسرة لأسعار الصرف
15	المبحث الثالث: سعر الصرف كسياسة اقتصادية
15	المطلب الأول: التعريف بسياسات سعر الصرف
15	المطلب الثاني: أهداف سياسات سعر الصرف

17	المطلب الثالث: أنواع سياسات سعر الصرف
19	المطلب الرابع: أدوات سياسات سعر الصرف
20	المطلب الخامس: العوامل المؤثرة في اختيار سياسة سعر الصرف
21	المبحث الرابع: سوق الصرف الأجنبي
22	المطلب الأول: مفهوم وخصائص سوق الصرف الاجنبي
23	المطلب الثاني: المتعاملون في سوق الصرف الاجنبي
25	المطلب الثالث: أنواع سوق الصرف الاجنبي
27	المطلب الرابع: كيفية تحديد السعر في سوق الصرف الاجنبي
28	المطلب الخامس: العمليات التي تجرى في سوق الصرف الاجنبي
30	خلاصة الفصل الاول
63-32	الفصل الثاني: علاقة سياسة الصرف بتصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات
33	المبحث الأول: ماهية ميزان المدفوعات
34	المطلب الأول: مفهوم واهمية ميزان المدفوعات
35	المطلب الثاني: هيكل ميزان المدفوعات
39	المطلب الثالث: القيد في ميزان المدفوعات
42	المطلب الرابع: العوامل الاقتصادية المؤثرة في ميزان المدفوعات
44	المبحث الثاني: الاختلال والتوازن في ميزان المدفوعات
44	المطلب الأول: التوازن في ميزان المدفوعات
45	المطلب الثاني: الاختلال في ميزان المدفوعات
46	المطلب الثالث: أنواع الاختلالات في ميزان المدفوعات
48	المطلب الرابع: أسباب اختلال ميزان المدفوعات
49	المبحث الثالث: آليات تسوية الاختلال في ميزان المدفوعات
49	المطلب الأول: تسوية ميزان المدفوعات بالاعتماد على آلية السوق
52	المطلب الثاني: التصحيح عن طريق تدخل السلطات الحكومية العامة
52	المبحث الرابع: سياسات تسوية الاختلال في ميزان المدفوعات
52	المطلب الأول: سياسة تخفيض قيمة العملة
58	المطلب الثاني: سياسة الرقابة عل الصرف

63	خلاصة الفصل الثاني
93-64	الفصل الثالث: دراسة تحليلية لدور سياسة الصرف في الجزائر في تعديل اختلال ميزان المدفوعات خلال الفترة (1990-2019)
65	تمهيد
66	المبحث الأول: تطورات أنظمة وسياسات سعر الصرف في الجزائر
66	المطلب الأول: نظام الصرف الثابت (1964-1986)
69	المطلب الثاني: تخفيض قيمة الدينار (1987-1994)
71	المطلب الثالث: التعويم المدار للدينار من 1994 إلى يومنا هذا
75	المبحث الثاني: دراسة تحليلية لميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (1990-2019)
76	المطلب الأول: تطورات ميزان المدفوعات خلال الفترة (1991-2002)
77	المطلب الثاني: تطورات ميزان المدفوعات خلال الفترة (2002-2013)
78	المطلب الثالث: تطورات ميزان المدفوعات خلال الفترة (2014-2019)
79	المبحث الثالث: دراسة تحليلية لأثر سياسات الصرف المتبعة في إطار التحرير الجزئي للرقابة على الصرف منذ 1990 على تعديل ميزان المدفوعات
80	المطلب الأول: أثر سياسة تخفيض الدينار على ميزان المدفوعات في إطار التحرير الجزئي للرقابة على الصرف خلال الفترة (1991-1994)
85	المطلب الثاني: أثر سياسة التعويم المدار على ميزان المدفوعات في إطار التحرير الجزئي للرقابة على الصرف خلال الفترة (1995-2019)
93	ملخص الفصل الثالث
94	الخاتمة العامة
96	فهرس المحتويات
99	قائمة المراجع

أولاً: قائمة المراجع باللغة العربية

1-1-الكتب:

- 1- أمين صيد، سياسة الصرف كأداة لتسوية الاختلال في ميزان المدفوعات، مكتبة حسين العصرية، لبنان، 2013.
- 2- بسام الحجار، نظام النقد العالمي وأسعار الصرف، دار المنهل اللبناني بيروت، الطبعة الأولى، 2009.
- 3- رائد محمود أبو طربوش، اسرار الفوركس (عملات-أسهم-عقود مستقبلية)، دار كنوز المعرفة، الأردن، الطبعة الأولى، 2008.
- 4- سمير فخري نعمة، العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة وانعكاسها على ميزان المدفوعات، دار اليازوري، الأردن، 2011.
- 5- سي بول هالوود ورونالد ماكدونالد، النقود والتمويل الدولي، تعريب: محمود حسن حسني، دار المريخ، المملكة العربية السعودية، 2007.
- 6- سي محمد كمال، قضايا في الاقتصاد الجزائري خلال نصف قرن، دار الحامد، الأردن، عمان، الطبعة الأولى، 2017.
- 7- شقيري نوري موسى ومحمد عبد الرزاق الحنيطي وصالح طاهر الزرقان وعبد الله يوسف سعادة، التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية، دار المسيرة، الأردن، الطبعة الأولى 2012، الطبعة الثانية 2015.
- 8- ضياء مجيد الموسوي، تقلبات أسعار الصرف، ديوان المطبوعات الجامعية، 2016.
- 9- عبد المجيد قدي، المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية-دراسة تحليلية تقييمية-، الجزائر، 2003.
- 10- عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات سعر الصرف وتخفيض وتعويم العملة وحرب العملات، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2016.
- 11- علي عصام الياور، أسعار صرف العملات (معالجة ازمتها من خلال التجارب الدولية)، دار الأيام، الأردن، الطبعة الأولى، 2019.
- 12- مايح شبيب الشمري وحسن كريم حمزة، التمويل الدولي-أسس نظرية وأساليب تحليلية-، دار الضياء، بغداد، الطبعة الأولى، 2015.
- 13- محمود حميدات، مدخل للتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000.
- 14- موسى سعيد مطر وشقيري نوري موسى وياسر المومني، التمويل الدولي، دار صفاء، الأردن، الطبعة الأولى 2008.

1-2- الرسائل والاطروحات والمذكرات

- 1- أحمد بودودة وفاء، أثر سياسة سعر الصرف على اختلال التوازن في ميزان المدفوعات الجزائري (1990-2009)، مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير تخصص: مالية وبنوك، جامعة أم البواقي، السنة الجامعية: 2014/2013.
- 2- إيمان مودع، أهمية المؤشرات الاقتصادية الكلية الخارجية وتأثيرها على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (1991-2014)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، السنة الجامعية: 2018-2019.
- 3- جعفري عمار، إشكالية اختيار نظام الصرف الملائم في ظل التوجه الحديث لأنظمة الصرف الدولية -دراسة حالة نظام سعر الصرف في الجزائر للفترة (1990-2010)، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص: اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، السنة الجامعية: 2013/2012.
- 4- سيدعمر زهرة، انعكاسات سياسات صرف الدينار الجزائري على تحقيق الاستقرار النقدي في الجزائر خلال الفترة (1986-2016)، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية طور ثالث، تخصص: نقود ومالية، جامعة أحمد دراية-أدرار-الجزائر، الموسم الجامعي: 2017-2018.
- 5- عبد الحميد مرغيت، إدارة سعر الصرف في الجزائر على ضوء التحول نحو نظام الصرف المرن: دراسة تحليلية وتقييمية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس سطيف-1، السنة الجامعية: 2018/2017.
- 6- مولاي بوعلام، سياسات سعر الصرف في الجزائر -دراسة قياسية في الفترة (1990:01-2004:03) -، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص "اقتصاد كمي"، جامعة الجزائر، 2005.
- 7- يوسف عبد الباقي، دور سعر الصرف في تعديل ميزان مدفوعات الدول النامية-دراسة حالة الجزائر-، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع التسيير، جامعة الجزائر، 2001.

1-3 المقالات والأبحاث

- 1- إحسان بن علي وسهام المحمدي وطوال هبة، سبل وآليات علاج الاختلال في ميزان المدفوعات الجزائري، مجلة البناء الاقتصادي، المجلد 02، العدد 02، 2019.
- 2- أكبر عمر محيي الدين الجباري، التمويل الدولي، الاكاديمية العربية المفتوحة في دنمارك، 2009.
- 3- الشمري والعداري، أثر مرونة سعر الصرف على الصادرات والواردات الإجمالية في العراق للمدة 1991-2016، journal of Law and society management 6(1), Nabu Research Academy, 2019

- 4- بلقاسم العباس، سياسات أسعار الصرف، سلسلة دورية تعني بقضايا التنمية في الأقطار العربية، العدد الثالث والعشرون- نوفمبر/تشرين الثاني 2003 -السنة الثانية، المعهد العربي للتخطيط.
- 5- حمدي عبد العظيم، التعامل في أسواق العملات الدولية، دراسات في الاقتصاد الإسلامي 21، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة، 1996.
- 6- عباس أمينة وفرداغ مصطفى، أثر تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية على الميزان التجاري -دراسة قياسية للاقتصاد الجزائري، المجلة المغاربية للاقتصاد والمناجنت المجلد 07 / العدد:02 سبتمبر (2020)، 2021.
- 7- عبد الحميد مرغيت، الرقابة على الصرف في الجزائر: حافز أم عائق أمام متطلبات تحقيق التنمية الاقتصادية؟، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل، الجزائر.
- 8- لباز الأمين، مسار سياسة سعر الصرف في الجزائر-دراسة تحليلية للنظم والنتائج بين 1964.2015، مجلة رؤى اقتصادية، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، العدد 11، ديسمبر 2016.
- 9- محمد راتول، الدينار الجزائري بين نظرية أسلوب المرونات وإعادة التقويم، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد4، جامعة الشلف، الجزائر.

1-4-الملتقيات

- 1-هاني عرب، المساعد في المالية الدولية، ملتقى البحث العلمي، 2008.

1-5التقارير والنشرات

- 1-بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2008 الصادر في سبتمبر 2009.
- 2-بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2013 الصادر في نوفمبر 2014.
- 3-بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2016 الصادر في سبتمبر 2017.
- 4-بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2018 الصادر في ديسمبر 2019.
- 5-بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 5 ديسمبر 2008.
- 6-بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 10 جوان 2010.
- 7-بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 26 جوان 2014.
- 8-بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 33 مارس 2016.

9-بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 45 مارس 2019.

10-بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 49 مارس 2020.

11-صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، التطورات المالية، 2001.

1-6-مواقع الكترونية

1-موقع قناة البلاد الجزائرية m.elbilad.net

ثانيا: قائمة المراجع باللغة الأجنبية

-A. Benlhafsi, extraversion économique et risque de change, revue sciences humaines, n^o 16, décembre 2001, p p 93-102, université mentouri , Constantine, Algérie, 2001.

-Ali Bendob & Kamel Si Mohammed, l'impact du taux de change parallèle sur la demande de la monnaie Cas de l'Algérie durant 1980-2010, Etude économétrique, El bahith Review 14/2014.

-Bank of Alegria, Bulletin statistique trimestriel N^o 1 septembre 2007.

-World Bank database: data.worldbank.org